قضايا فى تاريخ مصر المعاصر

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠١

الإخراج الفنى والتنفيذ

صبرى عبد الواحد

تقديـــــم

يحتوى هذا الكتاب على أربع دراسات لقضايا تاريخية أثارت جدلاً بين المؤرخين والمفكرين، الدراسة الأولى: وقد صدرت بمناسبة مرور نصف قرن على الصراع العربى الإسرائيلى، وتستعرض الأخطاء والخيانات التى أدت إلى الفشل الحالى لهذا الصراع، وإلى استقرار أقدام إسرائيل فى المنطقة العربية.

أما الدراسة الثانية: فهى حول تحديد هوية حزب الوفد بين الشيوعية والفاشية، وتناقش آراء بعض كُتّاب الوفد اليساريين التى تقول بأن حزب الوفد يعد نظيراً لحزب العمال البريطاني، وقد استعرضت فى هذه الدراسة الظروف التاريخية التى ظهر فيها حزب الوفد، واصطدامه بحركتين كانتا تحركان الشارع المصرى فى ذلك الحين، وهما: الحركة الشيوعية، والحركة الفاشية.

أما الدراسة الثالثة: فهى حول قضية مهمة شغلت الفكر السياسى المصرى، وهى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى أحاطت فيه الدبابات البريطانية بقصر عابدين، ومسئولية القوى السياسية المختلفة عن هذا الحادث، فى ضوء ظروف الصراع الدولى الذى كان دائراً فى ذلك

الحين، والمتمثل فى الحرب العالمية الثانية التى نشبت بين الدول الفاشية والدول الليبرالية.

أما الدراسة الرابعة : فتتناول قضية مهمة، هى قضية استيلاء الجيش المصرى على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهل كان استيلاءً قام به ثوار، أو قام به انقلابيون؟ وذلك من واقع الوثائق والأحداث التاريخية التى جرت فى عهد الوزارتين الأوليين للثورة، وهما وزارة على ماهر باشا، ووزارة اللواء محمد نجيب.

وآمل أن تحسم هذه الدراسات الأربع تلك القضايا التاريخية التى استندت بالدرجة الأولى إلى أدق الوثائق والمصادر التاريخية.

والله الموفق ،،

أ. د. عبد العظيم رمضان

الهرم فى أول مارس ٢٠٠٠م

الفصل الأول

خمسون عاماً من الأخطاء والخيانات

(دراسة تاريخية)

خمسون عاما من الأخطاء والخيانات
(١)
قيام إسرائيل*!

احتفلت محطة «إم. بى. سى» الفضائية التى تبث من لندن، بمرور ٥٠ عاما على الصراع العربى الإسرائيلي، بعرض قوى على مدى ست حلقات، انتهى ببعض المناقشات التى اشترك فيها سياسيون ومفكرون تقييما لما ورد في هذه الحلقات من حقائق ومعلومات. وكان العرض فى مجمله ممتازا لولا أنه كانت تنقصه خلفية تاريخية موضوعية ترد على كثير مما ورد على لسان الكثيرين ممن أوردت الحلقات أقوالهم من أخطاء متعمدة، لإخفاء الحقائق التى تضر بمصالح بعض الحكام المتورطين فى الصراع العربى الإسرائيلى.

* الأهرام وأكتوبر في ٢٧ مايو ١٩٩٨

وبطبيعة الحال فنحن لسنا فى مجال تصحيح الأخطاء التى وردت فى تلك الحلقات، وإنما نحن فقط بصدد رصد الحقائق التاريخية التى أوصلت الصراع العربى الإسرائيلى إلى المأزق الحالى بعد نصف قرن من الأخطاء والخيانات والحماقات والنكبات.

فلم يحدث فى طول التاريخ وعرضه أن تحولت قضية وطنية إلى منجم ذهب للمتعاملين معها من الخارج والداخل كما حدث مع قضية فلسطين!

ولم يحدث أن اتخذت مظلة لارتكاب الخيانات وتبرير الهزائم وإخفاء الانتصارات كما اتخذت هذه القضية العجيبة! بل لم يحدث أن اتخذت قضية مبررا لارتكاب الجرائم الفظيعة فى حق العرب وفى حق الحضارة الإنسانية كما حدث مع هذه القضية! ومازالت هذه القضية حتى اليوم يرتزق منها النصابون والمضللون ويخسر منها الشرفاء والأمناء.

وقد بدأ العبث بهذه القضية منذ اللحظة الأولى، أى منذ حرب فلسطين الأولى، وعلى نحو يحمل على الشك فى أن هذا العبث كان مقصودا، وأنه كان ملوثا بالخيانة! لأنه بدون هذا العبث لم تكن إسرائيل لتقوم أصلا! فكأنه حدث لهدف معين هو قيام إسرائيل وتحويلها إلى حقيقة واقعة! وبمعنى آخر تحويل العصابات اليهودية فى فلسطين إلى دولة سياسية، وهو مالم يكن يخطر ببال أحد فى العالم العربى فى ذلك الحين!

ولست بسبيل الدخول فى تفاصيل كثيرة، فيمكن لمن يشاء من القراء التوسع أن يقرأها فى الفصل السادس من كتابى: «أوراق من تاريخ مصر» الصادر من هيئة الكتاب، وإنما تكفى الإشارة إلى تحالف المصالح الاستعمارية التى كان من مصلحتها قيام دولة إسرائيل، كما تكفى الإشارة

إلى أن الملك عبد الله لم يعمل أبدا فى إطار وحدة فلسطين، وإنما كان يعمل فى إطار التقسيم!

وهو ما أثبتته جميع الوثائق فيما بعد! وهو ما يتناقض مع الهدف الذى خاضت من أجله الجيوش العربية الحرب ضد إسرائيل، فقد خاضت هذه الجيوش العربية الحرب لتحرير فلسطين من اليهود، وليس لتقسيم فلسطين بين الملك عبد الله وإسرائيل!

وفى هذا الضوء يمكن فهم إصرار الملك عبد الله على قبول الهدنة الأولى برغم انتصار القوات العربية، ومسئوليته عن ضياع اللد والرملة. بل يمكن فهم معركة النقب الشهيرة، وهى أول عملية تديرها الأركان العامة الإسرائيلية على المستوى الاستراتيجى،وفيها بدأت بسحب معظم قواتها من جميع الجبهات العربية فى فلسطين فى أكتوبر ١٩٤٨، وحشدتها أمام الجيش المصرى فى الجنوب، وبدلا من أن تنتهز الجيوش العربية فى تلك الجبهات فرصة انسحاب القوات الإسرائيلية من أمامها لتشن هجماتها فى تلك المناطق، وقفت جامدة! وأما القوات الأردنية والعراقية فى هذه المعركة فقد وقفت موقف المتفرج لايعنيها شئ، رغم إلحاح اللواء المواوى قائد القوات المصرية على الجبهة المصرية، إلى أن تمكنت القوات الإسرائيلية من اختراق الخط المصرى، وفصل القوات المصرية المرابطة فى الفالوجا عن المواقع المصرية فى المجدل وفى الخليل.

وعندما عقد اجتماع فى الزرقا بين القادة العسكريين فى عمان ودمشق وبغداد، اتفق فيه على أن تقدم سوريا فوجين لاحتلال مواقع فوجين عراقيين، ثم يقوم الفوجان العراقيان مع فوج أردنى بهجوم مفاجئ فى منطقة جبرين لاحتلالها، والاتصال بقوات الفالوجا، أصدر الملك عبد الله

أوامره إلى درعا برفض مرور الفوجين السوريين عندما وصلا إليها، وهدد بمقاومتهما بالقوة إذا دخلا الحدود الأردنية!

والمهم هو أنه فى يوم إتمام حصار الفالوجا وسقوط بئر سبع (٢١ أكتوبر ١٩٤٨) عندما زار النقراشى باشا الملك عبد الله ليسأله أين كانت القوات الملكية الأردنية والعراقية؟ تصور الملك عبد الله أن النقراشى جاء طالبا للمساعدة، فسأله: «أظن أنكم ستشيرون إلى لزوم مساعدات عسكرية وفق رغبة القيادة المصرية للاستعانة على إنقاذ الموقف»! لكن النقراشى رد فى إباء: «إن الحكومة المصرية لاتستعين بأحد، ولكنى أسأل أين كانت القوات الملكية الأردنية والعراقية؟ أما قوات سوريا فكلنا يعلم أنها غير مجدية».

وقد تظاهر الملك عبد الله وقتذاك بالغضب من إجابة النقراشى باشا، وقال له: يفهم من هذا أن دولتك قد حضرت لتتهمنا؟ لقد قلت: إن الحكومة المصرية لاتستعين بأحد، بينما عزام هذا (يقصد أمين عام الجامعة العربية وقتذاك)، يصرخ فى الإذاعة طالبا المساعدة! وأنت تحقر العرب فى بيت العرب، وهذا بيت العرب فيه الأردن والعراق وسوريا ولبنان! «ثم ترك الملك عبد الله المجلس بحجة صلاة العشاء»!

فى ذلك الحين كان الملك عبد الله لايخفى عداءه للجيش المصرى، ولم يكن يخفى ابتهاجه بانسحاب الجيش المصرى من بعض المواقع. وقد أعلن أمام عشرات الصحفيين أنه يفضل أن يحتل الإسرائيليون النقب على أن يبقى بيد المصريين! لأن استرجاع النقب من اليهود أهون من استرجاعه من المصريين»! وكان يردد أمام الناس: «أخاف على فلسطين من قريب حاسد أكثر من عدو حاقد»! وقد ذكر عبد الله التل أن الملك عبد الله ذكر فى السابع من يناير ١٩٤٩ أنه «يفضل أن يأخذ الإسرائيليون غزة من

المصريين، لأنهم وعدوه بجعلها ميناء عربيا، أما المصريون فقد تعفرت أنوفهم»! ـ كما كان يقول ساخرا! ـ وتجاهل الملك عبد الله حقيقة أن مصر تحملت ثلاثة أرباع نفقات حرب فلسطين عسكريا!

وقد خطب الملك عبد الله فى استعراض لجنده يوم ٦ أغسطس ١٩٤٨ خطابا طويلا، عرض فيه بالجيش المصرى، وسخر من أعماله فى فلسطين: «ها نحن وغيرنا ذهبنا إلى القتال فى فلسطين، وها نحن هنا، ولكن أين هم؟ لقد حاربنا وانتصرناوتقدمنا، ولكن لانراهم منتصرين ولا متقدمين!» .

وعلى الرغم من أن الجيش المصرى دفع إلى ميدان القتال بقوات وصل تعدادها إلى عشرة آلاف جندى وخاض أشرس المعارك، فإن الملك عبد الله كان ينكر عليه أى فضل، بل كان ينكر أنه حارب!

بل لقد وصل الأمر إلى حد مناوأة الجيش المصرى. فقد سحب القوات الأردنية من منطقة بيت لحم بعد الهدنة الثانية، حتى يتعرض المصريون المسئولون عن حمايتها بقيادة القائد أحمد عبد العزيز للخطر! وعندما احتل الإسرائيليون بير سبع، سحب الملك عبد الله قواته من المناطق الأمامية من خليج العقبة، وتركها لهم، فاحتلوها فى الثامن من نوفمبر، مما مكنهم من الوصول إلى البحر الأحمر فى وقت قصير! وقد اعترف ديان، بأن الجيش الأردنى انسحب من هناك عن قصد وتصميم!».

واستهزأ بالجيش الأردنى لأنه لم يحارب إسرائيل فى ذلك الحين، فعلى حد قوله: لقد كان من حق هذا الجيش أن يحارب مادمنا نحن الذين خرقنا اتفاقية الهدنة، وكان بإمكانه أن يحمى مركزه، ولكنه أدار ظهره وهرب»!

وقد تحدثت وثيقة من أرشيف وزارة الخارجية المصرية، هى عبارة عن تقرير من إبراهيم عبد الهادى باشا مؤرخ فى يوم ١٢ أبريل ١٩٤٩، عن حوار دار بينه وبين وفد أردنى جاء إلى مصر برئاسة توفيق أبو الهدى باشا ومعه فوزى الملقى باشا وطوقان بك الوزير المفوض، وفيه قال دولة رئيس الوزراء الأردنى: «لقد عبتم فى مصر على شرق الأردن عدم تدخلها فى المعركة الحربية التى أفرد بها اليهود الجيش المصرى». واعتذر عن عدم نجدة الجيش المصرى «بضعف الوسائل فى السلاح والذخيرة، وعدم موافقة الجيش العراقى آنئذ على أن يكون بمثابة قوة احتياط للجيش الأردنى إذا هو تدخل فى المعركة»! وقد رد إبراهيم عبد الهادى باشا قائلا: «إن عجز شرق الأردن عن التدخل فى المعركة التى انفرد بحملها الجيش المصرى، لم يكن ليعاب لو أن شرق الأردن أفصحت عن عجز جيشها وعجز ذخيرتها فى حينه، ولكنها لم تكتف بموقفها، بل أخذت تبرر، وتدعى أن جيشها يحارب، وأنه ينتصر، وعرضت بالجيش المصرى تعريضا لعلكم لاتجهلونه»!

وأثار إبراهيم عبد الهادى باشا ما تتعرض له القوات المصرية فى الخليل من مضايقات من جانب السلطة الأردنية، وطلب أن تكون إقامة المصريين فى الخليل «إقامة مكرمة هادئة، حتى نرى رأينا فيما يكون من أمرهم، ولعلكم تحمدون لهذه القوات أنها، بموقفها هذا على الأقل، حمت هذه البقاع من أن تقع فى أيدى اليهود، فلا يكون من المستحسن أن تشعر فى النهاية أنكم تضيقون بها!»..

وقد رد رئيس الوزراء الأردنى قائلا: «نحن نحمد لهذه القوات أنها لم تنسحب فتسلم مواقعها لليهود، بل إنها جاءت بناء على طلبنا، وأدت خدمة كبرى».

وقد كشف توفيق أبو الهدى باشا غرضه الأساسى من المجئ إلى مصر، وهو الحصول على موافقة مصر على تقسيم فلسطين، فقد سأل إبراهيم عبد الهادى باشا مستطلعا: «هل ترى من خير الفلسطينيين أن تكون لهم دولة مستقلة؟

وهل يستطيع أن يأمنوا على أنفسهم بهذا الوضع؟!».

وقد رد عليه إبراهيم عبد الهادى باشا قائلا: أنت تنفى حقهم فى أن يقيموا دولة، وفى نفس الوقت تشير إلى الاستفتاء! فإذا كان الاستفتاء فى صالح دولة تنشأ، خرج الأمر من يدك، وإن قلت إلى جانب الاستفتاء بأنه لايمكن إقامة دولة فى فلسطين، فعلام يكون الاستفتاء؟

قال: «أنا أقصد أن تبقى الأمور كما هى! كل دولة تدير ما تحت يدها فى أرض فلسطين حتى ينتهى النزاع، ويتقرر الوضع النهائى»!

ويقول إبراهيم عبد الهادى باشا: إنه سأل توفيق أبو الهدى باشا عما تركه لليهود من الأراضى بالمنطقة الوسطى مما يدخل فى ملك العرب، ومبلغ خصبه، ومساحته هناك؟

وقد رد عليه فوزى الملقى باشا قائلا: لقد استعملنا العراق «محللا»! ألزمونا أن نحتل المنطقة التى يحتلونها، وجيشنا صغير، واليهود كانوا يرغبون فى الاحتكاك بالجيش العراقى، وهو لاينوى أن يحتك بهم، فلو أنه تقهقر لأضر بنا، ولم تنفعنا الهدنة، فاضطررنا للاتفاق على ذلك، وحملنا عن العراق أوساخ هذا الحل»!

وللقارئ أن يتصور مساحة تلك المنطقة التى كان يحتلها الجيش العراقى وكانت تدخل فى ملك العرب - حسب تعبير إبراهيم عبد الهادى باشا - لقد

كانت تلك المنطقة هى منطقة المثلث، أو لواء نابلس المعروف باسم «المثلث» وكانت مخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم، وقد انسحب إليها الجيش العراقى فى ٢١ مايو ١٩٤٨ لأنها منطقة عربية، ولم يشتبك مع اليهود فى أية معركة جديدة باستثناء استرداد مدينة جنين، ولم يحاول القيام بقطع طريق تل أبيب - حيفا - الذى لم يبعد عن المثلث سوى بضعة كيلو مترات، ثم تجمد وضعه فى هذه المنطقة على هذا النحو إلى نهاية الحرب!

وعندما بدأت اتفاقيات الهدنة فى رودس، ودارت المفاوضات بين مصر وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل، أراد العراق الظهور بمظهر الدولة العربية الوحيدة التى رفضت التفاوض مع اليهود! وبذلك برزت مشكلة مستقبل منطقة المثلث التى كانت تحتلها فى فلسطين! فقد كان العراق عازفا عن البقاء فيها لأسباب داخلية من جهة، ولعجز القوات العراقية عن الدفاع عنها من جهة أخرى، وكان فى الوقت نفسه رافضا التفاوض بشأنها مع اليهود، أو تفويض الوفد الأردنى فى رودس فى حق التكلم عن المثلث!

ولما كانت منطقة المثلث واقعة فى المنطقة العربية بمقتضى قرار التقسيم، فقد كان موقف إسرائيل إزاءها ضعيفا، ولكنها اتفقت مع الملك عبد الله - عن طريق ديان وساسون - على إحلال الجيش الأردنى محل الجيش العراقى، فلما تم هذا الاتفاق، أعلنت إسرائيل أنها لن تقبل به لأنه يعد خرقا للهدنة التى تحظر استبدال قوات بقوات دولة أخرى. على أن إسرائيل أبرزت استعدادها للقبول بهذا الاستبدال إذا وافق الملك عبد الله على إجراء بعض التعديلات الإقليمية فى المثلث لصالح إسرائيل، أو يدع لها حق التدخل مع الجيش العراقى، وعدم التدخل فى القتال الذى سوف ينشب

بينها وبينه! وأخذت تعد الرأى العام العالمى والإسرائيلى لحرب ضد الجيش العراقى.

وهنا طلبت القيادة العراقية من مظفر بك، ضابط الاتصال العراقى الموجود فى قيادة الفرقة الأردنية برام الله، إبلاغ رأيها بأن «إمكانات الحرب لديها أصبحت ضعيفة، والأوفق أن ينسحب الجيش العراقى، ليبقى كاحتياط إلى الخلف»! وأرسلت الحكومة العراقية يوم ٢٦ مارس ١٩٤٩ الفريق نور الدين محمد وجميل الراوى باشا، الوزير العراقى المفوض بعمان، إلى قصر المصلى فى الشونة، ليبلغا الملك عبد الله ورئيس حكومته، رغبة العراق الملحة فى سحب الجيش العراقى من فلسطين فورا لأسباب خطيرة ـ أحجما عن ذكرها!ـ وتفويض الحكومة الأردنية تفويضا كاملا لاتخاذ أية خطوة تتعلق بقضية المثلث دون استشارة الحكومة العراقية، التى لم تعد تكترث بما يجرى فى فلسطين، لأن سلامة العراق والجيش العراقى أهم فى نظرها من كل شئ»!

وبناء على ذلك أبرم الملك عبد الله مع الحكومة الإسرائيلية ماعرفت باسم اتفاقية الشونة فى ٣٠ مارس ١٩٤٩، التى أعطت لإسرائيل، وفقا لتقديرات عبد الله التل، مايزيد على ٤٠٠ ألف دونم من الأراضى الفلسطينية الخصبة!

وفى يوم ٣ أبريل ١٩٤٩ أدمجت اتفاقية الشونة فى اتفاقية الهدنة الدائمة برودس. وبعد أسبوع، أى فى يوم ٩ أبريل ١٩٤٩ شرعت القوات العراقية فى الانسحاب من المثلث، لاليستلمها الجيش الأردنى كاملة، وإنما ليسلم منها لإسرائيل مايخصها وفقا لاتفاقية الشونة!

على كل حال فقد كان هذا مجرد فصل من فصول المهزلة التى مثلت على مسرح فلسطين فى عام ١٩٤٨ لتكريس التقسيم وجعله حقيقة واقعة، وتأسيس دولة إسرائيل على مساحة من الأرض تزيد عما ورد فى مشروع التقسيم!

وقد بقى فصل واحد مهم وخطير، وهو أن إسرائيل كانت شديدة الحاجة إلى منفذ لها على البحر الأحمر لتأسيس ميناء إسرائيلى يصلها بأفريقيا وآسيا، وكان من حسن حظها أن هذا المنفذ كان فى يد القوات الأردنية، وليس فى يد القوات المصرية، وهو المتمثل فى «أم الرشراش» وهى الميناء الفلسطينى على خليج العقبة.

وقد جرى فى عملية استيلاء إسرائيل على هذا المنفذ ماجرى فى عمليات استيلائها على المواقع الأخرى من مناورات سرية واتفاقات! ففى اليوم التالى لتوقيع الهدنة المصرية الإسرائيلية، أخذ الجيش الإسرائيلى يستعد لاحتلال قرية أم الرشراش من القوات الأردنية، ليجعل منها مرفأه: «إيلات».

ولما كان هذا الاحتلال يحرم الأردن من موقع قدم فى جنوب فلسطين، فقد عمدت السياسة الإسرائيلية إلى التنسيق مع السياسة البريطانية، ومع قائد الجيش العربى الأردنى الذى لم يكن عربيا وإنما كان بريطانيا، وهو الفريق جلوب!

وقد تم الأمر على النحو الآتى: فقد أرسلت الحكومة البريطانية إلى الدكتور بانش نائب الوسيط الدولى تخبره أن القوات البريطانية المرابطة فى العقبة لن تتدخل فى جنوب النقب، ولن تهاجم القوات الإسرائيلية إلا إذا

هاجمتها. واستكمالا للخطة وصلت برقية من الفريق جلوب إلى قائد القوات الأردنية بتاريخ ٦ مارس ١٩٤٩ يطلب إليه سحب قواته فورامن «أم الرشراش» بالإضافة إلى جبل «الردادى» الذى يشرف على سهول العقبة ووادى عربة ومن وادى الحيانى، وهو تل عال يشرف على أم الرشراش وميناء العقبة، وقد نفذ الكابتن «برومج» قائد القوات الأردنية، هذا الأمر على الفور! ولم تكد تتحقق الطائرات الإسرائيلية من انسحاب القوات الأردنية وتخليها عن مواقعها، حتى بدأت قوة صغيرة لايتجاوز عددها مائتى جندى بسيارات الجيب واللوريات وعدد من المدرعات الخفيفة، فى الزحف إلى خليج العقبة، مارة بنفس المواقع والمسالك التى أخلاها الجيش العربى الأردنى! وفى يوم ١٠ مارس ١٩٤٩، وصلت إلى خليج العقبة، واحتلت ميناء أم الرشراش، دون إطلاق رصاصة واحدة! وقد أطلقت إسرائيل على هذه العملية اسم «عوفداه» ومعناها «الأمر الواقع»!

وقد اعتبرت إسرائيل الوصول إلى أم الرشراش هدفا استراتيجيا وليس تكتيكيا - وهو بالفعل كذلك - وكتب الجنرال إيجال يادين رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلى عام ١٩٤٩ يقول:

«إن عملية الاستيلاء على إيلات توضح درسا استراتيجيا مهماهو أن الأدوات التى تستخدم فى الاستراتيجية، غالبا ما تختلف عن الأدوات التى تستخدم فى التكتيك، فإن الاستراتيجية قد تلجأ أحيانا إلى استخدام الوسائل السياسية لتحقيق أو خلق ظروف أفضل لاتخاذ قرارات تكتيكية، وعندما تنجح هذه الوسائل، فإنها توفر كثيرا من الدم والعرق»!

والغريب أن الملك عبد الله اعترف باحتلال إسرائيل أم الرشراش، على الرغم من أن احتلالها لها كان خرقا للهدنة، فقد ورد فى اتفاقية رودس

بين الأردن وإسرائيل أنه «فى القطاع الممتد على البحر الميت إلى أقصى نقطة فى جنوب فلسطين، يحدد خط الهدنة بالمواقع العسكرية الحالية كما أثبتها مراقبو الأمم المتحدة فى مارس (آزار) ١٩٤٩! والطريف فى الأمر أن الوفد الأردنى عندما وصل إلى رودس كان يحمل الخرائط التى تشير إلى احتلال الجيش العربى لتلك المنطقة الشاسعة!

وباحتلال إسرائيل لميناء أم الرشراش تكون قد فصلت مابين مصر والأردن. وقسمت العالم العربى إلى قسمين لأول مرة فى التاريخ العربى الإسلامى الطويل، وتكون قد حققت أحلام الصهيونية القديمة فى إحراز منفذ على البحر الأحمر.

ولكن ذلك كله تم - كما رأينا - عبر مسلسل من الخيانات والمؤامرات والاتفاقات التى جعلت من إسرائيل حقيقة واقعة فى هذه المنطقة العربية، وأعطتها ٢١ ٪ زيادة عما خصصته الأمم المتحدة لها من مساحة فى قرار التقسيم! وإلى الفصل الثانى.

(٢)

إسرائيل ومضيقا تيران*!

لم يكن وصول الصراع العربى الإسرائيلى إلى وضعه المتردى الحالى نتيجة عبقرية خاصة يتمتع بها الشعب الإسرائيلى، وإنما كان نتيجةلأخطاء جسيمة ارتكبها العرب من الواجب تعلم دروسها إذا أريد الخروج من المأزق الحالى. وربما كان وصول إسرائيل إلى البحر الأحمر من أهم الدروس التى يجب تعلمها، فالأمر الذى قد لايعرفه الكثيرون أنه على الرغم من أن إسرائيل استطاعت الحصول على مرفأ لها على خليج العقبة، هو ميناء ايلات، فإن مصر تمكنت بنجاح من منع سفنها من المرور إلى البحر الأحمر فى مضيق تيران.

---

* الأهرام وأكتوبر فى ٢٣ و٢٤ مايو ١٩٩٨

ولم تكن مصر لتستطيع أن تفعل ذلك لولا أن لجأت إلى عمل من أعمال الدبلوماسية الماهرة التى مكنتها من تحقيق هذا الإنجاز! ذلك أن مصر فى ذلك الحين لم تكن تملك جزيرة تيران أو جزيرة صنافير اللتين تتحكمان فى خليج العقبة على نحو حاسم، فقد كانت مسألة ملكية هاتين الجزيرتين موضع جدل ونقاش داخل الحكومة البريطانية، كما كانتا موضع مراسلات بين الخارجية البريطانية والأدميرالية فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٧، وقد ظهر من هذه المراسلات أن وضع الجزيرتين لم يكن قد تحدد بعد، وأن المملكة العربية السعودية يمكنها أن تطالب بالسيادة على الجزيرتين. فلما وصلت إسرائيل إلى خليج العقبة عن طريق احتلال قرية «أم الرشراش»، رأت حكومة الوفد فى يناير ١٩٥٠ أنها يمكن أن تسلب إسرائيل ميزة احتلالها لهذا الميناء عن طريق احتلال الجزيرتين، وفرض الحصار منهما على إسرائيل، ولكن هذا كان يتطلب الاتفاق أولا مع الحكومة السعودية على احتلالها هاتين الجزيرتين، وهو ماحققته الدبلوماسية المصرية!

وبذلك فرضت الأمر الواقع على الحكومة البريطانية، التى رأت أنه مادامت المملكة العربية السعودية قد وافقت على هذا الاحتلال، فإنه لايوجد أى مبرر للمطالبة بإخلاء الجزيرتين من القوات المصرية.

وقد سارعت إسرائيل فى يوم ١٤ يناير ١٩٥٠ إلى استيضاح سفير الولايات المتحدة فى تل أبيب عن البواعث التى حملت الحكومة المصرية على احتلال الجزيرتين. وقد نقل السفير الأمريكى فى القاهرة جيمس كافرى هذا الاستيضاح إلى وزارة الوفد، فوصله الرد فى يوم ٢٨ يناير ١٩٥٠ من وزير الخارجية المصرية يقول:

«نظرا للاتجاهات الأخيرة من جانب إسرائيل، التى تدل على تهديدها لجزيرتى تيران وصنافير فى البحر الأحمر عند مدخل خليج العقبة؛ فإن الحكومة المصرية، بالاتفاق التام مع الحكومة العربية السعودية، قد أمرت باحتلال الجزيرتين. وقد تم ذلك فعلا. وقد اتخذت الحكومة المصرية هذا الإجراء لمجرد تعزيز حقها، وكذلك أى حق محتمل للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين، اللتين تحدد مركزهما الجغرافى على بعد ثلاثة أميال بحرية على الأقل من الشاطئ المصرى فى سيناء، وأربعة أميال تقريبا من الجانب المواجه للسعودية. وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر».

ثم نفت مذكرة وزارة الخارجية المصرية أن يكون هذا الإجراء معناه الرغبة فى عرقلة مرور السفن «البرىء» فى الممر البحرى الذى يفصل هاتين الجزيرتين عن ساحل سيناء، فسوف تظل هذه الملاحة فى هذا الممر المائى الوحيد الصالح للملاحة حرة «كما كانت عليه فى الماضى» وفقا لمبادئ القانون الدولى المعترف به والتقاليد الدولية».

ويلاحظ أن المذكرة قد صيغت فى ذكاء وحرص، فقد وعدت فى الفقرة الثالثة بضمان حرية الملاحة «كما كان عليه الحال فى الماضى»، و «وفقا للقانون الدولى، ومن المعروف أن الملاحة فى الماضى فى مضيق تيران كانت إما لنقل الحجاج إلى الجزيرة العربية، وإما - عقب إنشاء إمارة شرق الأردن - لمرور السفن إلى ميناء العقبة، وهو الميناء الوحيد الذى يصل الأردن بالبحر الأحمر. ولم تكن «أم الرشراش» قد تحولت وقتذاك إلى ميناء «إيلات» إذ لم يتم ذلك الا بعد عامين ونصف تقريبا فى ٢٥ يونيو ١٩٥٢.

كذلك فإن وعد مصر بعدم اتخاذ «مايعرقل الملاحة البريئة وفقا للقانون الدولى»، كان يختص بوقت السلم لا وقت الحرب.

على أنه بعد أحد عشر شهرا فقط كانت حكومة الوفد تفرض الحصار على اسرائيل فى البحر الأحمر من ناحية شرم الشيخ، على اعتبار أن الحالة بينها وبين إسرائيل ليست حالة سلم وإنما هى حالة حرب! ولم تأبه باعتراض بريطانيا التى تذرعت بأنه طبقا للقانون الدولى فإن الدولة لاتكون فى حالة حرب إلا مع «دولة» أخرى، وأن مصر لم تعتبر دخولها الحرب فى عام ١٩٤٨ ضد «دولة» وإنما ضد «عصابات صهيونية»! ولم تأبه مصر لهذا الاعتراض فقد ردت حكومة الوفد بمذكرة فى ٢١ مارس ١٩٥٠ أكدت فيها أن «هدنة رودس التى أبرمت فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ بين مصر وإسرائيل فى كنف الأمم المتحدة، تعد فى حد ذاتها تأكيدا لحق مصر وبرهانا على قيام حرب، فالهدنة هى اتفاق بين أطراف تعاهدت على وقف أعمال إطلاق النار أيا كان أمده» وقالت: إنه لايمكن تجاهل تقارير الوسيط الدولى الكونت فولك برنادوت التى رفعها إلى مجلس الأمن، وفيها سمى الأشياء بمسمياتها، واعترف بما لايقبل أدنى شك بوجود «حالة حرب» بلغة القانون الدولى».

فى ذلك الحين كانت مصر تغلق قناة السويس أيضا فى وجه الملاحة والتجارة الإسرائيلية، بناء على حالة الحرب أيضا. وكانت مصر قد أغلقت قناة السويس فى وجه إسرائيل منذ نشوب الحرب. ففى يوم ١٥ مايو ١٩٤٨، عندما دخلت القوات المصرية فلسطين، استندت مصر إلى حق الدولة المحاربة، وأصدرت الأمر العسكرى رقم «٥» لسنة ١٩٤٨، بخضوع جميع السفن للتفتيش فى الإسكندرية وبورسعيد والسويس. وكان هذا الأمر

العسكرى صورة طبق الأصل من النصوص التى صدرت أثناء الحرب العالمية الثانية للسيطرة على السفن المعادية لبريطانيا والحلفاء والمحايدة. ومع ذلك كانت بريطانيا أسبق الدول الكبرى فى الاعتراض على مصر لاستخدام هذا الحق! وظاهرتها فرنسا فى إنكار حقوق الدولة المحاربة على مصر! ولكن مصر لم تأبه لهذه الاعتراضات وأخذت فى مصادرة محتويات السفن الحربية المملوكة لإسرائيل فور ضبطها واعتبارها ملكية للدولة، وأما السفن التجارية فكانت تصادر أيضا وفقا للقانون الدولى العام. وعندما عمدت إسرائيل إلى التحايل عن طريق شحن بضائعها فى سفن محايدة، أصدرت حكومة الوفد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ الذى أخضع السفن المحايدة لما تخضع له السفن الإسرائيلية من حصار! كما حظرت مصر تموين السفن المحايدة المتعاونة مع إسرائيل.

وفرضت فى ١٨ يونيو ١٩٥٠ على ناقلات البترول المارة بقناة السويس تقديم إقرار بأن البترول سوف ينقل إلى بلد محايد، وأخذت فى إدراج أسماء الناقلات التى تحمل ذلك البترول من الموانى المحايدة إلى إسرائيل، فى قائمة سوداء، والامتناع عن تموينها عند مرورها بالمياه المصرية، وكذلك الامتناع عن تفريغ البضائع منها إذا رست فى موانئ مصر!

على هذا النحو سلبت مصر إسرائيل ميزة وصولها إلى خليج العقبة عن طريق احتلال «أم الرشراش»، بإغلاق المنفذ الرئيسى الذى تصل منه سفنها إلى البحر الأحمر وهو مضيقا تيران، وأيضا عن طريق إغلاق قناة السويس. ولم يقلل من أثر هذا الحصار ماثبت أثناء أزمة السفينة «امباير روش» من تواطؤ السلطات الأردنية مع إسرائيل على تخفيف الحصار، عن طريق استقبال الشحنات المرسلة إليها فى ميناء العقبة، ونقلها إليها عن طريق ١٧٤ زورقا كانت تملكها إسرائيل!

والمهم أن إسرائيل كانت تتوقع من ثورة يوليو بسبب اتجاهاتها الأمريكية منذ البداية، وبسبب مساندة إذاعة إسرائيل لعبد الناصر فى أزمة مارس ١٩٥٤، أن تخفف الثورة من إجراءات الحصار على إسرائيل فى البحر الأحمر، خصوصا بعد أن نمت لها مصالح فى الهند التى اعترفت بإسرائيل فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٠، وسمحت لها بفتح قنصلية فى بومباى، وكانت المفاوضات تدور معها فى عام ١٩٥٣ لعقد اتفاقية تجارية.

على أن ثورة يوليو لم يكن فى وسعها تنكب الطريق الذى رسمته السياسة المصرية قبل الثورة إزاء إسرائيل، خصوصا بعد مؤتمر باندونج الذى فتح أمام عبد الناصر اتجاها ثالثا بين الاتجاهين السوفيتى والأمريكى. وهنا أدركت إسرائيل أنها لن تستطيع استخدام مضيق تيران والبحر الأحمر إلا بالقوة المسلحة، وأخذت تعد العدة لذلك منذ أكتوبر ١٩٥٥ - أى قبل العدوان الثلاثى بسنة كاملة!

ففى بداية سبتمبر ١٩٥٥ - وكما يقول موشى ديان - «قرر المصريون زيادة وتوسيع نظام الإغلاق ضد مرور السفن الإسرائيلية التى تدخل من البحر الأحمر إلى ميناء إيلات، وسلم بيان لشركات الملاحة والطيران بأن المرور فى البحر والجو هو مرور فى أرض ومياه إقليمية مصرية، وإنه لذلك يجب الإبلاغ قبل ٧٢ ساعة عن نية استخدام الممر، مع أخذ تصريح بذلك من السلطات المصرية. وفيما يختص بإسرائيل، فقد قيل فى البيان المصرى إنه من غير المسموح لطائراتها وسفنها المرور فى المضايق، بسبب حالة الحرب بين مصر وإسرائيل. وبناء على ذلك توقفت فى أعقاب هذا البيان، إلى جانب الملاحة البحرية، الرحلات الجوية لشركة الطيران الإسرائيلية «العال»، على خط تل أبيب - جنوب أفريقيا، الذى يمر طريقه من فوق المضايق.

«ولقد كان إغلاق قناة السويس ومضايق إيلات وإيقاف الاتصال الجوى بأفريقيا هو القشة الأخيرة.

«لذلك بينما كنت أقضى إجازتى فى باريس، تلقيت فى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٥ برقية من ياور بن جوريون، الذى كان يشغل وقتذاك منصب وزير الدفاع، ولم يكن رئيسا للوزراء بعد، يأمرنى بالعودة فورا إلى البلاد.

«وفى اليوم التالى، ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥، اجتمعت مع بن جوريون فى أورشليم، وأمرنى بأن أكون على أهبة الاستعداد لاحتلال مضايق تيران (شرم الشيخ، ورأس نصرانى، وجزيرتى تيران وصنافير) لضمان حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية فى البحر الأحمر.

«وقد بحثت الحكومة الإسرائيلية هذا الأمر فعلا فى أوائل نوفمبر ١٩٥٥، ولكنها انتهت إلى أن الوقت ليس مناسبا، وأنها سوف تعمل فى المكان والزمان اللذين يبدوان مناسبين لها».

وقد أغضب هذا التأجيل موشى ديان، الذى كتب فور تسلمه قرار الحكومة ردا عليها كالآتى: يقول: «إن خطة عملنا الحالية فى هذا الموضوع تبدو لى غير سليمة، وسوف تؤدى بنا إلى فقدان حرية الملاحة فى البحر وفى الجو من مضايق إيلات، وفى هذه الحالة ستكون إيلات بالنسبة لنا مجرد شاطئ بحيرة مغلقة، الخروج منها بمشيئة المصريين!... إن اغلاق مضايق إيلات ليس إلا جزءا من مخطط لأخذ النقب منا... وفيما يختص بالزمن فيبدو لى أنه لن يكون فى الأشهر المقبلة أكثر مناسبة لنا منه فى الوقت الحالى للبدء فى عملية احتلال المضايق، لأنه مع تزايد قوة المصريين، خصوصا فى الجو، ستقل احتمالات نجاحنا عسكريا فى هذه العملية.

«وبناء على ذلك فإننى أرى أن عدم قيامنا بالعملية الآن، مع استمرارنا فى الاعتراف باتفاقية الهدنة الإسرائيلية المصرية، معناه التنازل الفعلى من جانبنا عن حرية الملاحة والطيران فى مجال مضايق إيلات.

«وأؤكد مرة أخرى أنه إذا كان سلاح الطيران المصرى قد حصل على طائرات ميج ١٥، ولن يكون لنا طائرات تساويها فى الجودة، فإن احتمالات نجاحنا فى احتلال المضايق سوف تقل كثيرا، لأن هذه العملية صعبة ومعقدة ومرتبطة بقدر كبير بحرية عملياتها فى الجو. لذلك فمن رأيى أنه يجب علينا أن ننفذ عاجلا بقدر الإمكان ـ أى خلال شهر ـ احتلال مضايق إيلات»!

على أن الحكومة الإسرائيلية أحجمت وقتذاك عن الاستجابة لإلحاح موشى ديان البدء فى العملية العسكرية، خشية أن تمنى بالفشل فتفقد فرصتها فى البقاء، وتمسكت بقرارها بأن تعمل فى المكان والزمان المناسبين لها. وقد أثبتت بذلك حصافتها، فلم تكد تمر سبعة أشهر حتى كان عبد الناصر يقدم لها هذه الفرصة على طبق من ذهب، بقرار تأميم قناة السويس الذى اصطدم بمصالح بريطانيا وفرنسا ودفعهما للالتحام بمصلحة إسرائيل!

لم يكن قرار تأميم قناة السويس خطأ من الناحية الوطنية، فقد حقق أمنية كانت تراود خيال المصريين وأمانيهم على مدى نصف قرن، بدليل الحماس الهائل الذى استقبلوا به هذا القرار، وإنما كان الخطأ فى أنه اتخذ ومصر غير مستعدة للحرب، إذ لم يكن قد مر أكثر من تسعة أشهر على التسليح الحديث، ولم يكن قد تم استيعابه كاملا، وفى الوقت نفسه فإنه حتى القوات المصرية الموجودة فى سيناء كان قد تم سحبها لتعزيز دفاعات القناة

ومداخل القاهرة والإسكندرية، لمنع إعاقة الملاحة الدولية على نحو يعطى الغرب الفرصة للتدخل العسكرى. ومن هنا كانت معركة إسرائيل فى سيناء بمثابة نزهة! فقد كانت سيناء شبه خالية من القوات المصرية، إذ لم تكن تزيد على القوات التى وضعت لتأمين الحدود ضد أية غارات عدوانية. وقد عبر موشى ديان عن دهشته لسهولة استيلاء القوات الإسرائيلية على المواقع المصرية، فقال: لقد فوجئ الجيش المصرى تماما بعملياتنا، على الرغم من الأنباء المنشورة فى صحافة العالم قبل أيام عن تعبئة جنود الاحتياط فى إسرائيل واستعدادات الحرب! فلم يقدر المصريون أن هذه الاستعدادات موجهة ضدهم!».

وعندما قررت القيادة المصرية فى وقت متأخر دفع القوات المصرية إلى سيناء لمواجهة القوات الإسرائيلية، تبين عدم استعدادها! فعندما أصدرت أوامرها إلى القوات الجوية المصرية بقصف مواقع العدو التى أنزلت عند ممر متلا، اعتذر رئيس أركان حرب «القوات الجوية، محمد صدقى محمود، بعدم توافر الوقود اللازم للقاذفات بمطار غرب القاهرة! فاقترح البغدادى قيام القاذفات بمهمتها فى تلك الليلة بما تحمله من الوقود بالفعل فى خزاناتها حتى يتم توافر الكميات المطلوبة فى الصباح!

وعندما وجهت كل من انجلترا وفرنسا إنذارهما الشهير فى إطار مؤامراتهما مع إسرائيل، الذى يطالب الطرفين المتحاربين بسحب قواتهما بعيدا عن قناة السويس بمسافة عشرة أميال، لم يصدق عبد الناصر هذا الإنذار، متوهما أن الغرض احتجاز الجزء الأكبر من القوات المصرية غرب القناة لتمكين إسرائيل من احتلال سيناء، فاستمرت القوات المصرية فى الاندفاع فى سيناء لتحقيق النصر على إسرائيل، ولم يصدق عبد الناصر تآمر انجلترا وفرنسا مع إسرائيل ضد مصر الا بعد أن أصبحت الطائرات

البريطانية فوق القاهرة، وتبين أن عدد الطائرات الميستير الفرنسية المشتركة فى سماء سيناء أكبر بكثير مما لدى سلاح الجو الإسرائيلى! وعندئذ طلب من المشير عبد الحكيم عامر سحب الجيش المصرى كله من سيناء للدفاع عن القناة..وهو مالم يقبله المشير الا بعد مناقشة عاصفة استمرت طول الليل!

وفى تلك اللحظات الحاسمة عندما تبين اشتراك فرنسا وانجلترا وإسرائيل فى العدوان، صارح عبد الحكيم عامر عبد الناصر بأن الاستمرار فى المعركة ضد ثلاث دول سوف يترتب عليه تدمير البلاد، وقتل المدنيين، بما يؤدى إلى أن يكره الشعب النظام والقائمين عليه، وأنه تفاديا لذلك يفضل طلب وقف إطلاق النار! وقد اتفق صلاح سالم مع المشير فى هذا الرأى، فاقترح وقف القتال والاستسلام، «ونقوم نسلم أنفسنا للسفير الإنجليزى تريفليان»! على أن عبد الناصر كان قد استمد من الجماهير قوة بعد خطبته فى الجامع الأزهر، واستحسن الانتحار على الاستسلام، والاستمرار فى المقاومة. ولكنه كان يشعر بأنه دفع البلاد إلى هوة ليس لها قرار، فقد صرح لعبد اللطيف البغدادى بأنه بكى «وأنه على ما يظهر قد أضاع البلد»!

لقد كان خطأ عبد الناصر الفادح هو أنه تصور أن تأميم شركة قناة السويس يمر بسلام، ولن تنشب بسببه حرب، وهذا ماتثبته جميع الوثائق، ولم يدر أن الطريقة التى أعلن بها قرار التأميم سوف تستفز الغرب إلى التدخل بالقوة المسلحة. فلم يعلن عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس استنادا إلى حق مصر فى التأميم، وإنما أعلنه عقابا للغرب لسحبه تمويل مشروع السد العالى!

والغريب أن فتحى رضوان، وزير الإرشاد القومى وقتذاك، نبه عبد الناصر إلى ذلك، فقد اعترض على استخدام القناة، التى تخدم الملاحة والتجارة الدولية، وسيلة لعقاب وتأديب الدول التى تختلف مع مصر! لأن هذا يتيح لدول الأعداء - كما قال لعبد الناصر - «التشهير بمصر وتخويف العالم من إدارتنا للقناة التى تتأثر بنوازعنا القومية». وكان من رأيه أن «ربط تأميم القناة بسحب الغرب تمويله لمشروع السد العالى، على الرغم من كونهما متصلين فى الواقع، له معنى سئ آخر بالإضافة إلى المعنى السابق، وهو أن مصر تؤمم القناة لأن دول الغرب سحبت تمويلها للسد العالى، وليس لحقها فى التأميم». على أن عبد الناصر كان قد نفد صبره وهو يسمع هذا الكلام، فقام وهو يلوح بذراعه مسرعا تجاه دورة المياه - كما يقول فتحى رضوان - وقال: «أنا عارف ماذا سأقول، سأغسل وجهى أولا»!

والمهم أن مصر دفعت الثمن وحققت إسرائيل أغراضها، فقد أتمت القوات الإسرائيلية حصارها لموقع شرم الشيخ عن طريق احتلال الطور، فسدت بذلك الممر البرى من مضيق تيران إلى مصر، ولذلك لم يجد قائد القوة المصرية بدا من إخلاء رأس نصرانى وتركيز قواته فى شرم الشيخ، وفى ذلك الحين كانت السفن البريطانية قد تجمعت فى مدخل خليج العقبة لفرض الحصار البحرى على شرم الشيخ، فى الوقت الذى كانت القوات الجوية المعادية تقوم بغاراتها على الموقع، ولم يكن مع القوة المصرية سلاح فعال ضد الطائرات الإسرائيلية، ولكنها أبدت شجاعة فائقة - باعتراف بن جوريون أمام الكنيست يوم ٧ نوفمبر - وكانت معركة شرم الشيخ هى المعركة الوحيدة التى ظلت دائرة مع قوات العدوان الثلاثى حتى وقف إطلاق النار.

وعلى كل حـال، فعلى الرغم من أن إسرائيل تمكنت من احـتـلال سيناء كـاملة، فإن احـتلال شرم الشيخ في يوم ٥ نوفمبر ١٩٥٦ كان أكبر كـارثة لحقت بمصر حتى ذلك الحين، وثمناً باهظاً لقرار تأميم شركة قناة السويس الذى اتخذه عبد الناصر منفرداً دون أن يعد له أية عدةعسكرية لحمايتـه، وتورطا جيشه في حرب غير متكافئة مع دولتين عظميين بالإضافة إلى إسرائيل.

ذلك أنه منذ ذلك الحين اعتبرت إسرائيل مرور ملاحتها في مضيق تيران حقا لا منازع فيه، ومصلحة قومية عليا لاينطبق عليها أى تنازل، ولاتجوز فيـه مـصـالحـة، وأصبح من الأسـبـاب الواردة في نظرية الأمن الإسرائيلى، التي تقضى بشن حرب وقائية ضد مصر، إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. وبذلك دخل الصراع العربى الإسرائيلى في مفترق طرق لم يكن يخطر ببال أشد المتشائمين!

(٣)
الطريق إلي المهزلة*!

ربما كان أكبر فارق بين إسرائيل والعرب هو أن إسرائيل تتعلم من التاريخ، والعرب لايتعلمون! وإسرائيل تستطيع أن تصحح أخطاءها بسرعة والعرب يتمادون فى الأخطاء! وإسرائيل موحدة والعرب متفرقون! وقد كان عبد الرحمن عزام، الأمين الأول للجامعة العربية، محقا عندما سئل سؤالا استنكاريا بعد حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ : كيف تهزم دولة واحدة هى إسرائيل العرب وهم خمس دول؟ وقد أجاب ببساطة قائلا: لأن إسرائيل دولة واحدة، والعرب خمس دول؟

وهذه الحقيقة التى طرحها عبد الرحمن عزام كانت كافية للعرب

* الأهرام وأكتوبر فى ٣٠ و٣١ مايو ١٩٩٨

لكى يصبحوا دولة واحدة مثل إسرائيل، ولكنهم على العكس من ذلك ازدادوا تمزقا وفرقة وتشرذما. وهذا هو الخطأ الأكبر الذى أوصل الصراع العربى الإسرائيلى إلى الوضع المتردى الحالى. ولكن إلى جانب هذا الخطأ هناك أخطاء لاتقل جسامة فرشت الطريق لإسرائيل لتصبح هذه القوة المتعنتة الحالية.

فبفضل هذه الأخطاء الجسيمة خرجت إسرائيل من الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وقد زادت مساحتها التى خصصتها الأمم المتحدة لها فى قرار التقسيم بـ ٢١ فى المائة! ثم خرجت فى حرب السويس باحتلال سيناء كاملة، وعدم الجلاء عنها إلا بعد التسليم بحقها فى المرور فى مضيقى تيران، وإنهاء الحصار المصرى المفروض عليها فى البحر الأحمر! وبذلك تمتعت إسرائيل لأول مرة منذ قيامها بوقوعها على بحرين: البحر الأحمر والبحر المتوسط، وتحول ميناء إيلات من ميناء داخلى إلى ميناء عالمى يصل إسرائيل بأفريقيا وآسيا. ولتثبيت هذا الكسب التاريخى أعلنت إسرائيل فى ١٠ مايو ١٩٥٧ أن التدخل ضد السفن الإسرائيلية التى تمارس حق «المرور البرىء» فى خليج العقبة ومضيقى تيران، سوف يعتبر فى نظر إسرائيل اعتداء يسمح لإسرائيل بأن تستخدم ضده حق الدفاع المشروع الذى نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وقد كان هذا الإعلان الإسرائيلى الذى أنهى حرب السويس هو الذى بدأ حرب يونيه ١٩٦٧!

فى الوقت الذى حققت فيه إسرائيل هذا الإنجاز التاريخى الذى مد ملاحتها إلى البحر الأحمر لأول مرة فى تاريخها بسبب حرب السويس، حققت الولايات المتحدة أكبر إنجاز تاريخى عندما أجبرت كلا من بريطانيا وفرنسا على الانسحاب من سيناء، فكانت تلك بداية وراثتها

للإمبراطوريتين، البريطانية والفرنسية، وبداية استئثارها بالنفوذ فى منطقة الشرق الأوسط!

فبالنسبة لفرنسا، كان هذا التدخل من جانب الولايات المتحدة فاتحة السياسة الديجولية بقدر ما كان نهاية الجمهورية الرابعة. وبالنسبة لبريطانيا فإن هذا التدخل الأمريكى لإجبارها على الانسحاب من سيناء أثبت لها أنها لن تستطيع اتخاذ أى عمل حربى بدون موافقة الولايات المتحدة مسبقا. وقد عبر أحد المؤرخين البريطانيين عن ذلك بقوله: «كنا قبل حرب السويس نخشى أن نصبح هولندا أخرى، ولكنا بعد الحرب عرفنا أننا أصبحنا أقل من برتغال أخرى مرهونة بأمريكا، على الرغم من أننا امبراطورية!». وبذلك نكون حرب السويس قد تمخضت عن أسوأ تطورين بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى: التطور الأول تثبيت أقدام إسرائيل فى المنطقة العربية بعد أن أصبحت تحمى حدودها مع مصر قوات الطوارئ الدولية، وتحمى ملاحتها فى البحر الأحمر القوات الدولية أيضا - وهو الثمن الذى دفعه عبد الناصر لانسحابها من سيناء.

أما التطور الثانى، فهو انتقال الهيمنة العالمية من يد الاستعمار القديم الممثل فى بريطانيا وفرنسا إلى يد الولايات المتحدة حليفة إسرائيل وممثل الإمبريالية العالمية، والأكثر قدرة على السيطرة على مقدرات الأمة العربية، والسند العسكرى الحقيقى لإسرائيل، وهو مادعا إسرائيل إلى اعتبار الأسطول الأمريكى السادس فى البحر المتوسط فى منزلة الأسطول الإسرائيلى.

على أن هذا الجانب السلبى من نتائج حرب السويس، والذى يلعب اليوم الدور الرئيسى فى الصراع العربى الإسرائيلى، كان غائبا فى أعقاب الحرب تحت صخب طبول النصر بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من

سيناء، وهزيمة أكبر إمبرطوريتين استعماريتين فى التاريخ الحديث، وهو ما اعـتـبـر انتـصـارا تاريخـيـا فى عين العالم الثالث، بل اعـتـبـر فى عين البريطانيين وعيون الفرنسيين علامة فارقة.

وفى الوقت نفسه كان عبد الناصر حريصا على إخفاء المكسب الذى حصلت عليه إسرائيل بمرور ملاحتها فى مضيقى تيران تحت علم الأمم المتحدة، لدرجة أن الشعب المصرى فوجئ مفاجأة تامة عندما أعلن عبد الناصر إغلاق مضيقى تيران بعد عشر سنوات اعتبارا من يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧، وأخذ يتساءل عما هو مضيق تيران!؟

والمهم هو أن عدم بروز هذين التطورين الدراميين فى مجرى الصراع العربى الإسرائيلى فى ذلك الوقت، كانت له نتائج لعبت دوراً مهما فى الأحداث التى جرت بعد ذلك. إذ لم يبرز على الساحة فى ذلك الحين الا نجاح عبد الناصر فى تأميم شركة قناة السويس، ونجاحه فى الاحتفاظ بها على الرغم من العدوان الثلاثى، ونجاحه فى إلحاق الهزيمة بأكبر إمبراطوريتين فى التاريخ الحديث، وهما الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الفرنسية!

وقد ترتب على ذلك بروز وتثبيت زعامة عبد الناصر فى العالم العربى خاصة، وفى العالم الثالث عامة. وتطلع الشعوب العربية إلى تحقيق مطمحها القديم فى توحيد الدول العربية على أساس القومية العربية، وهو ما ألقى على عبد الناصر مسئولية تحقيق الوحدة.

وفى الوقت نفسه ألقى على عبد الناصر مسئولية التصدى للاستعمار الجديد المتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية، التى ظنت أن دورها فى

إجبار فرنسا وانجلترا على الانسحاب من سيناء سوف يضمن لها حياد مصر فى محاولتها السيطرة على المنطقة العربية، فخرجت بما عرف باسم «مبدأ أيزنهاور» عام ١٩٥٧ تحت زعم ملء الفراغ الذى خلا فى الشرق الأوسط بخروج انجلترا وفرنسا، ولكن عبد الناصر، تحت مسئولية الزعامة، تصدى لهذا المبدأ،خصوصا عندما أخذت الولايات المتحدة تطبق هذا المبدأ على سوريا التى رأت أنها تنزلق نحو الشيوعية، وأخذت تشجع تركيا على حشد جيشها على حدودها.

وقد ترتب على مساندة عبد الناصر لسوريا إبرام الوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨، وهى التى ألهبت حماسة الشعوب العربية، فقامت الثورة العراقية فى يوليه ١٩٥٨، التى هزت مركز بريطانيا فى المنطقة بعنف، وترتب عليها نزول القوات الأمريكية والبريطانية فى لبنان والأردن لحماية النظم الحاكمة فيها.

وقد تلا ذلك ماعرف باسم الحرب العربية الباردة، فقد انقلبت العلاقة بين عبد الناصر والثورة العراقية التى ساندها، إلى علاقة خصومة وعداء، وأما الوحدة المصرية السورية فقد انتهت نهاية تراجيدية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ بكارثة الانفصال! ولم تفلح أية محاولات بعد ذلك لتأسيس أية وحدة بين مصر وسوريا والعراق، فقد اعتبر عبد الناصر الانفصال السورى مسوغا لتقسيم البلاد العربية إلى دول محافظة ورجعية ودول تقدمية، وأعلن أن أية وحدة لاتكون إلا بين الدول التقدمية (وحدة الهدف قبل وحدة الصف!) وبذلك تمزق الصف العربى، إذ أدركت القوى التقدمية فى كل بلد عربى أن السبيل الوحيد للوحدة هو قلب نظام الحكم فى البلد وإقامة حكم اشتراكى، وأخذت تتلقى المساعدات لذلك من مصر، وبذلك تحولت

الدول العربية التى صنفت محافظة أو رجعية، وتمثل الغالبية - إلى دول معادية لعبد الناصر حفاظا على نظمها السياسية.

وجاءت الثورة اليمنية فى سبتمبر ١٩٦٢ لتكريس الانفصال العربى، ولصرف القوات المصرية عن مهامها الأساسية فى الصراع العربى الإسرائيلى، بعد أن تحول هذا الصراع إلى صراع بين دولة تقدمية ودول رجعية، أى مصر من جانب والمملكة العربية السعودية من جانب آخر، وهى التى كانت تساند عسكريا المقاومة اليمنية، وتتلقى مباركة الدول العربية المحافظة والرجعية، وأهم من ذلك تتلقى مباركة الولايات المتحدة بسبب علاقة عبد الناصر بالاتحاد السوفيتى، وأيضا مباركة بريطانيا التى كانت تنظر إلى ثورة اليمن باعتبارها مركزا ثوريا ضد الاستعمار البريطانى فى الجنوب العربى. وعندما أعلنت بريطانيا أنها سوف تجلى قواتها من قاعدتها فى عدن بجنوب اليمن فى عام ١٩٦٨، أعلن عبد الناصر أن القوات المصرية سوف تبقى فى اليمن، ثم بلغت العلاقات المصرية السعودية ذروة توترها عندما أعطى عبد الناصر فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٦ حق اللجوء السياسى للملك سعود شقيق الملك فيصل.

على هذا النحو عندما اقتربت نذر الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة فى مايو ١٩٦٧ كانت البلادالعربية تعانى من انقسام هائل بدلا من أن تكون قد وحت صفوفها لمقاومة الخطر الإسرائيلى، وذلك فى الوقت الذى كانت إسرائيل فيه تسلح نفسها وتعزز مواقعها، وتستعد لأية مواجهة عسكرية مع مصر والعالم العربى.

وكما حدث فى عام ١٩٥٦ عندما أتاح لها تأميم شركة قناة السويس الفرصة للتحالف مع بريطانيا وفرنسا لشن حرب العدوان الثلاثى، أتاحت

لها أكذوبة الحشودالإسرائيلية على حدود سوريا، بما ترتب عليها من حشد القوات المصرية فى سيناء، الفرصة لشن حرب يونية ١٩٦٧.

وتعتبر الأخطاء الجسيمة التى ارتكبت فى هذه الحرب مما لاتقارن بها الأخطاء التى وقعت فى حرب السويس.

فبدلا من أن تتحقق القيادة العسكرية المصرية من حقيقة الحشود العسكرية الإسرائيلية على حدود سوريا، قبل أن تقدم على أية خطوة نحو الحرب، أصدر عبد الحكيم عامر أمره اليومى الأول برفع حالة الطوارئ فى الأراضى المصرية إلى الدرجة القصوى اعتباراً من الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ١٥ مايو ١٩٦٧، وفى نفس اليوم أصدر عبد الناصر أوامره بإرسال القوات المصرية إلى سيناء لتخفيف الضغط على سوريا!

ثم جاءت الغلطة الفاحشة عندما طلب الفريق محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المصرية سحب قوات الطوارئ الدولية من خط الهدنة على الحدود الشرقية مع إسرائيل، ورد يوثانت، سكرتير عام الأمم المتحدة، بأن هذا الطلب يقتضى إخلاء كاملا لجميع القوات الدولية سواء منها المرابطة فى غزة أو فى شرم الشيخ، فوافقت مصر على سحب كامل القوات الدولية يوم ١٨ مايو! وفى يوم ٢٠ مايو كانت القوات الدولية قد انسحبت بالفعل، وتجمعت فى بورسعيد استعداداً للرحيل.

وبذلك، ولأول مرة منذ حرب السويس أصبحت القوات المصرية فى مواجهة القوات الإسرائيلية دون أى حائل دولى، وحلت القوات المصرية محل القوات الدولية فى شرم الشيخ. وهنا وجد عبد الناصر نفسه فى مأزق خطير، فإما أن يسمح للملاحة الإسرائيلية بالمرور فى مضيقى تيران تفاديا

لحرب مع إسرائيل كانت قد أعلنت تصميمها عليها، وإما أن يغلق المضيق ويقبل بالحرب مع إسرائيل، وقد اختار عبد الناصر اختيار الحرب، وأعلن فى يوم ٢٢ مايو قراره التاريخى بإغلاق مضيقى تيران.

على هذا النحو تكون حرب يونيه ١٩٦٧ قد قامت على أساس أكذوبة! فقد أجمعت كل المصادر على عدم وجود حشود عسكرية إسرائيلية على حدود سوريا، إذ أعلن سكرتير الأمم المتحدة فى تقريره السنوى يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ أن تقارير مراقبى هيئة الأمم لمراقبة الهدنة أكدت عدم وجود حشود على جانبى الهدنة. كما أن المعلومات التى توصل إليها الفريق عبد المنعم رياض رئيس حرب القيادة الموحدة عقب التحرك المصرى يوم ١٥ مايو، أكدت عدم وجود هذا الحجم من الحشود الإسرائيلية. بل أكد الفريق محمد فوزى رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية هذه الحقيقة بنفسه، وذكر أنه سافر بنفسه إلى سوريا «وطلبت الأفلام وآخر تقارير الاستطلاع الموجودة على الجبهة السورية وشاهدت فيلم تصوير جوى عن الجبهة، فلم أجد أى حشد!» ومن الثابت أنه بينما كانت الاستعدادات العسكرية تجرى فى مصر على قدم وساق كانت سوريا قليلة الاهتمام بما يجرى حولها، وتقابل الموقف بهدوء، ولم تتخذ الإجراءات الدفاعية التى تتناسب مع الحشود الإسرائيلية المزعومة والخطر المتوقع منها.

والغريب مع ذلك، ومع تأكد القيادة العسكرية والقيادة السياسية فى مصر من عدم وجود حشود إسرائيلية على حدود سوريا، وانتفاء سبب دفع الجيوش المصرية إلى سيناء - إصرارها على المضى فى الإجراءات العسكرية التى اتخذتها!

والأغرب من ذلك أن القوات المصرية لم تكن مستعدة للحرب، وكان عدد كبير من القوات المصرية فى اليمن، وهو مايعنى تكرار غلطة عام ١٩٥٦ عندما خاضت القوات المصرية الحرب ضد ثلاث دول وهى غير مسعدة لها!

وقد كانت الثقة والدعاية الإعلامية التى صحبت إعلان قرار إغلاق مضيقى تيران، وما سبقها من مظاهرات عسكرية عن امتلاك مصر صواريخ الظافر والقاهر، مما دعا الملك حسين إلى الطيران إلى مصر للاشتراك فى أكاليل النصر، وعقد مع عبد الناصر اتفاقية الدفاع المشترك يوم ٣٠ مايو، الأمر الذى أشعر الإسرائيليين بأن الاتفاق يطوق إسرائيل وبجعل ظهرها إلى البحر مباشرة.

فى ذلك الحين وعبد الناصر يتوقع ضربة إسرائيلية محققة، قرر عدم البدء بالضربة الأولى، اعتمادا على ما كان يعتقده من قدرة مصر العسكرية على تحمل الضربة الأولى وتوجيه ضربة مضادة لإسرائيل! ولم بكن عبد الناصريعلم أن القوات المسلحة المصرية وقتذاك بعتادها وتدريبها وقيادتها العسكرية، فى حالة لاتسمح لها بالتورط فى الحرب، سواء بدأت بالضربة الأولى أو بالضربة المضادة، فقد كان عبد الناصر بعيدا عن أحوال القوات المسلحة المصرية منذ الانقلاب الأبيض الذى قام به المشير عامر فى عام ١٩٦٢، والذى أحكم به قبضته على الجيش، وأبعد عبد الناصرعنه.

فوفقا للفريق عبد المحسن مرتجى قائد جبهة سيناء فى حرب يونيه ١٩٦٧، فإن أوضاع القوات الجوية والدفاع الجوى لم تكن تهيئ لها تحقيق النصر، فقد كان عدد الطائرات، الصالحة للقتال من مقاتلات ومقاتلات

قاذفة يبلغ ١٧٠ طائرة، ومن القاذفات ٩٦ من مختلف الأنواع، وكان عدد الطيارين أقل من عدد الطائرات، والخدمة الأرضية الفنية لم تكن على المستوى المطلوب فى جميع الحالات، ووحدات إصلاح المطارات والممرات كان ينقصها معدات الإصلاح الحديث، ولم يكن الدفاع المضاد للطائرات على المطارات كافيا، وبعض المطارات تركت بلا أسلحة مضادة للطائرات!

أما القوات البرية فقد استهلكت طاقتها قبل المعركة فى الانتقال من مكان إلى مكان آخر بالعرض والطول في أنحاء سيناء دون توقف ودون هدف! بسبب تردد وتذبذب القيادة العليا وتغير اهتماماتها، فمرة تركز المجهود الرئيسى للدفاعات فى القطاع الأوسط، وأخرى يوجه للغردقة، فترسل لها القوات البرية والبحرية والجوية، ومرة يتحول الاهتمام إلى شرم الشيخ، ثم إلى القطاع الشمالى، ثم إلى القطاع الجنوبى!

أما جهاز المخابرات الحربية، فإن اهتمامه بالداخل وتأمين النظام أخفى عنه الكثير من أسرار العدو، الأمر الذى أثر على وضع الخطط الحربية، وعلى رأسها خطة الدفاع الجوى التى بنيت على مدى طيران محدود لطائرات العدو، وثبت أنها دون الحقيقة بمراحل!

وأما القوات البحرية التى كانت تمثل تفوقا على إسرائيل، فقد أرسل القسم الأكبر منها والأكثر فاعلية إلى البحر الأحمر، تحت وهم أن إسرائيل سوف توجه عملياتها ضد شرم الشيخ والغردقة، فبقى هذا القسم الرئيسى دون استغلال، بينما كان القسم الذى احتفظ به فى البحر الأبيض يمثل «قطعا غير صالحة للعمل بسبب عدم كفاءتها الفنية، ولا تمثل تفوقا معينا على البحرية الإسرائيلية، مما جعلها لا تحرك ساكنا فى مراحل القتال الأولى»!.

وأكثر من ذلك أن قادة القوات على مختلف المستويات كانوا يختارون على أساس الولاء وليس الكفاءة، وعندما جرت محاولة لإصلاح هذا الوضع بعد أن أصبحت الحرب وشيكة، كان السيف قد سبق العذل، إذ لم يتح للقادة الجدد الوقت الكافى للدراسة واتخاذ إجراءات المعركة.

ومن هنا كانت نتيجة الحرب على الجبهة المصرية قد تحددت من قبل أن تبدأ بالضربة الإسرائيلية الجوية يوم ٥ يونيه ١٩٦٧، التى نقلت إسرائيل إلى مجد لم يكن يحلم به هرتزل!

(٤)

خفايا سقوط الجولان والضفة الغربية*!

لم نكن هزيمة يونيه ١٩٦٧ نتيجة ضربة حظ إسرائيلية، أو عبقرية خاصة تميز بها الشعب الإسرائيلى، وإنما كانت محصلة أخطاء ارتكبها العرب فى حق أنفسهم منذ بداية الصراع العربى الإسرائيلى، وعلى رأسها أنهم كانوا يحاربون أنفسهم أكثر مما كانوا يحاربون إسرائيل! وأنه لم يحدث فى طول الصراع العربى الإسرائيلى وعرضه أن خاض العرب مجتمعين كأمة واحدة حربا واحدة ضد إسرائيل، ولم يحدث أبدا أن وضعت إمكانات الأمة العربية كاملة فى خدمة الصراع العربى الإسرائيلى، ولم يحدث أبدا أن وجدت خطة عربية متكاملة لشن حرب ضد

* الأهرام وأكتوبر فى ٦ و٧ يونيه ١٩٩٨

إسرائيل كما تحاول إسرائيل أن توهم العالم، بل كانت إسرائيل على الدوام تحارب دولا عربية متفرقة رغم اتفاقيات الدفاع المشتركة الصورية التى كانت تعقد من حين لآخر دون أن تكون لها أية فاعلية!

وهذه الحقيقة التاريخية الثابتة من الضرورى أن تعرفها الأمة العربية حتى لا تظلم نفسها وتفقدالثقة بنفسها، وتتصور أن الإسرائيليين هم جنس أرقى من الجنس العربى، وأن الوضع الحالى، المهين، الذى انتهى إليه الصراع العربى الإسرائيلى بعد نصف قرن، يعود إلى التفوق الإسرائيلى ولا يعود إلى التقاعس العربى وغياب استراتيجية محددة للتعامل مع إسرائيل.

فلم يكن انتصار إسرائيل على الجبهة المصرية فى حرب يونيه ١٩٦٧ بكاف وحده لإحداث النتيجة التى أسفرت عنها الحرب، وإنما كانت الأخطاء التى ارتكبت على الجبهات العربية الأخرى لا تقل فداحة عن الأخطاء التى ارتكبت على الجبهة المصرية!

وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن قصة الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا كانت بدافع للنظام السورى وقتذاك على اتخاذ الإجراءات الدفاعية اللازمة، التى تتناسب مع التحركات المصرية فى جبهة سيناء، فإنه تجاهل هذه التحركات، بل لقد سرح بعض الوحدات التى سبق تعبئتها! وفى الوقت نفسه اتبع خطة مهادنة إسرائيل، فأوقف ضدها، منذ يوم ١٢ مايو وطول مدة التحركات المصرية، جميع الأعمال التخريبية!

وعندما وجهت إسرائيل ضربتها الجوية إلى مصر صبيحة يوم ٥ يونيه ١٩٦٧، كان فى وسع النظام السورى وقتها توجيه ضربة انتقامية لإسرائيل، عن طريق اعتراض الطائرات الإسرائيلية أثناء عودتها من غاراتها على مصر وقد فرغت خزاناتها تقريبا، وإسقاطها! كما كان فى

وسعه مهاجمة الطائرات الإسرائيلية وهى تملأ خزاناتها فى مطاراتها استعداداً لشن هجمات جديدة - وهو ما ينتظر من دولة تربطها بمصر معاهدة دفاع مشترك - ولكن القيادة السورية بدلا من ذلك ردت فى ذلك الحين على طلب كل من الأردن ومصر التدخل بأن طائراتها غير مستعدة! وأنها بوغتت بالأحداث! وأن طائراتها المطاردة تقوم برحلة تدريبية! ثم طلبت إمهالها نصف ساعة، فساعة، وجددت طلبها مرة ثالثة فى الساعة ١٠,٤٥ من صباح ذلك اليوم! وبذلك أفلت الطيران السورى الفرصة الوحيدة لعمل شيء يعيد التوازن الذى اختل بضرب الطيران المصرى!

ولم تلبث القيادة السورية أن اتخذت موقفا متخاذلا من الحرب، وآثرت خوض المعركة بالكلام! ففى الوقت الذى تقاعست فيه عن ضرب الطيران الإسرائيلى، كان الرئيس الأتاسى يذيع بيانا يعلن فيه أن «الشعب العربى قد ألقى بثقله فى المعركة الفاصلة، ووضع الجيش السورى كل قواه الضاربة فى لهيب المعركة، وأن نسورنا البواسل يدمرون منشآت العدو ومدنه، وهم فى طريقهم لتحرير الأرض المغتصبة»!

وقد سخر موشى ديان نفسه من استجابة القيادة السورية للمعركة، ووصفها بأنها «تافهة»، وأنها اقتصرت على وضع طلعات قليلة من قاذفات القنابل السورية، وقصف إحدى القرى! وأن سلاح الجو الإسرائيلى رد على ذلك بقصف القواعد الجوية السورية وتدميره ٥٣ طائرة!

ومنذ تلك الليلة (ليلة ٥ يونيو)، اتخذت الحكومة السورية أخطر قرار لها فى الحرب، وهو إلغاء «عملية ناصر» التى كان على سوريا بمقتضاها مشاركة مصر فى شن هجوم شامل، واستبدلت بها «عملية جهاد» الدفاعية، وبضع هجمات صغيرة عبر الحدود!

وفى الوقت نفسه، تميزت استجابات النظام السورى لطلبات المساعدة من جانب الأردن، بالمراوغة! وعلى سبيل المثال، فقد وعدت القيادة السورية الفريق عبدالمنعم رياض، مساعد رئيس هيئة أركان القيادة العربية الموحدة، بالمساعدة فى الجبهة الأردنية بلواء المشاة المدرع ١٧، وكان ذلك فى الساعة العاشرة من مساء يوم ٦ يونيو، ولكن لم تصل طلائع اللواء إلا فى الساعة الثامنة والدقيقة العشرين من مساء اليوم التالى (٧ يونيو)، ومع ذلك أمضى القائد السورى يوم ٨ يونيه فى دراسة الموقع قبل المرابطة فيه، وفى الساعة الثامنة مساء كان مايزال فى نقطة تجمعه، وفى العاشرة مساء رفض المرابطة فيه، وطلب مهلة إضافية حتى اليوم التالى لاستكشاف الموقع، ولكن الحرب كانت قد انتهت!

وسرعان ما جاء يوم الحساب فى سوريا يوم ٩ يونيه، بعد أنَ انتهت إسرائيل من الجبهتين المصرية والأردنية،ففى الساعة ١١,٣٠ من صباح ذلك اليوم، بدأت هجومها العام على كافة المحاور، وفى خلال سبع ساعات كانت المقاومة قد انتهت فى جميع المواقع فيما عدا موقع واحد بسبب انعدام العزم على القتال عند القيادة السورية - كما يقول الفريق صالح مهدى عماش! ولم يلبث أن سقط نظام الدفاع السورى تماما، وسبقت القيادة فى دمشق قواتها فى الجبهة إلى اتخاذ قرار الانسحاب! فعندما أدرك زعماء النظام عند ظهر ذلك اليوم مدى الخطر على الجولان، أصدروا أوامرهم بالانسحاب من خط مرتفعات الجولان، وتركيز جميع القوات للدفاع عن دمشق «للدفاع عن الثورة»! ولم يكن ثمة ما يدفع إلى هذا الأمر، لأن التحصينات التى احتشدت فيها القوات السورية فى هضبة الجولان، كانت تعد - كما يقول العسكريون - أمنع تحصينات عربية فى القرن العشرين! وكان مقدراً لها الصمود لمدة لا تقل عن أسبوعين فى حالة نشوب قتال سورى إسرائيلى فقط!

وقد اعترف موشي ديان بذلك، فذكر أن السوريين كان في وسعهم من تلك المواقع المحصنة الحاكمة السيطرة على الطرق الضيقة المنحدرة التى تؤدى إليها، والتى كان على القوات الإسرائيلية استخدامها للوصول صعدا إليها.

وقد جاءت قمة المهازل على الجبهة السورية عندما أذاعت محطة دمشق فى الثامنة والنصف من صباح يوم السبت ١٠ يونيه، بلاغا تعلن فيه سقوط مدينة «القنيطرة»، من قبل أن تكون القوات الإسرائيلية قد احتلتها بالفعل! فترك الجميع أسلحتهم ولاذوا بالفرار! وقد تحدث عن ذلك قائد إسرائيلى فقال ساخرا: لقد مررنا بوقت عصيب ونحن نبحث عبثا عن عدو نقاتله! لقد رحلوا، وكأن هذا الرحيل هو كل ما كان يشغلهم! ووصلنا إلى القنيطرة دون أن نصادف مقاومة تقريبا، وتم الاستيلاء عليها فى الساعة الثانية بعد الظهر دون قتال»!

على هذا النحو كان النظام السورى فى دمشق يحارب الجيش السورى بكفاءة تفوق كفاءة العدو!

على أن جريمة النظام السورى وقتذاك لم تقتصر فقط على الجبهة السورية، بل تعدت آثارها إلى الجبهة الأردنية، ففى ذلك الحين كان الفريق عبدالمنعم رياض، مساعد رئيس هيئة أركان القيادة العربية الموحدة، ومن ألمع العسكريين العرب، مفروضا أن يتولى قيادة القوات الأردنية والسورية والعراقية، فضلا عن كتيبتين من رجال الكوماندوز المصريين، ولكنه لم يلبث أن وجد نفسه لايقود سوى القوات الأردنية وحدها! ومع الانهيار الذى وقع فى الجبهة لم يعد يقود شيئا!

فنظرا لأن القوات الأردنية وقتذاك لم تكن تتجاوز ٥٦ ألف جندى، ولا تملك من الدبابات سوى ١٧٦ دبابة من طراز باتون م٤٨، فقد كان من الواضح منذ البداية أنها لن تستطيع الدفاع عن جبهة تمتد ٦٥٠ كم بحذاء

الحدود الإسرائيلية. ومن ثم فقد كانت خطة الفريق عبدالمنعم رياض تدعيم هذه القوات بعشرة ألوية من الألوية السورية التى كان عددها خمسة عشر لواء، على اعتبار أن سوريا لن تحتاج لأكثر من خمسة ألوية نظرا لأنها تتمتع بأقوى خط تحصينات عربى فى هذا القرن.

على أن النظام السورى قابل طلب الفريق عبدالمنعم رياض بالصمت البليغ! الأمر الذى شجع الإسرائيلين على سحب أربعة ألوية من الجبهة السورية وتحويلها إلى الجبهة الأردنية! فارتبكت جميع خطوط القيادة فى الجبهة الأردنية التى قامت على اشتراك السوريين اشتراكا أساسيا.

فعلى صعيد العمليات البرية، كان مفروضا أن تحل قوات سورية مدرعة محل اللواء المدرع الأردنى ٤٠ الذى كان يحمى الجبهة الشمالية، والذى أمر بالتحرك من جنين إلى القدس جنوبا ليحل محل اللواء ٦٠ فى أريحا الذى كان يحمى القدس، فترتب على عدم وصول المدرعات السورية إلى الجبهة الشمالية أن تحولت الخطة إلى كارثة.

فقد تمكنت المدرعات الإسرائيلية من شن هجومها فى جنين الذى تمكنت به من الالتفاف من الشمال واجتياح وادى الأردن وعزل ضفتى النهر. وفى القدس شنت المدرعات الإسرائيلية هجومها من الغرب لتطبق على المدينة من الشمال، بينما كان لواء مظلات يستدعى إلى القدس ويشن هجومه ليلا للسيطرة على سلسلة مرتفعات جبل سكوبس وجبل الزيتون.

وقد حاول الفريق عبدالمنعم رياض جاهدا حمل القيادة السورية على التدخل لحماية الجبهة الشمالية، للحيلولة دون سقوط جنين، ولكن دون جدوى، الأمر الذى أدى إلى فشل الخطة التى كان نجاحها مرهونا بوصول المدرعات السورية دون إبطاء إلى الجبهة الشمالية لتحل محل اللواء المدرع ٤٠ .

والمهم هو أنه منذ اليوم الثانى للحرب كانت الجبهة الأردنية قد وصلت إلى وضع يائس ، لدرجة أن الفريق رياض وضع الملك حسين فى الساعة الخامسة والنصف من صباح ذلك اليوم، أمام خيارين: إما الحصول على وقف إطلاق النار بالطرق الدبلوماسية، وإما إصدار الأمر فورا بالانسحاب إلى مراكزنا عند الضفة الشرقية من نهر الأردن خلال الليل، «وإذا لم تتخذ قرارا خلال الأربع والعشرين ساعة، يمكنك القول: وداعا لجيشك ولكل أراضى الأردن! نحن معرضون لفقدان الضفة الغربية، فتصبح جميع قواتنا معزولة ومدمرة»! وفى يوم الثلاثاء ٦ يونيو أرسل الملك حسين إلى عبدالناصر بيانا بالموقف قائلا: «الوضع يتدهور: ففى القدس الوضع دقيق جدا، وتتعرض دباباتنا للقصف من دون غطاء جوى، وتعطب بمعدل دبابة واحدة كل عشر دقائق، والعدو يركز الجزء الأكبر من قواته على الجيش العربى الأردنى. آمل أن نطلعونا على وجهة نظركم بسرعة».

وفى الساعة الحادية عشرة والربع ليلا رد عبد الناصر على الملك حسين سارحا الموقف على الجبهة المصرية فى عبارة وجيزة صاعقة: «العدو كسحنا، بكل بساطة»! وإن أفضل قرار يمكن أن تتخذه الآن، هو الانسحاب من الضفة الغربية للأردن، مع الأمل فى أن يأمر مجلس الأمن بوقف إطلاق النار»!

وقد بادر الفريق رياض بإصدار الأمر بانسحاب القوات التى تحارب فى الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، ولكن الملك حسين قرر فجأة عدم الانسحاب أملا فى الاحتفاظ بأكبر رقعة من الأرض. وفى ظل هذا التضارب سقطت القدس ظهر الأربعاء ٧ يونيه، كما سقطت نابلس، وبعدها تمكن الإسرائيليون من احتياج أريحا والخليل، وعندئذ أصدر الملك حسين

أوامره بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية، وأبلغ الأمم المتحدة فى الساعات الأولى من الخميس ٨ يونيه بقبول وقف إطلاق النار الذى قرره مجلس الأمن.

وعلى هذا النحو سقطت القدس والضفة الغربية فى يد إسرائيل، لتبدأ أكبر عملية معاناة شهدها الشعب الفلسطينى حتى وقتنا الحاضر.

والسؤال الآن: كيف واجه العالم العربى هذه الكارثة؟ لقد رأينا كيف أن أحد أسباب الهزيمة الساحقة هو انقسام العالم العربى قبل الحرب، ونشوب ما عرف باسم الحرب العربية الباردة، التى اختتمت بحرب اليمن التى قسمت العالم العربى إلى دول تؤيد مصر ودول تؤيد المملكة العربية السعودية. ولكن الهزة العنيفة التى أصابت الأمة العربية بعد هزيمة يونية دفعت إلى تغيير استراتيجى فى سياسة عبدالناصر، فقد تخلى على الفور عن سياسة وحدة الهدف - أى وحدة الدول التقدمية - وعاد إلى سياسة وحدة الصف، أى وحدة جميع الدول العربية سواء منها ما صنف تقدميا أو رجعيا أو محافظا.

وفى هذا الإطار الجديد اجتمع فى الخرطوم فى الفترة من ٢٩ / ٨ إلى ١ / ٩ / ١٩٦٧ ملوك ورؤساء: المملكة العربية السعودية، والأردن، والعراق، والكويت ولبنان، واليمن، وليبيا، والسودان، والجزائر، والمغرب، وحضر أحمد الشقيرى عن منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تحضر سوريا المؤتمر على الرغم من أن رئيس وزرائها إبراهيم ماخوس كان مقيما فى الخرطوم! وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر «اللاءات الثلاث»! لا اعتراف، لا تفاوض، لا صلح.

أما التغيير الاستراتيجى الثانى فى سياسة عبدالناصر، فهو فيما يختص بالولايات المتحدة الأمريكية. لقد شعر عبدالناصر بخطورة سقوط القدس

والضفة الغربية فى يدى إسرائيل، حتى اعتبره أخطر من سقوط سيناء! وكان ثاقب البصر، إذ تنبأ بكل ما حدث بعد ذلك حتى لحظة كتابة هذه السطور، ومن ثم فقد أعطى الملك حسين تفويضا كاملا باتباع الطريق السياسى من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس، وحذر من أن أى تأخير فى استعادتهما سوف يساعد على تغيير معالمهما لتصبحا فى النهاية جزءا من إسرائيل! بل طلب عبدالناصر من الملك حسين أمام المؤتمر أن يذهب لكى يتفق مع الأمريكان! ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية! وقال إنه مستعد لأن يعلن ذلك على الملأ، «لأن أمريكا هى وحدها التى تستطيع أن نأمر إسرائيل برفع يدها عن الضفة الغربية». وكان الشرط الذى وضعه عبدالناصر هو «ألا يعقد الملك حسين الصلح مع إسرائيل أو يتفاوض معها».

وكان من رأى عبدالناصر فى المؤتمر أنه «لابد من دفع الثمن مقابل الضفة الغربية، وأنا أقصد بالطبع الثمن المقبول، طالما أننا لا نستطيع استردادها عسكريا». وقال إنه «يجب ألا ننسى أن نصف فلسطين ضاع عام ١٩٤٨، والنصف الآخر ضاع عام ١٩٦٧، وإذا كان هدفنا الآن استعادة الضفة الغربية عن طريق العمل السياسى، فلابد من دفع الثمن».

على أن أحمد الشقيرى، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وقتذاك، لم يعجبه هذا الكلام من عبدالناصر، ودخل فى مهاترات ومزايدات مع كل من عبدالناصر والملك حسين، أنكر فيها، باسم منظمة التحرير، حق أى طرف عربى فى أن يتحدث باسم القضية الفلسطينية قائلا: «أقرر لكم بشكل قاطع، باسم المنظمة، أنه لا يوجد ملك أو رئيس دولة لديه تفويض بحل القضية الفلسطينية»! ورد الملك حسين بأنه لم يحضر المؤتمر لكى يستمع إلى نصيحة من أحد!

وبهذه النبرة المتعالية الرعناء التى لم تكن تستند إلى أية قوة مادية غير قوة الخطب الرنانة! منح أحمد الشقيرى منظمته استقلالا موهوما كان كارثة على القضية الفلسطينية، وبدأ الخطوة الأولى فى الطريق الطويل الملئ بالأشواك إلى «أيلول الأسود»، ثم إلى الحرب الأهلية الفلسطينية، والى الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان!

ذلك أن المقاومة الفلسطينية فى ذلك الوقت لم تكن مهيأة، لا بتكوينها ولا بتسليحها، لأن تحمل وحدها مسئولية تحرير القدس والضفة الغربية بعيدا عن البلاد العربية، حتى بأوضاعها التى كانت عليها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

فعلى العكس من جميع الحركات الوطنية التى قامت فى الوطن العربى ضد الاستعمار، والتى بدأت موحدة وانتهت منقسمة، فإ ن المقاومة الفلسطينية بدأت منقسمة، وانتهت منقسمة! بل يمكن القول بأن التاريخ لم يشهد حركة وطنية وصلت الخلافات فيها إلى حد الحرب الأهلية من قبل أن تحرر شبرا واحدا من الأرض، غير الحركة الفلسطينية! والأغرب من ذلك أن الحركات الوطنية فى العالم العربى استفادت جميعها من أخطائها وكانت تصحح مساراتها حتى استطاعت تحقيق استقلال جميع الدول العربية، ولكن المقاومة الفلسطينية وحدها هى التى كانت تتمادى فى أخطائها، فتزداد انقساما، وتزداد خسائرها! وفى كل الحركات الوطنية تتساوى خسائر قياداتها مع خسائر شعوبها، ولكن فى الحركة الفلسطينية كان الشعب الفلسطينى وحده هو الذى يستأثر بالخسائر! ولكن هذه قصة أخرى!

الفصل الثاني

حزب الوفد بين الشيوعية والفاشية

عندما اتهم صدقى باشا الوفد بإشعال حرب الطبقات*!

بدأت ثورة يوليو حكمها بإعدام اثنين من قيادات الطبقة العاملة، فأدخلت الرعب فى قلوب الجميع، واستراحت من الاضطرابات العمالية حتى نهاية حياة عبدالناصر. ولم يكن معنى ذلك أن الطبقة العاملة لم تقم بإضرابات ومظاهرات فى عهد ثورة يوليو، ولكن هذه الإضرابات والمظاهرات كانت لحساب الثورة، وبإيعاز من الثورة، ومدفوعة الأجر من الثورة!

وهذا هو ما حدث فى مارس ١٩٥٤، عندما كادت الطبقة الوسطى من المثقفين والكتاب والمحامين وأساتذة الجامعات وغيرهم، تجبر الثورة على العودة إلى ثكناتها، فلم تجد الثورة مفرا من الاستنجاد بالطبقة العاملة، التى أنجدتها، وثبتت أقدامها، ومكنتها من رقاب العباد، وذهب عبدالناصر إلى مقر اتحاد نقابات العمال ليكتب فى دفتره هذه العبارة: «اليوم انتهت ثورة يوليو وبدأت ثورة العمال».

* الوفد فى ٢١ يونيو ١٩٩٩

وقد صدق صاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد العمال هذه العبارة، ولكن صفعتين على وجهه من يد البكباشى أحمد أنور، قائد البوليس الحربى، فى استقبال عبدالناصر عند عودته من باندونج، أعادت إليه صوابه، وأزالت الوهم من ذهنه عن ثورة العمال، وأعادته إلى الحقيقة وأرض الواقع، وهى أن الطبقة العاملة قد وقعت فى يد فاشية عسكرية لا تتردد فى التنكيل بها إذا نسيت نفسها وتصورت أنها ماتزال تعيش فى عهد الوفد قبل يوليو ١٩٥٢ . ولم تكنٍ مصادفة أنه قبل صفعة صاوى أحمد صاوى بعام واحد كان السنهورى يضرب فى مجلس الدولة.

وهذا ما أدركته أيضا الحركة الاشتراكية - أى الحركة السياسية للطبقة العاملة - عندما وقعت فى قبضة الفاشية العسكرية، فعرفت فضل الوفد! يقول مصطفى طيبة فى مذكراته إنه عندما كان فى ليمان أبى زعبل، انطلقت دعابة من أحد الحراس تقول إن النحاس رأس الوزارة فإذا بهذه الدعابة تهزهم من الفرح وتنقلهم من اليأس إلى الأمل! «ورحنا طول الليل نحلل الموقف السياسى. معقول جدا أن يعود الوفد إلى الحكم؟ ربما رضخت سلطة ٢٣ يوليو لضغط الشعب، وتولى النحاس رئاسة الحكومة». وخرجنا بطبيعة الحال بنتيجة منطقية، هى أن الوفد يعتمد فى حكمه على إطلاق الحريات السياسية والديمقراطية، وبدا أمل الإفراج عنّا فى الأفق، ثم رحنا فى نوم عميق نحلم بالإفراج عنّا، بالحرية».

على هذا النحو كانت صورة الوفد فى عيون المصريين مقترنة بالحرية والديموقراطية. فكانت إصلاحاته العمالية تنسبه للاشتراكية - خصوصا اشتراكية حزب العمال البريطانى.

وفى الحقيقة أنه فى كل الأحزاب السياسية التى كانت موجودة قبل ثورة يوليو، لم يحاول حزب سياسى أن ينسب نفسه للاشتراكية فيما عدا الوفد!

فى حين حرص ضباط يوليو منذ البداية على،نفى انتسابهم للاشتراكية! ولم تجد الثورة شعاراً ترفعه على مقارها سوى شعار: الاتحاد والنظام والعمل!. وعندما سئل صلاح سالم عمّا إذا كان للثورة اتجاهات اشتراكية؟ تبرأ من هذه التهمة، وأنكر أية صلة للثورة بالاشتراكية!

وعلى العكس من ذلك كان الوفد قبل الثورة يفخر بانتسابه لاشتراكية حزب العمال البريطانى. ففى يوم أول فبراير ١٩٤٦ كتب الدكتور محمد مندور يقول: « لا مجال للشك فى أن الوفد - فى جملته - يمثل الآن فى السياسة المصرية الجناح الأيسر على النحو المعروف فى أوربا». وقد بنى الدكتور محمد مندور هذا الحكم على الاتجاه الشعبى الديمقراطى فى سياسة الحكومة الوفدية.

وفى يوم ١٦ مايو ١٩٤٦، كتب مندور يقول: «إن الوفد مبدأ وطنى، ومبدأ دستورى، ومبدأ اشتراكى، وإذا لم يكن بد - من الناحية النظرية - من تحديد نوع اشتراكيته، فهى بلا ريب اشتراكية الدولة. ونعنى بها تلك الاشتراكيه التى تدعو الدولة إلى النهوض بمرافق الشعب المختلفة، بما فى ذلك المرافق الاقتصادية.

ومن هنا - كما يقول الدكتور مندور - نرى الوفد لا يحجم عن بسط رقابة الدولة على الأعمال الاقتصادية المختلفة، تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين المنتجين والمستهلكين، وبين أصحاب رؤوس الأموال والعمال. كما يسارع إلى رد شركات الاحتكار إلى الدولة بمجرد انتهاء امتيازاتها. وكشف أن الحكومة الوفدية كانت مصرة على استيلاء الدولة على شركة النور التى سينتهى امتيازها فى ١٩٤٨.

وفى يوم ٣ يوليو ١٩٤٦ تعرض الدكتور مندور مرة أخرى لنفس النقطة، فقرر أن الوفد «يلعب فى رقعة مصر السياسية ذلك الدور الذى يلعبه حزب العمال الاشتراكى فى إنجلترا. ولهذا يحمل الدولة دائما أن تتناول بالتشريع كافة الإصلاحات الاجتماعية التى طال انتظار الشعب لها، والتى لن تحل الحل الصحيح إلا إذا أرغم الأثرياء بواسطة الضرائب التصاعدية الحدية على تغذية ميزانية الدولة، فتتسع لإصلاح حالة الشعب».

وفى يوم ٦ يوليو ١٩٤٦ كتب محمد عبدالقادر تحت عنوان: «الوفد والاشتراكية» فقال: «إن أعمال الوفد فى وزارته الأخيرة كانت اتجاهاً مباشرا نحو الاشتراكية المعتدلة التى أخذت بها إنجلترا، عندما أسلمت قيادها فى أخطر وأهم سنى التحول السياسى والاقتصادى (بعد الحرب العالمية الثانية) الى الحزب الاشتراكى فيها، وهو حزب العمال. وإنه ليس بدعا أن يتجه الوفد المصرى إلى الاشتراكية، وهو يمثل أغلبية فقيرة محرومة تتسم بالجهل والفقر والمرض. فقد كان هذا اتجاه الوفد، وكانت هذه مجاوبته للشعور المصرى الذى يجد فى سياسة الوفد الاقتصادية والسياسية صدى صحيحا مطردا له.

ولكن فى أوائل يوليو ١٩٤٦ أنكر إسماعيل صدقى باشا إنكاراً قاطعاً، فى خطابه الذى ألقاه أمام الملك، وجود اتجاه نحو ما يسمونه فى بعض البلاد نظام اليسار. وأن ما استهدفته البلاد من الإصلاح الاجتماعى هو من آثار حضارتها الذاتية وتقاليدها الإسلامية.

ولكنه تناقض مع نفسه فى نهاية خطابه، فوعد بأنه سوف يعمل على إحباط آثار هذا النظام (اليسار) فيما يسمونه حرب الطبقات، تلك الحرب الشريرة!

ثم ازداد صدقى باشا تناقضا مع نفسه. ففى بيانه الذى ألقاه فى مجلس الشيوخ يوم ١٥ يوليو ١٩٤١، أثناء نظر الاستجواب المقدم بخصوص حملته الصليبية التى شنها على التقدميين فى ليلة ١١ يوليو، وصف جريدة «الوفد المصرى» بأنها كانت وكرا لحوادث تُدبر وتُذاع فيها وتنفذ!

وقد رد محمد صبرى أبو علم باشا على هذه الاتهامات بقوله: «الوفد، منذ وجد إلى الآن، ضد الشيوعية ومن يدعو إليها، بل حاربها. وله برنامج فى الإصلاح أعده للبلاد فى مؤتمره سنة ١٩٣٥ وفى مؤتمر ١٩٤٣. وله أعمال إصلاحية للعمال والفلاحين إن كانت تجعله فى مصاف الاشتراكيين، فلن تجعله يوما فى صف الشيوعيين.. فالوفد لا ينكر تاريخه، بل سيكون له برنامجه دائماً: العمل لخير الفلاح والعامل وجميع الطبقات الأُخرى بطريق التدرج والتطور، لا بطريق الثورة».

مع ذلك تعرضت دعوى الوفد الانتساب «للاشتراكية» للتشكك من اليمين على وجه الخصوص. ففى تصريح أدلى به صدقى باشا لإحدى المجلات، أبدى تعجبه لقوم «يدعون أنهم اشتراكيون، وجرائدهم تلون نفسها بلون الطرف الاشتراكى، بينما أن الحزب الذى يضمهم مكون من كبار أصحاب الأموال والأملاك ممن نعرف، وهو حزب يستمد قوته من هذه الأموال والأملاك»!

على أنه فى نفس التصريح ناقض صدقى باشا نفسه، فقد اتهم الصحف الوفدية بأنها «جرت على سنة إشعال حرب الطبقات»!

وفى مجال إظهار الفرق بين وجهة نظره ووجهة نظر الصحف الوفدية فى تحسين حالة البلاد الاقتصادية، قال: «إن نظرى للشئون المتعلقة

بتحسين الحالة الاجتماعية فى بلادنا، يختلف عن نظر أولئك الذين جعلوا ديدنهم الآن التفرقة بين العناصر المكونة للمجتمع المصرى، جارين على تلك السنة التى أضرت بكيان بلاد أخرى وجد فيها ما يسمونه حرب الطبقات.. إننا ياسيدى نريد أن نصل إلى غرضنا، لا بحرب الطبقات، وإنما بتفاهم الطبقات. ويسوؤنى أن صحف حزب الوفد جرت على هذه السنة: إشعال حرب الطبقات!.

«وإننى أؤكد لها أن تحسين حالة الطبقات الفقيرة لن يأتى من هذا الطريق. فهل ياترى هى ترجو من سعيها حربا تشنها بين الطبقات وماتجره من نتائج وخيمة على كل الطبقات؟

وقد رد الدكتور محمد مندور على هذا الكلام لصدقى باشا، فوصفه بأنه ينطوى على «مغالطة مزدوجة» وذلك لأن «الفرق لا يقوم بين إثارة حرب الطبقات أو عدم إثارتها، وإنما يقوم بين سياسة شعبية ديمقراطية اشتراكية، وسياسة خواص وأوتوقراطية ورجعية اجتماعية! ثم إن السياسة الأولى، وهى سياسة الوفد، هى التى ستجنب البلاد حرب الطبقات، بينما السياسة الثانية، وهى سياسة الحكومة الحالية (صدقى باشا) بنوع خاص، هى التى يخشى أن تؤدى إلى حرب طبقات مخيفة».

ثم رد الدكتور مندور على قول صدقى باشا: إن الوفد مكون من كبار أصحاب الاموال والأملاك، فقال: «إن هذا القول يدعو إلى الابتسام الساخر.. ودولته – لا ريب – يعرف مدى ثراء المسيو كاشان زعيم الشيوعية فى فرنسا، والمسيو بلوم زعيم الاشتراكية فى نفس تلك البلاد»!

ومما لاشك فيه أن هذه المساجلة تستحق المناقشة لحسمها، خصوصا مقارنة حزب الوفد بحزب العمال البريطانى، وهى التى أثارها كتاب الوفد

من أمثال الدكتور محمد مندور ومحمد عبد القادر حمزة كما مر بنا. وفى الوقت نفسه تحديد الفرق بين الاشتراكية والشيوعية، أو بين اليسار واليمين فى تلك الفترة. وهو ما نعالجه فى الصفحات الآتية.

هل كان الوفد نظيراً لحزب العمال البريطانى*؟

صورت ثورة يوليو نفسها فى صورة ثورة تقدمية فى الوقت الذى كانت تعدم النقابيين لأول مرة تاريخ الحركة النقابية المصرية! وصورت الوفد كرمز لعهد الملكية، وحملته أوزار عهد الملكية، وأخفت عن الشعب أن تاريخ الوفد كله هو تاريخ نضاله ضد الملكية وضد الاستعمار! وصورت تاريخ مصر على أنه يبدأ بثورة يوليو، ونسيت خمسة آلاف سنة من الحضارة المصرية التى أذهلت العالم - وهكذا بنت عهدها على التضليل والتزوير والافتراء!

وبررت ثورة يوليو قيامها بهزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين، وارتكبت أشنع الهزائم العسكرية فى تاريخ مصر وأكثرها مهانة وخزياً! وعندما حقق السادات أول وأشرف نصر فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، وأعاد للقوات المسلحة المصرية كرامتها وعزتها، اعتبره ورثة عبد الناصر خائناً لأنه حرر

* الوفد فى ٥ يوليو ١٩٩٩

سيناء وأزال عنها وصمة الاحتلال الإسرائيلى المهين! ومازال هؤلاء الورثة فى أجهزة الإعلام المصرية يتجاهلون السادات فى كل احتفال بنصر أكتوبر ويقحمون اسم عبد الناصر وصورته لخداع الجماهير المصرية وإيهامها بالكذبة الكبيرة التى اخترعوها وهى أنه صانع نصر أكتوبر، وأنه هو الذى أعاد بناء الجيش المصرى بعد الهزيمة، غافلين عن حقيقة اخترعوها وهى أنه عندما مات عبد الناصر كان الجيش المصرى عاجزاً عن تحرير شبر واحد من سيناء، باعتراف كبيرهم محمد حسنين هيكل، واعتراف رئيس أركان حرب الجيش!.

على هذا النحو بنت ثورة يوليو تاريخها على التزوير والتزييف، وتلك هى خصوصية النظم الفاشية القائمة على الدعاية والتزويق وغسيل مخ الجماهير.

ونحن فى هذه السلسلة من المقالات نحاول إعادة التوازن إلى تاريخ مصر، الذى اختل طوال العهد الناصرى، ونعيد تصحيح التاريخ الذى شوهته الثورة، ونكتب ما كان متعذرا كتابته عن تاريخ الوفد عندما كانت الأوحال تلقى عليه، تحاول طمس معالمه!

ولسنا فى ذلك نسعى إلى تزويق تاريخ الوفد، وإنما نحن فقط نزيل الغشاوات عنه! ولا ندعى بطولة ليست له، وإنما نضع هذه البطولة فى إطارها التاريخى، الإطار الذى كان الاحتلال فيه يسيطر على مصر، وجيوش الاحتلال تربض على القناة، وبوارج بريطانيا الحربية طوع بنانها ترسلها إلى الإسكندرية فى كل أزمة سياسية تحدث مع مصر.

ونحن فى هذا المقال نناقش قضية طرحها كتاب الوفد فى الأربعينيات من هذا القرن، وهى أن الوفد يمثل فى السياسة المصرية «الجناح الأيسر

المعروف فى أوروبا»، وأنه إلى جانب أنه «مبدأ وطنى، ومبدأ دستورى، فإنه أيضاً مبدأ اشتراكى»، وأن الوفد «يلعب فى رقعة مصر السياسية ذلك الدور الذى يلعبه حزب العمال الاشتراكى فى إنجلترا»».

فإلى أى حد يمكن اعتبار هذا الكلام صحيحاً؟

فى رأينا أنه لا يجب الحكم على هذه القضية من خلال عقد مقارنة بين أعمال وتشريعات حكومات الوفد، وبين أعمال وتشريعات حكومات حزب العمال البريطانى، لعدة أسباب:

أولها: اختلاف الحالة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية فى مصر عنها فى إنجلترا اختلافاً بيِّنا.

ثانياً: قصر مدد الفترات التى تولى فيها الوفد الحكم، بشكل لا يكشف المدى الحقيقى لما كان يمكن أن تمضى إليه أعماله.

ثالثاً: إن القضية الوطنية كانت تنهب معظم اهتمام الحكومات الوفدية فى فترات توليها الحكم. ففى عهد حكومة الوفد الأولى (يناير - نوفمبر ١٩٢٤) وقعت مباحثات سعد زغلول - مكد ونالد. وفى عهد حكومته الثانية (يناير - يونيه ١٩٣٠) وقعت مفاوضات النحاس - هند رسون. وفى عهد حكومته الثالثة (مايو ١٩٣٦ - ديسمبر ١٩٣٧) وقعت مفاوضات انتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦، وأعقبتها فى ١٩٣٧ مفاوضات مونترو التى انتهت بإلغاء اتفاقات الامتيازات الأجنبية.

وفى عهد حكومة الوفد الرابعة (فبراير ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤) كانت أحداث الحرب العالمية الثانية وتهديدات الخطر النازى الفاشى على الحدود المصرية. وفى عهد حكومته الخامسة (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) وقعت

المفاوضات التى انتهت بإلغاء مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦، واشتعال معركة القناة، وحريق القاهرة.

رابعاً: عدم تمتع حكومات الوفد بالاستقرار الداخلى الذى تمتعت به حكومات حزب العمال البريطانى وذلك بسبب معاركها ضد الحكم الأوتوقراطى، وتربص القصر بها، وتآمر قوى الرجعية.

ويمكن القول إن حكومات الوفد كانت نهبا موزعا بين النضال ضد الإنجليز والنضال ضد المؤامرات الداخلية، التى كان يحيكها القصر.

ففى عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤، لم تكد تنتهى مفاوضاته مع المستر مكدونالد بالفشل، حتى حرك القصر مظاهرات الأزهر ضده!

وفى عهد وزارة الائتلاف التى رأسها مصطفى النحاس عام ١٩٢٨، وقعت مؤامرة سيف الدين، التى انتهت بإقالة مصطفى النحاس من الحكم، وقيام وزارة محمد محمود (وزارة اليد الحديدية!).

وفى عهد وزارة مصطفى النحاس الثانية التى ألفها عام ١٩٣٠، وقعت الأزمة بين الحكومة الوفدية والملك فؤاد حول قانون محاكمة الوزراء، وانتهت باستقالة مصطفى النحاس.

وفى عهد وزارة الوفد عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، وقعت مؤامرة انشقاق كل من النقراشى وأحمد ماهر من الوفد، وانتهت بإقالة مصطفى النحاس للمرة الثانية.

وفى عهد وزارة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤، وقعت مؤامرة الكتاب الأسود التى عصفت بالوفد، وظل فاروق يتربص بالوزارة الوفدية حتى تمكن من إقالتها فى أكتوبر ١٩٤٤!

وفى عهد وزارة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ، وقعت مؤامرة حريق القاهرة، التى انتهت بإقالة مصطفى النحاس وبداية عهد جديد من الاستبداد الذى بلغ قمته بثورة ٢٣ يوليو.

كل هذه المؤامرت الكبرى، وهى التى كانت تسبح فيها ـ بطبيعة الحال ـ مؤامرات أصغر ولكنها أكثر، كان من الطبيعى أن تشل يد حكومات الوفد عن تحقيق كل برامجها فى حقل الإصلاحات الداخلية.

لكل هذه الأسباب ـ كما ذكرنا ـ لا يجب الحكم فى قضية مقارنة حزب الوفد بحزب العمال البريطانى من خلال عقد المقارنة بين تشريعات كل من الحزبين، حيث أن حكومات حزب العمال البريطانى قطعت شوطاً أبعد بكثير، بتأميمها عدة صناعات رئيسية وعدد من المرافق العامة فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ ، وإنما يكتفى المقال بالاتجاه العام لسياسة كل من الحزبين.

وفى ذلك نرى أوجه شبه كبيرة بين الحزبين على النحو الآتى:

أولاً: أن كلاً من الحزبين يتخذ فى سياسته الاقتصادية موقفاً إصلاحياً، لا يستهدف تقويض أعمدة المجتمع الرأسمالى أو هدم أسس النظام الرأسمالى.

ثانياً: أن كل من الحزبين يعتمد على النظام الديمقراطى البرلمانى فى نضاله، الذى يقوم على تعدد الأحزاب، وتداول السلطة، واحترام الدستور.

ثالثاً: إن كلا من الحزبين يعادى الفاشية بقدر ما يعادى الشيوعية! وبمعنى آخر أنهما يعاديان التطرف سواء كان تطرفاً إلى اليمين (الفاشية) أو كان تطرفاً إلى اليسار (الشيوعية)، وبالتالى فهما يقعان فى الوسط.

ولكن هذا لا يجعل الوفد مثيلا لحزب العمال البريطاني من الناحية السياسية، ولا يجعله صورة مطابقة للأحزاب الليبرالية التي تشغل موقعه الأيديولوجي (الفكري) في البلاد الأخرى، للأسباب الآتية:

أولاً: إن الوفد لم يقم ليمثل طبقة معينة يدافع عن مصالحها، على نحو ما قام حزب العمال البريطاني ليمثل الطبقة العاملة، وإنما قام الوفد ليمثل الأمة المصرية بأسرها. فقد قام على أساس التوكيلات الشعبية التي تمثلت في توكيلات كتابية وقعت عليها مختلف طبقات الأمة وطوائفها، وهذه التوكيلات تخول للوفد صفة النيابة عن الأمة كلها، والسعي باسمها لتحقيق الاستقلال ما وجد إلى ذلك سبيلا. وبناء على هذا التوكيل الشعبي اعتبر الوفد نفسه ممثلاً للأمة بأسرها وليس ممثلا لطبقة واحدة منها.

ثانياً: إن الأساس الذي قام عليه الوفد كان أساساً وطنياً وقومياً بالدرجة الأولى، ولم يكن أساساً اجتماعياً. بمعنى أنه تألف لأداء مهمة وطنية وقومية هي طلب الاستقلال، وتعبئة صفوف الأمة بمسلميها وأقباطها وتحريكها وقيادتها للحصول على الاستقلال، ولم يقم للدفاع عن مصالح طبقة في وجه طبقة أخرى.

ثالثاً: يترتب على ذلك أن فكرة الصراع الطبقي لم تكن قائمة في ذهن الوفد، كما إتهمه إسماعيل صدقي باشا - أي بالمعنى الذي يهدف إلى إسقاط طبقة وتصفيتها، لأن الوفد كان ينتمي لنفس الطبقة البورجوازية التي كانت الشيوعية تهدف إلى إسقاطها!

لذلك، تبنى الوفد تنظيم الطبقة العاملة على أساس نقابي وليس على أساس ثوري بروليتاري، أي نظمها في شكل نقابات. وظل على الدوام

يرعى الحركة النقابية العمالية، لإبعادها عن الحركة الشيوعية! وفى الوقت نفسه كان هو الحزب الوحيد الذى خاطر بالاعتراف بنقابات العمال بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢، ولم تكن النقابات العمالية من قبل معترفاً بها من الحكومات المصرية.

ففى عهد حكومة الوفد ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل، وفى عهد حكومة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل، كما صدر فى سنة ١٩٤٤ القانون الخاص بعقد العمل الفردى.

وبالإضافة إلى ذلك كان على يد حكومات الوفد صدور قرارات أخرى لمصلحة الطبقة العاملة، منها القرار الوزارى بمنع استخدام النساء فى بعض الصناعات التى تلحق بهن الضرر، كما استخدمت حكومة الوفد أثناء الحرب العالمية الثانية سلطتها فى إصدار الأوامر العسكرية لصالح العمال، فأصدرت أوامر عسكرية، بصرف إعانات الغلاء لعمال المحال الصناعية والتجارية وزيادتها، بل أصدرت فى عام ١٩٤٤ الأمر العسكرى رقم ٨٦٤ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين، على الرغم من أن الغالب فى قيادات الوفد كانت هى الرأسمالية الزراعية!.

عندما وصف النحاس باشا أحمد حسين بأنه مشعوذ ودسيسة*!

فى مقالنا السابق عن حزب الوفد وحزب العمال البريطانى، كنا قد أبرزنا بعض الفروق الجوهرية بين الحزبين، وقلنا إنه إذا كان حزب العمال البريطانى قد تألف للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة فإن الوفد تألف للدفاع عن مصالح أمة، فقد تألف على أساس التوكيلات الشعبية، وهو أساس فريد لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر. ولكن هذا لم يمنع الوفد من أن يكون الحزب الوحيد فى مصر الذى نظم صفوف العمال منذ ثورة ١٩١٩ على أساس نقابى وليس على أساس ثورى بروليتارى، وحقق للطبقة العاملة المصرية ما لم يحققه أى حزب سياسى آخر، وكان هو الحزب الذى خاطر بالاعتراف بنقابات العمال بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ، ولم يفعل ذلك حزب سياسى آخر قبله.

على أنه كان هناك فارق مهم آخر ميز حزب الوفد عن حزب العمال

* الوفد فى ١٢ يوليه ١٩٩٩، وقد نشر تحت عنوان: عندما تصدى النحاس للأفكار الفاشية

البريطانى، وهو زعامته، فلم يكن زعيم الوفد مجرد زعيم حزب، وإنما كان زعيم أمة بأسرها، ولم يكن يستمد وجوده على رأس الحزب من ثقة أعضاء الحزب، وإنما كان يستمد زعامته من الأمة نفسها.

وقد كانت هذه النقطة بالذات هى التى حركت تاريخ الوفد وأثرت فى مسيرته، كما أثرت أبلغ تأثير فى تاريخ الحركة الوطنية.

وقد بدأ تبلور هذه القضية عندما كان الوفد فى باريس، ووقع الشقاق بين سعد زغلول ومجموعة عبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد ومحمد محمود، فقد وقعت هذه المجموعة فى وهم أن الوفد حزب مثل غيرة من الأحزاب، يستمد رئيسه منصبه من ثقة أعضاء الحزب، فإذا حجب هؤلاء الأعضاء، أو غالبيتهم عنه الثقة، سقط على الفور كما يسقط رئيس أى حزب آخر.

ولم يفق هؤلاء الأعضاء على الحقيقة إلا عندما عاد سعد زغلول إلى مصر واستقبلته الأمة كما لم يستقبل قيصر أو أى ملك من ملوك مصر، لذلك عندما أعلن غالبية أعضاء الوفد ثقتهم بوزارة عدلى يكن باشا، على خلاف رأى سعد زغلول، أصدر بياناً اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد، وأن «الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه، يستمر فى العمل: رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية».

هذا الذى حدث فى عام ١٩٢١، حدث فى عام ١٩٣٢، عندما وقع الخلاف على الوزارة القومية، فقد اتفقت غالبية أعضاء الوفد مع الأحرار الدستوريين على فكرة تأليف وزارة قومية، فى حين عارض كل من

مصطفى النحاس زعيم الوفد ومعه وثلاثة من أعضاء الوفد هم: أحمد ماهر والنقراشي ومكرم عبيد، فكرة الوزارة القومية على أساس أنه لا مساومة فى حقوق البلاد، وهنا قام مصطفى النحاس بإصدار بيان فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢، اعتبر مسلك الأعضاء المخالفين خروجاً على الوفد وانفصالا منه.

وما حدث فى عام ١٩٣٢ حدث فى عام ١٩٣٧ عندما انشق فريق من أعضاء الوفد، وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشي، على النحاس، ثم فى عام ١٩٤٢عندما انشق مكرم عبيد وفريق من أعضاء الوفد على النحاس، فقد اعتبرهم مصطفى النحاس منفصلين.

والمهم فى كل ذلك أن كل هذه الانشقاقات والانفصالات لم تؤثر على قوة الوفد، ولا على قوة زعامته، إذ ظل الشعب ملتفاً حول الزعيم فى كل انشقاق، وأسقط المنشقين من اعتباره.

وهذا على العكس تماماً مما حدث فى حزب العمال البريطاني، عندما حدثت أزمة مالية أدت إلى انشقاق فى حزب العمال، فاستقال المستر رمزي مكد ونالد من رئاسة وزارة العمال فى أواخر أغسطس ١٩٣١، وألف عقب استقالته وزارة ائتلافية لمعالجة الأزمة المالية وحل قضية الهند، فلما جرت الانتخابات العامة فى أكتوبر سنة ١٩٣١، فشل حزب العمال فى الانتخابات، وسقط المستر هند رسون زعيم حزب العمال، وسقط معظم أقطابهم، فكانت هذه الانتخابات اندحاراً كبيراً لحزب العمال، وفوزاً كبيراً لحزب المحافظين!

كذلك اختلف الوفد عن حزب العمال البريطاني فى قيادته، التى كانت تتكون من عناصر تنتمى إلى طبقة كبار الملاك والطبقة البورجوازية

(الوسطى) الصغيرة، ولم تكن بها عناصر ذات شأن تنتمى للطبقة الرأسمالية الكبيرة، وكانت زعامة الوفد تنتمى للبورجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى) فى حين كانت غالبية الأعضاء تنتمى لطبقة كبار الملاك.

هذا التكوين، مع السيطرة المطلقة لزعامة الوفد على النحو السالف الذكر، أثر على سياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية تأثيراً كبيراً. فمن جانب، فقد وقف الوفد موقفاً ليبرالياً (ديموقراطيا) بالنسبة للعمال فى وجه الرأسمالية المصرية الكبيرة والكومبرادور (الرأسمالية المتعاونة مع الرأسمالية الأجنبية). ومن جانب آخر عارض الوفد مصادرة الملكية الكبيرة كوسيلة لتقييد الملكية كما كان يريد الشيوعيون، وأيد فكرة فرض الضرائب التصاعدية على نحو يجعل من شراء ما يزيد على مائة فدان عملاً غير مثمر.

وفى الوقت نفسه، فإن هذه الفوارق الكبيرة بين حزب الوفد وحزب العمال البريطانى، وهى: تمثيل الوفد للأمة جمعاء بفضل التوكيلات الشعبية، وزعامته التى تتميز بأنها زعامة أمة وليست زعامة حزب، وتكوينه الاجتماعى الذى يسلكه فى سلك الطبقة الوسطى - كل ذلك أثر على علاقته بكل من الحركة الفاشية والحركة الشيوعية فى مصر.

فلأن الوفد كان يعتبر نفسه وكيلاً عن الأمة جمعاء، فقد كان يعتبر أن أية هيئة أو جماعة أخرى تتصدى للعمل السياسى أو الجماهيرى تحت لواء آخر غير لوائه، هى هيئة أو جماعة غير شرعية خارجة على إجماع الأمة، سواء أكانت يمينية أم يسارية - وبمعنى آخر سواء كانت تنتمى للفكر الفاشى أو تنتمى للفكر الشيوعى.

وهذا ما حدث ـ بالنسبة لليمين ـ أى مع جماعة مصر الفتاة الفاشية، التى ألفها أحمد حسين فى أوائل الثلاثينيات، لتحويل فكر الشباب المصرى من النضال من أجل الدستور والاستقلال إلى خدمة أهداف الملك فؤاد، ورفع على رأسها شعار: الله، والوطن، والملك.

فقد واجهته الصحافة الوفدية على الفور بالهجوم، ووصفت أحمد حسين بأنه «رجل له ماض حافل بالاشتغال بالسياسة من نوع خاص لا يتفق مع إجماع الأمة ومبدئها الذى ارتضته دينا لها!». وأخذت فى تفنيد دعوته للشباب بترك العمل السياسى والاشتغال بالمسائل الاقتصادية، فقد وصفها مكرم عبيد بأنها «أخطر الدعوات وأخبثها، فهى نغمة ألفناها من المستعمرين منذ نزع الشباب إلى التحرر من ربقة الاستعمار، فإذا كانت هناك طبقة من الأمة أولى من غيرها بالاشتغال بالسياسة فهى طبقة الشباب، لأنه إذا لم تتوافر للبلاد الحرية السياسية وتتحقق سيادة الأمة سياسياً ودستوريا، فالأمة تصبح من الوجهة الاقتصادية أسيرة للحاكمين، ومن ورائهم المستعمرين. فإذا شئنا أن نتحرر اقتصادياً، فلنتحرر أولاً من ربقة المستعمرين، ولنتحرر ثانياً من ربقة الحكم الاستبدادى، وعندئذ يأتى تحررنا الاقتصادى. فليهتم شبابنا المصرى بالسياسة والاقتصاد معاً، فكلاهما متساندان، أما التفريق بينهما فإجرام فى حق الوطن!».

وقد وصف محمود عباس العقاد دعوة أحمد حسين بأنها «دعوة تعارض تيار الحقائق العالمية، وتعارض تيار الوطنية المصرية فى وقت واحد، ولا فائدة من ورائها لغير الاستعمار، وآلاته المأجورة!».

وتساءل العقاد قائلاً: «بودنا أن نعرف كيف يستطيع الشاب المصرى المتعلم أن يعمل فى تجارة البترول مثلاً دون أن تصدمه السياسة البريطانية

التى تريد أن تحول بين البترول الروسى الرخيص والسوق المصرية؟ أو كيف يستطيع الشاب المصرى المنتج أن يعمل فى تجارة القطن، دون أن تصدمه هذه السياسة البريطانية التى تستغل هذا المحصول؟ أو كيف يستطيع الشاب المتعلم أن ينجح فى شركة دون أن يشعر بوطأة الامتيازات الأجنبية؟ (كانت الامتيازات الأجنبية مفروضة على مصر فى ذلك الوقت قبل أن يلغيها مصطفى النحاس فى مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧).

وفى الوقت نفسه فإن مهاجمة أحمد حسين للحياة الديموقراطية فى برنامجه، وتحميلها مسئولية الفشل، كان يناقضه ويكشف زيفها والإيعاز بها من القصر الملكى، أن أحمد حسين جعل اسم الملك جزءاً من شعار جمعيته! مع أنه لو كان جاداً فى دعواه لكان قد أدرك أن الملك فؤاد فى ذلك الحين هو المسئول الرئيسى عن اضطراب الحياة الدستورية فى مصر وفشل الحكم الديموقراطى! ذلك أن عمر الحياة الدستورية فى ذلك الحين لم يكن قد تجاوز عشر سنوات، تخللها انقلابان دستوريان قام بهما الملك: الأول فى عهد زيور باشا، والثانى فى عهد محمد محمود باشا، ولم ينفرد الوفد بالحكم حتى ذلك الحين أكثر من ثلاثة عشر شهراً!

لذلك فهم الوفد أن دعوة أحمد حسين إلى الكف عن الاشتغال بالسياسة، كان معناها إلغاء الأحزاب السياسية، والدستور، والبرلمان! ومعنى ذلك حكم الملك حكما مطلقاً! وأن هذا سبب إدراج اسم الملك فى شعار جمعية مصر الفتاة.

على كل حال، فإن اشتغال أحمد حسين وجماعة مصر الفتاة بالعمل السياسى خارج حجر الوفد، اعتبره الوفد خروجاً على إجماع الأمة التى أولت الوفد ثقتها، ووكلته فى الدفاع عن قضيتها ومصالحها، سواء

بالتوكيلات الشعبية أولاً، أو بالأغلبية الساحقة التى كان يحظى بها فى الانتخابات العامة الحرة ثانيا.

ويقول أحمد حسين ان هجوم الوفد عليه دفعه إلى الاجتهاد فى مقابلة النحاس باشا، ليشرح له موقفه، وكانت المقابلة فى أوائل شهر نوفمبر ١٩٣٣.

«قابلت النحاس باشا، فإذا به يواجهنى بأننى دسيسة، وأننى لابد أن أكون مدفوعاً من جهة من الجهات للقيام بهذا العمل. ولخص شكوكه، أو بالأحرى قرائنه على ما يقول، فى المال الذى نصرف منه على هذه الحركة. وشرع يناقشنى فى صحة مبادئى والبرنامج الذى أذعته، فقال: إن فى هذا البرنامج ما لا يتفق مع جهادنا، فليس فيه نص على الدستور، وفيه بعض المبادىء الخطرة التى لا أكاد أفهمها، خذ مثلاً كلمة «الله» التى وضعتها فى أول شعارك، فلست أراها إلاّ شعوذة، لأن وضع اسم الله فى برنامج سياسى هو شعوذة. ثم قال:

«لا يوجد فى مصر إلا راية واحدة هى راية الوفد، وكل وطنى عامل يجب أن يعمل تحت راية الوفد. فكل حركة، أو كل عمل من الأعمال لا يكون تحت راية الوفد، لا يمكن إلا أن يكون دخيلا على الأمة، ودسيسة من الدسائس. فإذا كنت صادق النوايا وتريد خدمة بلدك، فعلام إنشاء الجمعيات، ووضع البرامج، وارسال النداءات؟ وإذا كان كل جندى يخرج على قائده ويؤلف لنفسه جمعية، ويضع برنامجاً، إذن تشتتت الجهود، وعمت البلاد الفوضى! فإذا كنت تريد أن تكون وطنياً، فتعال بين إخوانك الشبان فى الوفد، واندمج فى صفوفهم، فالأمة لا ترحم الخوارج».

انتصرت الشيوعية فى روسيا فادعى السلطان حسين أنَّه اشتراكى!*

* الوفد فى ٢١ يوليو ١٩٩٩

فى مقالنا السابق كنا قد أبرزنا بعض الفروق بين حزب العمال البريطانى، فذكرنا أن زعامة الوفد كانت زعامة أمة، فى حين كانت زعامة حزب العمال البريطانى زعامة طبقة، وأنه على عكس قيادات حزب العمال البريطانى التى كانت تنتمى للبروليتاريا، فإن قيادات حزب الوفد كانت تنتمى للطبقة الوسطى وكبار الملاك وبفضل هذه التركيبة الطبقية لقيادات حزب الوفد، وبفضل تمثيله للأمة المصرية جمعاء، فقد اعتبر أن أية هيئة سياسية أو جماعة تتصدى للعمل السياسى تحت لواء غير لوائه، خارجة عن إجماع الأمة.

ومن هنا كان موقفه من اليمين الفاشى المتمثل وقتذاك فى جماعة مصر الفتاة الفاشية، فقد استقبل شعاراتها وبرنامجها السياسى بالشك، وتصدى لتفنيده أقطاب الوفد، وعلى رأسهم مكرم عبيد ومحمود عباس

العقاد. وعندما توجه أحمد حسين لمقابلة النحاس باشا لشرح موقفه، سخر النحاس من برنامج الجماعة، وقال له إن وضع اسم «الله» فى أول شعارها، إنما هى شعوذة! وإن أى وطنى يعمل تحت راية غير راية الوفد لا يمكن إلا أن يكون دخيلاً على الأمة، ودسيسة من الدسائس، والأمة لا ترحم الخوارج.

هذا الموقف الذى وقفه الوفد من اليمين الفاشى، وقفه من اليسار الشيوعى، الذى كان يخاطب الطبقة العاملة. فقد كان الوفد يخاطب الأمة جمعاء، وكان يعمل على توحيدها، لتكون قوة متحدة متضامنة تعمل لمصلحة البلد، ولذلك لم يسترح كثيراً لحركة تؤلب الطبقات ضد بعضها البعض، وتقسم بذلك صفوف الأمة.

على أنه نظراً لظروف المجتمع المصرى الخاصة، والتى تختلف عن المجتمعات الأوروبية، فقد اعتبر الوفد الأحزاب اليسارية أقل خطراً من اليمين على الحركة الوطنية، ذلك أن وسائل الإنتاج فى ذلك الوقت لم تكن فى يد الطبقة الرأسمالية المصرية، وإنما كانت واقعة فى قبضة الرأسمالية الأجنبية، التى كانت تجد الحماية من الاحتلال البريطانى. ومن هنا فإن نضال الأحزاب الشيوعية ضد الرأسمالية الأجنبية عده الوفد نضالاً ضد الاستعمار الأجنبى فى الوقت نفسه، كما أن رغبة الأحزاب الشيوعية فى تخليص وسائل الإنتاج من قبضة الرأسمال الأجنبية كان يخدم الحركة الوطنية أيضا، لأن أحد أهم الأهداف التى كان يسعى إليها الوفد هو تحرير الاقتصاد الوطنى من السيطرة الأجنبية.

وهذا هو السبب فى أن خطة الأحزاب الشيوعية لم تكن تتعارض مع خطة الوفد السياسية. وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالحزب الديمقراطى،

الذى كان قد ألفه عزيز مرهم ومنصور فهمى ومصطفى عبد الرازق فى سبتمبر ١٩١٩، لترقية الطبقة العامة وإنماء ثروة البلاد وجعلها فى خدمة جميع السكان - فإنه كان يرمى، بالنسبة للقضية الوطنية، إلى «توجيه جهوده» إلى بحيرة الوفد «يصب فيها ما يكون قد وفق إليه من أفكار، وما يكون قد أدى إلى تنظيم جهود».

أما فيما يتعلق بالحزب الاشتراكى المصرى «الذى ظهر فى شهر أغسطس سنة ١٩٢١، فلم يختلف برنامجه السياسى عن خطة الوفد، من ناحية عدائه للاستعمار، وتطرفه فى هذا الشأن، وكان يعترف لسعد زغلول بالزعامة والوكالة عن الأمة، ويتحدث عنه بوصفه «وكيل الأمة»، وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول».

ويمكن القول إن سعد زغلول لم يكن يقف من الشيوعية، كأيديولوجية، موقفاً معيناً. بمعنى أنه لم يكن يقف معها أو ضدها، لسبب بسيط هو أنه لم يكن يعرف عنها شيئاً، ولم يكن يريد أن يعرف، لانشغاله بالقضية الوطنية عن الأمور الاجتماعية. لذلك عندما كتبت جريدة «الجازيت» تتهم سعد زغلول بأن له علاقة بجريدة «الديلى هرالد» لسان حال حزب العمال البريطانى، كتب إليها سعد زغلول يقول:

«أدهشنى ما قرأته فى صحيفتكم عن ارتياحى لخطة الديلى هرالد الاجتماعية، ولكنى أقول لكم ولقرائكم إننى لست ممن يهتمون بالمباحثات فى هذه الشئون الاجتماعية، وأنا لا أجهد نفسى فى أمر «الكومونية» (الشيوعية) أو «البلشفية»، وأبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية، إذ ليست عندى أى فكرة من هذه الوجهة».

بل يبدو من هذه الرسالة لسعد زغلول أنه كان يظن أن جريدة الديلى هرالد هى جريدة شيوعية! مع أن حزب العمال البريطانى كان حزباً اشتراكياً ولم يكن حزباً شيوعياً.

والمهم هو أن هذا الموقف السلبى لسعد زغلول من الفكر الماركسى، إنسحب على موقفه من الشيوعيين المصريين. بمعنى أنه لم يحفل بهم إلا بقدر تأثيرهم فى القضية الوطنية، أو تأثر القضية الوطنية بهم.

وفى هذا الضوء يمكن فهم الرسالة التى بعث بها سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى فى يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩١٩، عندما ظهرت فى مصر منشورات شيوعية وصل نبؤها إلى الصحف الأجنبية فى مصر والخارج، تفيد اعتماد المصريين على الألمان، وتتضمن الانتصار للبلشفية! فلما كان سعد زغلول والوفد فى باريس يسعون لدى الدول الرأسمالية الغربية المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى لعدم الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر، فقد خشى من تأثر هذه الدول بهذه المنشورات على نحو يجعلها تقف موقفاً معادياً للمطالب الوطنية، ولذلك كتب إلى عبد الرحمن فهمى بك سكرتير عام الجنة الوفد المركزية فى القاهرة يبلغه أن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان، وتدعوهم لمقاومتها. ولم تكن النازية قد ظهرت فى ألمانيا فى ذلك الوقت المبكر، وإنما كانت منذ انتخابات ١٩ يناير ١٩١٩ تحت حكم «الحزب الاشتراكى الديموقراطى».

على كل حال، فإن هذه الإشارة إلى المنشورات الشيوعية فى تلك الفترة المبكرة - أى بعد ثورة ١٩١٩ بشهرين فقط - تدعونا إلى الوقوف عندها ملياً. فمن الثابت لدينا، مما قد مناه فى دراستنا للتيارات اليسارية فى

الحركة الوطنية، فى كتابنا «تطور الحركة الوطنية فى مصر»، أن أول حزب اشتراكى تألف فى مصر، كان فى عام ١٩٢٠، وذلك على يد جوزيف روزنتال، وكان مكونا من العناصر الأجنبية بالدرجة الأولى، حيث كان الاجانب يشكلون نسبة كبيرة جداً بين الطبقة العاملة فى ذلك الحين! ثم حدث التحام بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية، التى كان يرأسها سلامة موسى وعلى العنانى وعبد الله عنان، أسفر عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى أغسطس ١٩٢١.

ومن هنا فالسؤال الذى يطرح نفسه: هل سبق ذلك ظهور أحزاب أو جماعات شيوعية لا نعرف عنها شيئاً قبل حزب روزنتال؟ وما هومدى تأثر هذه الجماعات فى مصر بانتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا بقيادة لينين؟

للرد على ذلك نقول إنه من الثابت تاريخياً أن المبادئ الاشتراكية ما كادت تنتصر فى روسيا بثورة أكتوبر عام ١٩١٧، حتى أحدثت هزة فى العالم الخاضع للاستعمار! ثم حفرت أخدوداً عميقاً بين العالم الرأسمالى ومستعمراته عندما أذاعت الحكومة البلشفية وثائق الخارجية القيصرية، بما فيها من اتفاقيات سرية حول تقسيم العالم بين المستعمرين، وأخذت تطلق نداءاتها إلى العمال والفلاحين فى الشرق الأدنى، وإلى المسلمين فى العالم، «ضحايا الرأسمالية»!.

وقد استقبل الشعب المصرى ثورة الشعب الروسى الاشتراكية، بأمل كبير، فقد كتب الدكتور منصور فهمى فى ذلك الحين فى صحيفة «الحرية» يقول:

«إنه خبر يسر كل محب للحرية، وكل من يشتهى أن تعم بركاتها فى الوجود بين الناس وبين الأمم جميعاً».

وكتبت «المقطم» تحت عنوان «الاشتراكية فى مصر» تتنبأ بانتقال الاشتراكية إلى مصر. وتقول:

«إن روح الاشتراكية بمعناها الصحيح المعقول، سيعم العالم بعد الحرب، ولا يحتمل أن تظل مصر بمعزل عن فعله وتأثيره، ولا يعقل أن تبقى الحال فيها على ما هى عليه»!

ومن الواضح أن تدهور الأوضاع الاقتصادية فى مصر كنتيجة للحرب وسيطرة الانجليز على مقدرات البلاد، كان قد دفع الكثير من المصريين إلى التفكير فى ضرورة إيجاد مخرج من هذه الأوضاع، فكثر الكلام عن التعاون وعن النقابات والاشتراكية! وكانت هذه الموضوعات مادة معتادة يتحدث بها الناس فى مجالسهم، ويجدون فيها بصيصاً من الأمل فى المستقبل!

وقد بلغ الاهتمام بالاشتراكية الحد الذى دعا السلطان حسين إلى محاولة الانتساب إلى الاشتراكية! ففى حديث له لأحد الصحفيين الإيطاليين نشر فى جريدة «وادى النيل» فى ٦ مارس سنة ١٩١٥، صرح بأنه لا يعرف إلاّ «فئة واحدة من الاشتراكيين، هى فئة الاشتراكيين العاملين لخير الإنسانية، وأنا كذلك اشتراكى عامل لخير الإنسانية»!.

وواضح أن السلطان حسين لم يكن يعرف فى ذلك الوقت أن الاشتراكية تعنى حكم الطبقة العاملة، وإلاّ لما فكر فى الانتساب إليها!

على كل حال ففى عام ١٩١٥، صدر كتاب «تاريخ المذاهب

الاشتراكية، لحسين المنصورى. وقد طالب فيه بتمثيل طوائف العمال فى الجمعية التشريعية! وكانت الجمعية فى ذلك الحين مكونة من أصحاب الأطيان.

بل لقد كتب الدكتور محمد حسين هيكل، الذى أصبح فيما بعد رئيس حزب الأعيان فى مصر، وهو حزب الأحرار الدستوريين، مقالا تحت عنوان: «الاشتراكية تخطو إلى الأمام» فى جريدة «السفور» فى ٧ يناير ١٩١٦ ، أكد فيه أن الاشتراكية «فى ندائها السامى، تريد الحق والعدل، وتطالب للناس بأكبر حظ مستطاع من السعادة» . ثم قال:

«إن صوت الحق فى كل زمان ومكان هو الصوت المسموع، لذلك جعلت الفردية (الرأسمالية) تتراجع إلى الوراء شيئاً فشيئاً، وجعلت نفثات الاشتراكية تتسلل من تلك الفرج الضيقة، وعملت هذه النفثات فى جسم الفردية، فابتدأ يهتز وخشى أن ينهار بنيانه. فلما بلغ منه الوجل، وضاقت به السبل، دفع الجيوش تتحارب وتقتتل. وها قد مضى على هذه الحرب سبعة عشر شهراً وتزيد، فصرنا نرى الفردية مسرعة إلى الخذلان لتترك للاشتراكية ما كانت تتنازع فيه من بقاء» .

ثم قال أيضاً: «لهذا ترانا نغتبط باقتراب تحقق الآمال الاشتراكية فى أوروبا! وإنا نعتقد أن اليوم الذى تدخل فيه مبادئها الكبرى إلى عالم العمل، هو اليوم الذى تشرق فيه شمس الحرية على العالم كله، وهو اليوم الذى ينال فيه تعس بنى آدم حظا من السعادة يجعل للحياة عنده طعما، ويدفعه لمشاركة نافعة فى السير إلى الكمال المنشود» !

سقط قيصر روسيا فاهتز المصريون طرباً*!

رأينا فيما سبق كيف أن موقف الوفد من اليسار الوطنى كان مختلفاً عن موقفه من اليمين، الذى كان فى ذلك الوقت يتمثل فى جماعة مصر الفتاة الفاشية المتحالفة مع القصر وأحزاب الأقلية، ففى حين كان الوفد يعتبر خصومته الرئيسية مع اليمين، كان عداء اليسار للاستعمار وللطبقة الرأسمالية الأجنبية التى تسيطر على وسائل الإنتاج فى مصر يقربه من الوفد، وفى الوقت نفسه فإن ترحيب القوى الوطنية فى مصر بانتصار الثورة البلشفية فى روسيا كان من شأنه أن يقرب بين القوى الوطنية والاشتراكية، فقد نظرت القوى الوطنية إلى الاشتراكية باعتبارها فكراً حليفاً فى مواجهة الاستعمار، خصوصاً بعد أن نشرت الحكومة البلشفية وثائق الخارجية القيصرية وما فيها من اتفاقات سرية بين الدول الاستعمارية لتقسيم العالم.

فمن الأمور الجديرة بالتأمل أن نجد هذا التفاؤل بالاشتراكية من

---

* الوفد فى ٢٦ يوليو ١٩٩٩

الجميع، حتى من الدكتور محمد حسين هيكل، الذى أصبح فيما بعد رئيس حزب الأعيان، واعتقاده أن اليوم الذى تدخل فيه مبادىء الاشتراكية عالم العمل والعمال، هو اليوم الذى تشرق فيه شمس الحرية على العالم كله - حسب تعبيره - وأنه هو اليوم الذى ينال فيه العامل التعس من السعادة ما يجعل للحياة عنده طعماً، ويدفعه إلى مشاركة نافعة فى السير إلى الكمال المنشود!

وعندما وصلت الأنباء باعتقال القيصر نيقولا الثانى، وفرض الإقامة الجبرية على أسرته فى ٨ مارس ٩١٧، اهتز المصريون طرباً، ونشر الشاعر الإسلامى الكبير أحمد محرم، قصيدة فى جريدة الأفكار يوم ٢٣ مارس ١٩١٧، يحرض فيها على الثورة، وعلى نفض الظلم والخضوع، وعنوانها: «عرش القياصرة»، وكان مما قاله فيها

إن الذى هز الممالكَ بأسُه

أمست تهز فؤادَه الأشجان!

ثارت عليه شعوبُه وهمومه

فتدافع الطوفان والبركان

تَرضى الشعوبُ إلى مدى

فإذا أبت، رضى الأبى وطاوع الغضبان

عبدوه فوق سريره من رهبة

حتى هوى، فإذا به إنسان!

والحكم إن وزن الأمور بواحد

غبن الشعوب وخانه الميزان

فى عصمة الشورى وتحت ظلالها

تُحمى الممالك كلها وتصان

تدنى الشعوب إذا تباعد أمرها

فالكل تحت لوائها إخوان

والرأى أسطع ما يكون إذا انجلت

شبهاته وأضاءه البرهان

المجد أجمع والجلال لأمة

صدقت عزيمتها وعز الشان

جمح الإباء بها وأذعن غيرها

فالعيش ذل والحياة هوان

الله يحكم فى الممالك وحده

ولكل شيء مدة وأوان

يتضح من ذلك إلى أى مدى كانت الأفكار قبل الحرب العالمية الأولى تستجيب للاشتراكية وتطرب لنجاح الثورة الروسية، خصوصا فى البلاد التى خضعت للاستعمار من جانب، وللاستبداد من جانب آخر، فقد بدى لها نجاح الاشتراكية فى روسيا، خصوصا مع خصومتها للاستعمار، بمثابة

أمل فى مستقبل أفضل، وهو ما عبر عنه الدكتور محمد حسين هيكل فى مقاله السالف الذكر تعبيرا صادقاً.

ويتضح مما ذكره «لاكور» فى كتابه عن «الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط» أن بعض الخلايا الاشتراكية الثورية قد ظهرت فى بعض مدن القطر المصرى، منذ عام ١٩١٨، وخصوصاً فى الإسكندرية وبور سعيد والقاهرة.

كما ذكر مارسيل كولومب فى كتابه «تطور مصر» أن أول استجابة للمذهب الاشتراكى الجديد كانت فى الإسكندرية بين العمال والموظفين الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس، الذين كانت غالبيتهم من اليهود. ثم بين العمال المصريين المستنيرين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية.

وعلى كل حال، نستطيع أن نؤكد وجود حركة شيوعية فى مصر فى تلك الفترة المبكرة - أى فى الأشهر التالية لثورة مارس ١٩١٩، وهو نشاط لم يكتف بالتعبير عن نفسه بالمنشورات فقط، بل كان يزاول الدعوة الشيوعية فى أكبر ميادين القاهرة. وكانت تتتبعه الصحف.

وهذا ما يدعونا إلى الاستنتاج بأن هذا النشاط كان له جذور فى ثورة مارس ذاتها، إذ ليس من المعقول أن يظهر هذا النشاط فى أبريل ١٩١٩ فجأة دون أن تكون له جذور فى الشهر السابق عليه على الأقل!

وقد أخذت أخبار هذا النشاط تصل إلى الصحف، ولكن برد فعل مختلف! إذ كانت الثورة الاشتراكية فى ذلك الحين قد كشّرت عن أنيابها للطبقة الرأسمالية الروسية التى لجأت إلى تكوين الجيوش لمحاربة السلطة

الجديدة التى استولت على الحكم، بمساعدة دول الحلفاء، وفى الوقت نفسه، وبسبب الدمار الذى خلفته الحرب الأهلية، لجأت السلطة السوفيتية إلى مصادرة فائض الحبوب، ومطالبة الفلاحين بالسلع الصناعية الضرورية، الأمر الذى دفع الفلاحين إلى إبداء تذمرهم واستيائهم، وهو ما استغله أعداء الثورة فى تشجيعهم على الفتنة والتمرد.

وكل ذلك أثار ردود فعل متعارضة فى مصر، بعد أن اتضح أن الشيوعية غير الاشتراكية التى كان يحلم بها الجميع، وما جرته البلشفية على البلاد من حرب أهلية وخراب ودمار. فقد خصصت جريدة «الوطن» افتتاحيتها يوم ٢٣ أبريل ١٩١٩ لما أسمته «خطر البلشفية»، أشارت فيه إلى الأخبار التى كانت تأتى بها البرقيات من الخارج فى ذلك الحين عن «أخبار البلشفيك والفظائع التى يرتكبونها، والمصائب التى تحل بالبلاد، التى انتشرت فيها مبادئهم، وتصميم الحلفاء على مقاومة البلشفية ومحاربة أنصارها، وإعلان ساسة الدول المجتمعين فى مؤتمر باريس (مؤتمر الصلح) أنهم يرفضون بتاتاً الاعتراف بأية سلطة أو هيئة أو حكومة بلشفية، وأن كل شعب يتقدم إليهم مطالباً بحقوقه وهو لابس حلة البلشفيك، فإنهم لا يسمعون له صوتا، ولا يجيبون له مطلباً»! (وهو ما دفع سعد زغلول إلى مطالبة عبد الرحمن فهمى بمقاومة المنشورات الشيوعية).

«فالمبادئ البلشفية» كما قالت الجريدة - هى أدنى خطراً على الجمهور الذى ينخدع بها فيتخذها سبيله إلى حقوقه، وواسطة لتحقيق رغباته وآماله.

«وليست البلشفية فقط أن يقوم الفقير على الغنى فيسلبه ماله، وأن يدعى اللص والمحتال أن لهما حقا بالأموال التى جمعها العامل الشريف بعد

الجهد المتواصل والعناء الشديد - كما هو واقع فى روسيا المنكودة الحظ - بل هى أن يترك الحارس موقعه، والجندى صفه، والعامل معمله، والملاّح سفينته، والتلميذ مدرسته، والتاجر متجره، والفلاّح مزرعته، ويشكل كل فريق منهم مجلسا يدعى النيابة عن البلاد، ويحاول إدارة الجمهور، وتدبير الأمة (تقصد الجريدة: السوفيتات) . فإذا أراد أمراً، حث الناس على الاقتداء به، ودفعهم إلى التجمهر والتظاهر لتأييد هذا الأمر، فيختلط الحابل بالنابل، وتتم الفوضى!

«وإنى أرى البلشفية أشد الأخطار التى تهددنا، فإذا لم نقض عليها قبل استفحال شرها ورسوخ مبادئها فى نفوس أبنائنا، فإنا صائرون إلى الخذلان والوبال! فليتدبر العقلاء الأمر، ولنقم جميعا بما يحتم علينا فعله لصيانة بلادنا وأنفسنا فى الحاضر والمستقبل» .

واستطردت الجريدة تذكر الجماعات الشيوعية بأن وجودها لا مبرر له فى ظل وجود الوفد المصرى الوكيل عن الأمة، فقالت: «ألم ينب المصريون عنهم رجالا هم مثائر هذا الوادى لبسط قضيتهم أمام مؤتمر الصلح؟ فماذا يبتغى القوم فوق ذلك الآن؟

«إن حركات الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور قد تكون - إذا استمرت - دليلاً على عدم الثقة بالوفد المصرى، والخطوة الأولى التى تخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى البلشفية الخطيرة، تقضى على الآمال، وتبدد الحقوق، وتذهب بالنظام. فليتعظ المتعظون» .

انتهى مقال الجريدة، وما يهمنا منه بصفة خاصة هو حديث الكاتب بصراحة عن ضرورة القضاء على البلشفية «قبل استفحال شرها ورسوخ

مبادئها فى نفوس أبنائنا». فواضح أن كلمتى «استفحال»، و«رسوخ» تعبران عن أطوار متقدمة لما ترمزان إليه. ومعنى ذلك أن الأطوار السابقة، أو الأطوار الأولى كانت قائمة وموجودة فى مصر ذلك الحين.

كذلك يهمنا فى هذا المقال أيضاً، إشارة الكاتب إلى أن حركات «الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور فى ذلك الحين، قد تكون الخطوة الأولى إلى البلشفية الخطرة». فهذه العبارة إشارة إلى تأثر هذه الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة» بالنموذج السوفيتى، وخوف الكاتب من تأثرها بالدعوة الشيوعية.

وكانت الأمة المصرية فى ذلك الحين قد أخذت تنظم نفسها فى شكل لجان وطنية تتولى إعداد وتنظيم وتنفيذ الخطط السريعة للإسهام فى الثورة عن طريق المظاهرات أو مهاجمة خطوط السكك الحديدية أو التلغرافية أو مهاجمة مراكز البوليس أو نسف الجسور أو الاستيلاء على السلطة فى المدن التى انهارت فيها السلطة وإدارتها، كما حدث فى زفتى وغيرها.

فتذكر الوثائق البريطانية أن بعض هذه اللجان كانت تستخدم كلمة «سوفييت» ـ وهو الاسم الذى أطلقته اللجان الثورية فى روسيا على نفسها كجنين للحكم الشعبى ـ الأمر الذى يدل على مدى تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة السوفيتية التى كانت قد حدثت قبلها بعامين فقط، وكانت الصحف المصرية تزدحم بأحداثها.

ففى يوم ١٧ أبريل ١٩١٩ تذكر الوثائق البريطانية أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن الأزهر يسعى لإنشاء جهاز إدارى خاص به بهدف اغتصاب وظيفة الحكومة فى النهاية. كذلك طور موظفو الحكومة نظاماً

محكماً من السوفيتات ينتهى بسوفييت مركزى أو لجنة عامة للإضراب! وعلى كل حال فإن كلمة «سوفييت» قد أستخدمت بدون إدراك واضح - فيما يبدو - لما تعنيه تماماً».

الدعوة للشيوعية في ميدان العتبة الخضراء*!

فى مقالنا السابق سجلنا بعض الحقائق التاريخية، أولها، أن المبادىء الاشتراكية كانت تلقى من الشعب المصرى على اختلاف طبقاته ترحيباً أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد اعتبرها الدكتور محمد حسين هيكل «الذى أصبح فيما بعد رئيس حزب الأحرار الدستوريين - وهم الأعيان - مبشرة بيوم تشرق فيه شمس الحرية على العالم، ولما سقط القيصر نيقولا الثانى عن العرش، اهتز المصريون فرحاً، ورحب به الشاعر الإسلامى الكبير أحمد محرم بقصيدة عنوانها «عرش القياصرة» حرض فيها على الثورة! ولما انتصرت الشيوعية فى روسيا ادّعى السلطان حسين أنه اشتراكى! واخذت تظهر فى مصر الجماعات الماركسية، خصوصا بين العمال الأجانب الذين كانوا يمثلون الغالبية الكبرى فى المشروعات الحديثة، ثم انتقلت إلى العمال المصريين.

* الوفد فى ٢ اغسطس ١٩٩٩

على أنه لما أخذت السلطة السوفيتية بعد انتصارها فى تنفيذ برنامجها فى تصفية الإقطاع والرأسمالية الروسية، اكتشف المصريون الفرق بين الاشتراكية والشيوعية، وأخذت بعض الصحف تحذر مما أسمته «خطر البلشفية»، فكتبت جريدة الوطن تقول إن البلشفية هى أشد الأخطار التى تهددنا، فإذا لم نقض عليها، قبل استفحال شرها برسوخ مبادئها فى نفوس أبنائنا، فإنا صائرون إلى الخذلان والوبال!

وبعد عشرة أيام فقط من هذا المقال، كتبت الجريدة مقالاً صدَّرته ببيت شعر يقول: «لا يصلح الناس فوضى لاسراة لهم.. ولا سراة إذا عوامهم سادوا!».

قالت فيه:

«إن ما حل بأعيان الروس وحكامهم السابقين، وصياحهم المتوالى من خطر البلشفية وأضرارها، واستعانتهم بالدول لتنقذهم منها، وإجماع دول أوروبا وأمريكا الديمقراطية على مجاوبة هذا النداء، وإقامة الحواجز واتخاذ الاحتياطات الواقية منه لحصره، وقتله فى مكانه قبل أن يتعداه إلى سواه - لمن أسطع الأدلة على أن البلشفية أشد أمراض الهيئة الاجتماعية خطراً وضرراً على جميع الطبقات، ولاسيما طبقة الأعيان والسادة فيها»!

ثم أخذت الجريدة تهاجم الوفد لتهييجه الجماهير ودفعها إلى الثورة، دون أن يعى خطر امتداد نيرانها إلى الطبقة التى نبت منها، وهى طبقة الباشوات والبكوات الأعيان، فكتبت تقول: «هل يعقل أن نرى أمة من الأمم، تنكر البلشفية وتعترف بأضرارها قولا، وتقوم طبقة الأعيان والسادة فيها لنشرها فى البلاد؟

«وهل سمعنا أن هذه الطبقة نفسها حركت العامة للثورة ـ مهما كانت أغراضها ـ وهى تعلم أنها ستكون على الدوام وقود نارها؟

«الجواب على هذا السؤال يرى ويفهم من الآية القائلة: «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها، ففسقوا فيها، فحق عليها القول، فدمرناها تدميرا»!.

«ومعنى هذا» ـ كما تقول الجريدة ـ «أنَّ نفرا من طبقة السادة والأعيان وأكابر الموظفين، يغترون بنفوذهم وقوة تأثيرهم على العامة، ويحسبون أن زمامها يكون دائماً فى أيديهم، يديرونها كما يريدون ويشتهون، فيدفعونها للحركة ويحسبون أنفسهم ناجين من أذاها!.

«لا ريب أن هؤلاء ظلموا أفهامهم التى لا تدرك كنه العقلية البشرية! فإذا أنت فتحت عيون العامة، ولقنتها مبدأ الحركات الثورية، وعلمتها أنها أحق بمال الغنى منه، وأنها أهل للسيادة والحكم، إلى آخر ما هناك من المبادئ ـ هيجت معدتها الخالية الخاوية، وشهواتها الكامنة، هياجاً يستحيل على كل قوة فى الأرض أن تطفئه، وكنت أنت الجانى على نفسك، بل كنت حافر قبرك!

«إن الواجب على أعيان ونبلاء الشعوب محاربة الفتن والثورات، لا إيجادها أو تأييدها بأى وجه من وجوه التأييد! لاسيما فى هذه الأيام التى تلبس فيها الثورات ثوب الوطنية الروسية، أو هو البلشفية، فإن البلشفية شهوة العامة فى كل الشعوب، وبلاء الخاصة فى كل الأمم، لأنها تجعل الأرجل رؤوسا! والرؤوس أرجلاً! فكيف يستقيم حال شعب تتولى قيادته عامته؟ وقد قال شاعرنا العربى القديم: «لا يصلح الناس فوضى، لاسراة

لهم، ولاسراة إذا عوامهم سادوا»! حمانا الله من البلشفية، ووقانا المولى بلاياها ومصائبها وأضرارها!.

ففى هذا المقال، تهاجم الجريدة قيادة الوفد التى تهيج جماهير الشعب وتدفعها إلى الثورة، وتحذر من تحول الحركة الوطنية إلى حركة ثورية «تعلم العامة أنها أحق بمال الغنى منه، وأنها أهل للسيادة والحكم»! خصوصاً وقد ظهر فى قيادات الوفد متعاطفون مع الطبقة العاملة وعاملون لنصرتها.

على أن نصيحة الجريدة وتحذيرها - فيما يبدو - لم يلقيا أى صدى، لأن الجريدة عادت فى يوم ١٠ مايو ١٩١٩، تحذر من جديد من خطر الشيوعية، وتقول «إن هذا الخطر حقيقى، أخذت آثاره السيئة وأضراره الخطرة تظهر فى كل مكان! فإن لم يحاربها العالم حربا عواناً، ويوقفها عند حدها، ويقضى عليها القضاء المبرم، كانت هى الخطر الدموى الأحمر».

على كل حال، ففى الشهر التالى «يونيو» كان نشاط الجماعات الشيوعية فى مصر قد أخذ يتزايد فى المناخ الثورى العارم الذى شمل كافة الطبقات فى مصر، وأخذت تصدر المنشورات الثورية على النحو الذى أوحى للصحف الأجنبية بصلة الوفد والحركة الوطنية بالبلشفية، وهو ما اعتبره سعد زغلول ضاراً بمساعيه لدى الدول الرأسمالية، التى كان يأمل أن ترفض برلماناتها الاعتراف بمعاهدة الصلح بما يترتب على ذلك من عدم الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر. لذلك كتب إلى عبد الرحمن فهمى يعلن عدم رضاه عن هذه المنشورات - كما ذكرنا.

على أن الحركة الشيوعية انتشرت فى الشهور التالية فى مناخ المد الثورى، ففى شهر اغسطس أخذت تعبر عن نفسها فى الميادين العامة فى القاهرة، كما يتضح من الخبر التالى الذى نشرته الصحف:

«من غرائب ما حدث يوم الجمعة الماضى، أن رجلاً أوروبيا وقف فى ميدان العتبة الخضراء، والتف حوله المارة، وأخذ يمتدح أعمال البلشفية، ويثنى على القائمين بها، ويقول للناس إنه إذا ذاعت البلشفية فى مصر، استطاع العمال أن يظفروا بما يعوزهم من الراحة، وأن ينال المستخدمون والعمال ثلاثين فى المائة من ربح أعمالهم فوق أجورهم اليومية»!

وقد أثار هذا الخبر التعليق والنقاش، فكتب أمين عز العرب المحامى يقول إنه قد راعه هذا الخبر! وإنه كان يتمنى لو تمكن أحد رجال الضبط من القبض على عنق ذلك الأوروبى، الفصيح فى عربيته إلى حد الخطابة بها علنا، وفى ميدان من أكبر ميادين العاصمة، لنعرف جنسيته، ولنعرف تلك اليد التى أوصلته إلى هذا المكان، ودفعته إلى هذا العمل»!

ثم قال: إنه فى أثناء أن كان يكتب كلمته للجريدة، دخل عليه صديق، وأبلغه أنه قرأ نشرة عنوانها: «اعتنقوا البلشفية»! فما تردد فى الاعتقاد فى أن تلك النشرة ينتهى نسب محررها إلى ذلك الأوروبى الذى قام خطيباً فى العتبة الخضراء»!

كذلك علقت جريدة «المقطم» الموالية للاحتلال، على هذا الخبر بقولها ساخرة: «الظاهر أنه لم يكن بين الذين سمعوا الخطبة واحد اطلع على وصف محاسن البلشفية فى روسيا، وما جرت على تلك البلاد من الخير والمنافع، حتى صار الروبل الروسى بقرش صاغ، بعد ما كان يساوى

عشرة قروش! وحتى مات الملايين من أهلها جوعاً! وحتى خربت مدنها العامرة. كبتروجراد، بعدما كانت من عرائس مدن أوروبا»!.

على كل حال فيجدر بنا أن نعلق على مسألتين مهمتين فى هذا الصدد:

الأولى، مدى تأثر ثورة ١٩١٩بالثورة الاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ .

والثانية، قيام أوروبى بالدعوة الشيوعية باللغة العربية الفصحى فى ميدان العتبة الخضراء الذى هو أكبر ميادين القاهرة.

وفيما يتصل بالمسألة الأولى، فإن تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الروسية أمر ثابت للأسباب الآتية:

«أولاً: لم يكن هناك حظر على أخبار ما يجرى فى روسيا السوفيتية فى الصحف المصرية، بل كانت تطفح بها أخبار هذه الصحف، وكان يقرؤها الشعب المصرى كل يوم من قبل نشوب ثورة ١٩١٩، تحت عنوان «المسألة» الروسية وغيرها.

صحيح أن هذه الأخبار كانت تنشر من زاوية التعاطف مع «أعيان الروس وحكامهم السابقين»، ولكن الطبقات الجماهيرية من الفلاحين والعمال، لم تكن تشاطر بطبيعة الحال هذا العطف على أعيان الروس، وهو ما رأيناه فى قصيدة الشاعر الإسلامى أحمد محرم، التى أوردناها تحت عنوان: «عرش القياصرة»» والتى أبدى فيها بهجته بسقوط القيصر وأخذ يحرض فيها على الثورة على الظلم والطغيان.

كذلك كانت الصحف المصرية تنشر أخبار الحرب الأهلية الروسية، ومؤامرة الحلفاء ضد الشعب الروسى، وذلك من زاوية العطف على

المتآمرين، ثم كانوا يصورونهم فى صورة أنهم يحاربون مذهباً «يعمل لهدم نظام العالم كله»، ولكن قطاعات كبيرة من الشعب المصرى الساخطة على الاستبداد وخصوصا من المثقفين كانت تعتبر ثبات الشعب الروسى فى وجه المؤامرة، هو فى حد ذاته كاف لإثبات فساد هذه الادعاءات.

وقد عبر الشيخ على سرور الزنكلونى، وهو أحد علماء الآزهر الشريف، ومن تلاميذ الشيخ محمد عبده، عن هذا الشعور تعبيراً بليغاً حين كتب يوم ٢٥ أغسطس ١٩١٩ يقول: «كيف يصدق العقل أن جماعة من بنى الإنسان فى القرن العشرين، يوجدون مذهباً، ويكونون وحدة ليهدموا بها نظام العالم كله، ثم هم - مع ذلك - يحاربون ويثبتون؟.

وكان بذلك يرد على فتوى أصدرها الشيخ محمد بخيت، مفتى الديار المصرية ضد البلشفية يوم ٢ يولية سنة ١٩١٩، هاجم فيها الشيوعية - فى إطار محاربة السلطات البريطانية لها - وادعى فى هذه الفتوى أنها - كما قال - «تأمر بالخيانة، والكذب، وهتك الأعراض، وتجعل الناس فوضى فى جميع معاملاتهم: فى أموالهم ونسائهم وأولادهم ومواريثهم، حتى يصيروا كالبهائم بل هو أضل سبيلا»! وأنها تحرض الطبقات السافلة حتى تثير حربا عوانا على كل نظام قوامه العقل والأدب والفضيلة»!

فلم يقبل علماء الأزهر هذا الكلام على عواهنه، بل تصدى له الشيخ على سرور الزنكلونى يحاوره بالمنهج العقلى، ويقول له: كيف يصدق الإنسان أن جماعة فى القرن العشرين يوجدون مذهباً ليهدموا به نظام العالم كله، ثم هم مع ذلك يحاربون ويثبتون.

مع سوفيتات ثورة ١٩١٩*!

قلنا فى مقالنا السابق إن ثورة ١٩١٩ تأثرت بالثورة الروسية فى أكتوبر سنة ١٩١٧، فقد كان الشعب المصرى يتابع أخبار ثورة أكتوبر فى روسيا فى الصحف، وثبات الشعب الروسى أثناء الحرب الأهلية الروسية فى وجه الروس البيض والحلفاء. وقلنا إن مناخ الثورة الوطنية فى مصر التى شملت كل ناطق وصامت، والتى اشترك فيها العمال، والفلاحون، كان من الطبيعى أن يجد فيها الشيوعيون فرصة لتحويل الثورة الوطنية إلى ثورة اجتماعية. وفى الوقت نفسه كان من الطبيعى أن يجد فيه العمال الأجانب فى مصر، الذين كانوا يمثلون الغالبية فى المشروعات الحديثة، فرصة لنيل حقوقهم التى كانت مهضومة على يد الرأسمالية الأجنبية التى كانت فى يدها فى ذلك الحين وسائل الإنتاج.

وفى الواقع أن الأشهر السابقة على ثورة مارس ١٩١٩ كانت قد شهدت

* الوفد فى ٩ أغسطس ١٩٩٩

حركة عمالية على جانب كبير من القوة، كانت تعبر عن نفسها فى شكل إضرابات وتأليف نقابات، ومطالبات بتحسين ظروف العمل والعمال.

وكانت هذه الحركة تتحرك من وعى عمالى متقدم، يتضح من البيان الذى أرسلته نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية لبعض الصحف، قبل ثورة مارس بأسبوع واحد!، تقول فيه:

«اذا اعتقد بعض أصحاب الأعمال أن العامل آلة مسخرة، فإن طبيعة هذا العصر تنافى هذا الوهم! فقد أثبت العلم أن العامل هو القوة الفعلية التى تقوم عليها الحياة» - وهذا الكلام منطلق من النظرية الماركسية التى ترى أن العمل هو الذى يعطى القيمة للمادة.

وقد كتبت جريدة «الأهالى» فى ذلك الحين (وهى غير جريدة الأهالى الحالية لسان حال حزب التجمع) فى يوم ٢٤ فبراير ١٩١٩ تبدى ارتياحها «لتحرك العمال وعلمهم أنهم رجال لهم مصالح وحقوق، لا آلات مسخرة». وتقول: إنها تأخذ من حركة العمال فألاًحسناً! ثم تشجعهم على تكوين النقابات قائلة:

ومن أهم العوامل فى نجاحهم (العمال) وإدراكهم ما يريدونه من تحسين أحوالهم، أن يتحدوا، ويكونوا قوة واحدة، لاقوى متفرقة. وليس الاتحاد أن يجمع عمال ورشة أو معمل أو مصلحة أو شركة على مطالب، فلا يشذ منهم واحد، فإن هذا اتحاد وقتى - وإنما الاتحاد المنظم المتين هو أن توجد جمعيات ونقابات يرجع إليها العمال فى مطالبهم وجميع شئونهم.

«ويسرنا أن يكون العمال قد فهموا من أنفسهم هذه الحقائق، فكان أول ما اتجهت آراؤهم إليه أن فكروا فى تأليف النقابات. فننصح لهم أن يوجهوا أكثر همتهم إلى ما فكروا من تأليف النقابات، فإنهم لا تنصلح لهم حال فى الخارج، إلاّ إذا انصلحت حالهم فى داخليتهم»!

يتبين من ذلك أن الطبقة العاملة، قبل اعتقال سعد زغلول ورفاقه، ونفيهم إلى مالطة يوم ٨ مارس ١٩١٨، كانت فى حالة فوران بتأثير الثورة الروسية، وكانت تحاول تنظيم نفسها فى شكل نقابات. وبالتالى فقد كانت جاهزة للثورة ضد الحماية الأجنبية عندما تألف الوفد المصرى بقيادة سعد زغلول، وقام بتعبئة الشعب المصرى عن طريق التوكيلات الشعبية، فقد أدركت هذه الطبقة أن الرأسمالية الأجنبية التى تعمل فى ظلها، إنما تستمد شراستها وعنفها من وجود الاحتلال البريطانى، ولذلك اشتركت فى الثورة منذ اليوم التالى.

فقد كان عمال النقل أول المضربين، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، حتى أصبحت المواصلات فى جميع أنحاء المدينة معطلة. ثم لحقهم فى الاضراب عمال العنابر، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل، وقد عمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديد، وتبعهم عمال شركة النور، ثم توالى اشتراك بقية طوائف العمال فى الثورة.

ويتضح تأثر ثورة ١٩١٩ بثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا فى تكوين اللجان الوطنية والمجالس والجمعيات على نسق السوفيتات الروسية. يقول «روجيه لامبلان» إنه يعلم أن هناك مدينتين أو ثلاث مدن تكونت بها سوفيتات على الطراز الروسى!- يقصد زفتى والمنيا وأسيوط- على أن مفهوم السوفيتات كان يمتد إلى مدى أبعد.

وقد رأينا فى كتاب «اللورد ألنبى» إلى «اللورد كيرزون» يوم ٢٠ أبريل ١٩١٩ كيف ذكر أن كلمة «سوفيت» قد استخدمت، ولكن بدون فهم واضح لمعناها.

على أن هذا المعنى، على كل حال لم يكن خافياً عن جريدة «الوطن»! ففى المقال الذى أوردناه قالت إن «حركات الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور، قد تكون - اذا استمرت - الخطوة الأولى التى تخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى البلشفية الخطرة»!

والإضافة التى نقدمها فى هذه الدراسة بالنسبة لهذا الموضوع، هى أن رياض الجمل المحامى، سكرتير اللجنة الوطنية التى تألفت فى مدينة المنيا أثناء ثورة ١٩١٩، والذى أعلن - باعتراف الشهود أمام المجلس العسكرى - قرار اللجنة الوطنية استقلال المنيا يوم ٢٣ مارس ١٩١٩ - قد تولى بعد خروجه من السجن، الدفاع عن حسنى العرابى وأنطون مارون، وهما من القيادات الشيوعية، فى القضية التى نظرت أمام المحكمة العسكرية فى الإسكندرية فى يوم ٢ يوليو ١٩٢٣. وقد أصدرت المحكمة حكمها ببراءتهما، وأطلق سراحهما بعد أن ظلاً فى السجن أكثر من أربعة أشهر.

على كل حال، فهذا هو ما يتصل بالمسألة الأولى، وهى تأثر ثورة ١٩١٩ بثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا. أما ما يتصل بقيام أوروبى بالخطابة باللغة العربية والدعوة للشيوعية فى ميادين القاهرة، ففى ذلك نوضح أمرين:

الأمر الأول: إن غالبية الأوروبيين فى مصر فى ذلك الوقت، كانت تتكلم اللغة العربية كما يتكلمها أهلها! وبعض الجاليات الأوروبية، كالإيطاليين واليونانيين كانوا يتكلمون العربية بطلاقة.

الأمر الثانى: معاشرة الأوروبيين للمصريين وقتئذ، ومخالطتهم فى جميع الأعمال، وخصوصاً فى الوظائف الدنيا والصناعات الصغرى!

ويكفى القول إن العمال الوطنيين قبل الحرب العالمية الأولى، كانوا قلائل فى المشروعات الحديثة وفى جميع الحرف ودوائر العمل، بالنسبة لزملائهم الأوروبيين، ولم يتكاثر عددهم إلا فى ظروف الحرب العالمية الأولى!

وقد قام العمل النقابى على أكتاف الطبقة العاملة الأوروبية أساسا، فكانت كل النقابات تقريبا للعمال الأجانب. كما قام العمل الاشتراكى أيضا على أكتاف العناصر الأجنبية فى بدايته.

فالأجانب فى مصر، لكثرتهم فى ذلك الحين، حيث كانوا يبلغون نحو ربع مليون أجنبى، كانوا ينقسمون طبقيا على نحو التقسيم الطبقى للمجتمع المصرى، فكانت غالبيتهم من العمال، وأقليتهم من كبار الملاك والرأسماليين.

ثالثا: إن قيام أوروبى بالترويج للدعوة الشيوعية باللغة العربية فى ميدان العتبة الخضراء فى سنة ١٩١٩ يجب ألا يؤخذ كدليل على اقتصار الحركة على العناصر الأجنبية وحدها، إذ لو كانت هذه الحركة قاصرة على هذه العناصر الأجنبية وحدها، لما أثار ذلك جزع جريدة «الوطن» التى كانت كتابتها موجهة إلى العناصر الوطنية. وإن كان ذلك على كل حال ينبغى ألا يذهب بنا بعيدا إلى حد تخيل غلبة العناصر الوطنية على العناصر الأجنبية.

رابعاً: إن الترويج للشيوعية لم يكن فيه ما يعاقب عليه قانوناً فى ذلك الحين، سواء بالنسبة للمصريين أو للأجانب! اذ لم يكن قانون العقوبات الأهلى فى ذلك الوقت يتضمن نصوصا تعاقب عليه!

وقد ذكر الدكتور سليمان محمد النخيلي أنه كان في أكتوبر ١٩٢٢ حين أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٢ لسة ١٩٢٢ بشأن مكافحة الشيوعية، ويقضي بسجن الشيوعيين ومن يحذو حذوهم. وهذا غير صحيح!

ففي الواقع أن هذا القانون لم يكن بشأن مكافحة الشيوعية، وإنما كان موجها ضد كل من يشرع بالقوة في قلب دستور الدولة، أو شكل الحكومة، أو نظام توارث العرش، أو في تغيير شيء من ذلك»، ولم يتعرض القانون لمسألة الترويج للشيوعية، الذي كان يطلق عليه حينذاك: «تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية».

وقد ربط الدكتور النخيلي بين هذا القانون والحركة العمالية، فذكر أن ضرره عاد على العمال بسبب اتصال الحركة العمالية بالحركة الشيوعية! إذ كان يقضي في أحكامه بعقوبة الإعدام على كل من يعتدي على رجال الدولة أو أجهزتها.

ولم يكن ذلك صحيحا أيضا، اذ كانت العقوبة التي أوردها القانون تقضي بالأشغال الشاقة المؤبدة، فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة، يعاقب بالإعدام من ألف العصابة ومن تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما.. إلى آخره.

ومن ذلك فلم يكن لهذا القانون أي تأثير على الحركة العمالية أو على الحركة الشيوعية التي ظلت مباحة وهو ثابت تاريخياً، فبعد صدور القانون بخمسة أيام كتبت الأهرام تقول «إنه تجري في الإسكندرية الآن حركة اشتراكية شيوعية لم تر البلاد مثلها قبل الآن، وهي تجتذب إليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب»!

وبعد شهرين - أى فى ٩ ديسمبر ١٩٢٢ - استدعت إدارة الضبط والربط بمحافظة الاسكندرية جوزيف روزنتال، مؤلف الحزب الاشتراكى المصرى، وكان مؤلفا فى معظمه من العناصر الأجنبية، وأبلغه بأمر مدير الأمن العام الذى يحظر عليه نشر الدعوة الشيوعية فى مصر، وإلاً أبعد عن البلاد.

ولكن روزنتال أجاب بأنه «مصرى الجنسية، ويسرى عليه من القوانين ما يسرى على جميع المصريين!

ولا نملك فى هذا الصدد إلا أن نقارن هذا الذى كان يحدث أثناء الاحتلال البريطانى لمصر، بما حدث فيما بعد فى عهد عبد الناصر. فلم يكن فى وسع روزنتال لو كان يعيش فى عصر عبد الناصر أن يقف هذا الموقف الجرىء فى إدارة الأمن بمحافظة الإسكندرية، لسبب بسيط هو أن إدارة الأمن لم تكن تعنى بمثل هذه الاستدعاءات للمتهمين والتحذيرات للمتهمين، وإنما كان المتهم يجد نفسه فى معتقلات التعذيب دون إخطار، فتزوره بعثة من زوار الفجر، تقوم بتفتيش وحشى لمسكنه، ثم يخطره رئيس البعثة بأنه مطلوب لاستجوابه لمدة خمس دقائق يعود بعدها إلى بيته، ولكنه بدلا من الدقائق الخمس يقضى خمس سنوات كاملة فى معتقلات التعذيب النازية التى أقامها عبد الناصر فى جميع أنحاء مصر!

ولعلنا لا نبالغ فى هذه المقارنة، فإن قراء الوفد الكرام الذين تابعوا دراستى عن عبد الناصر والشيوعيين لمدة ٩٧ أسبوعا، قد تأكدوا من هذه الحقيقة التاريخية، وهى أنه لم يكن فى وسع مصرى - ناهيك عن أجنبى - أن يخاطب إدارة الأمن بهذه العبارة التى خاطب بها روزنتال إدارة أمن الإسكندرية، وهى أنه إذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفاً للقانون، فليس

أسهل عليها من محاكمته!ـ ذلك أنه فى أثناء حكم عبدالناصر لم يكن هناك قانون، أوـ حسب العبارة الشهيرة ـ كان القانون فى إجازة!

من السوفيتات الروسية إلى السوفيتات المصرية*!

في مقالاتنا السابقة ألقينا الضوء على صفحة كانت خافية في تاريخ مصر، وهي تأثر ثورة ١٩١٩ بثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا، بسبب قرب العهد بين الثورتين، ومتابعة المصريين لما كان يحدث في روسيا في الصحف المصرية، ولأن نجاح الثورة الروسية في إسقاط عرش القياصرة قد هز جوانح المصريين، وكانت كتابات الكتاب المصريين أثناء الحرب العالمية الأولى تروج للفكر الاشتراكي حتى نسب السلطان حسين نفسه إلى الاشتراكية. وقد كان لوجود جالية أجنبية ضخمة في مصر، تكون الطبقة العاملة جزءاً كبيراً منها، وانفتاح هذه الطبقة على الفكر الغربي - أثر كبير في دخول الشيوعية إلى مصر في تلك الفترة المبكرة على يد العناصر الأجنبية، ثم انتقلت إلى العناصر المصرية.

وقد تأثرت ثورة ١٩١٩ بالسوفيتات الروسية، وهي اللجان

* الوفد في ١٦ اغسطس ١٩٩٩

الثورية التى تكونت أثناء الثورة الروسية لتنظيم الجماهير، فظهرت فى مصر مثل هذه اللجان، التى أطلق بعضهم عليها اسم سوفيتات بالفعل، واستفز ذلك بعض الصحف المصرية التى تعبر عن مصالح بعض فرق الرأسمالية المصرية الكبيرة فكتبت جريدة الوطن تحذر من أن حركات الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور قد تكون الخطوة الأولى إلى البلشفية الخطرة!

وبالفعل فإن ظهور هذه الجمعيات والتنظيمات الثورية فى مصر، وهو مالم يسبق له مثيل قبل الثورة، كان أحد معالم ثورة ١٩١٩، خصوصاً وقد اشتملت هذه التنظيمات على كل الطوائف الشعبية التى انطلقت فى تنظيم نفسها فى شكل لجان بمحض اختيارها ويوحى من شعورها الوطنى. وكان من أهم هذه التنظيمات أو اللجان تنظيمات الطلبة.

كان الطلبة فى ذلك الوقت يطلق عليهم اسم جيش الوفد»، الذى يطلقه فى وجه الإنجليز والمتخاذلين. وقد نظموا أنفسهم فى شكل «لجان» وطنية، فكانت هناك لجان لطلبة الأزهر، ولجان لطلبة المدارس العالية، ولجان لطلبة المدارس الثانوية. وكانت بعض هذه اللجان تطلق على نفسها اسم «نقابات» فكانت هناك نقابة طلبة الإسكندرية، ونقابة المدارس الأوروبية، ونقابة طلبة المدارس المصرية الأهلية بين إسلامية وقبطية! وكانت هذه اللجان تتبع التعليمات التى تصدر من القيادات المنظمة للمظاهرات، والتى كان مقرها فى الغالب الأزهر. كما كانت تقوم بتنظيم هذه المظاهرات على أساس طائفى قد يعلن فى الجرائد مسبقا! فوفقا لأهرام ٨ أبريل ١٩١٩ فقد كان على المظاهرة التى تسير فى ذلك اليوم أن تبدأ عند الساعة الثانية والنصف، وتسير فى الساعة الثالثة من محطة القاهرة إلى ميدان عابدين

على النظام الآتى: العلماء - فالقضاة والنيابة، فالمحامون، فالأطباء والفنيون، فالأعيان، فالتجار، فالأزهريون، فالمدارس العالية، فالمدارس الثانوية، فطوائف العمال والصنّاع!

هذا التنظيم العالى الدقة لتحرك جماهيرى ضخم على هذا النحو، يوضح للقارئ إلى أى حد بلغ النضج السياسى للشعب المصرى فى ثورة ١٩١٩! وإلى أى احد استطاع الشعب المصرى أن ينظم نفسه هذا التنظيم فى فترة قياسية لو تعهدها ثورة من الثورات - أى فى أقل من شهر واحد فقط! فلم تبدأ ثورة ١٩١٩ الاّ بعد اعتقال سعد زغلول ورفاقه فى ٨ مارس ١٩١٩، ففى صبيحة اليوم التالى (الأحد ٩ مارس) أعلن طلبة الحقوق إضرابهم عن دراسة القانون فى بلد يداس فيه القانون. وتبعهم بقية الطلبة فى القاهرة، وقاموا متظاهرين. واشترك العمال فى اليوم التالى ١٠ مارس، وانتقلت الثورة لتشمل بقية القطر!

ولكن فى الفترة من ٩ مارس إلى ٦ أبريل - أى فى أقل من شهر واحد - كانت الأمة المصرية قد انتظمت فى لجان وسوفيتات استطاعت تنظيم مظاهرة عامة بالترتيب الطائفى السابق الذكر، الذى لا يختلط فيه الحابل بالنابل، ولا تختلط طائفة بالأخرى،. بل يسير الجميع فى نظام شبه عسكرى تعرف فيه كل طبقة مكانها!

ومثل هذه المظاهرة لم تكن لتتم قبل اعتقال سعد زغلول، أى قبل ثورة ١٩١٩، لأن الإنجليز كانوا يتصدون لها فى الحال بالقوة. وهو ما حدث مع أول مظاهرة يوم ٩ مارس، التى قام بها الطلبة احتجاجاً على اعتقال سعد زغلول ورفاقه، فقد تصدى لها الإنجليز، وأطلقوا النار على المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط الكثيرين منهم صرعى، ولكن بعد أقل من شهر واحد،

أى فى ٦ أبريل ١٩١٩، كانت الأمة المصرية قد نظمت نفسها على هذا النحو المذهل، وهو مالم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر.

والمهم هو الدور الخطير الذى لعبه الطلبة المصريون فى ثورة ١٩١٩، الأمر الذى حفظه لهم سعد زغلول والوفد. فعندما صدر دستور ١٩٢٣، وجرت أول انتخابات، خصص لهم سعد زغلول مقعداً فى مجلس النواب الأول يكون وقفا عليهم! وكان أول مرشح لهذا المقعد هو الأستاذ حسن يس، زعيم الطلبة، وظل الوفد يرشح حسن يس في كل انتخاب، رمزاً إلى تلك الفكرة!

كانت الطائفة الأخرى التى نظمت نفسها فى لجان، هى طائفة العمال. فلقد رأينا مما سبق كيف كان العمال أسبق إلى تنظيم أنفسهم فى نقابات من قبل نشوب ثورة مارس، خصوصا فى الإسكندرية وبور سعيد والقاهرة، وعلى يد العناصر الأجنبية التى كانت تمثل الغالبية فى الطبقة العاملة التى تعمل فى المشروعات الحديثة، وكانت متأثرة بالثورة الروسية والمبادئ الشيوعية، فلما نشبت الثورة فى مارس ١٩١٩، وجد العمال المصريون فيها متنفسا لحركتهم التى ظهرت إرهاصاتها من قبل الثورة، وذلك بعد الانتكاس والكبت الذى عانته طوال سنى الحرب العالمية الأولى، ولذلك أخذ العمل الوطنى الذى قام به العمال يسير جنباً إلى جنب مع التنظيم النقابى.

وفى ذلك، تحالفت الحركة النقابية التى تسير تحت لواء القيادات الشيوعية مع الحركة النقابية التى تسير تحت قيادات وطنية، إذ كانت الحركتان تصبان فى بحيرة الوفد.

وكـان الوفـد منذ بداية الثـورة قـد أدرك أهميـة تنظيم الـحركـة النقابيـة لصالح الـحركة الوطنية، وتولى عبد الرحمن فهمى بك، سكرتير عـام لجنة الوفد المركزية بالقاهرة، هذا التنظيم خوفا من سقوط الحركة تحت القيادات الشيوعية الأجنبية، حـتى اذا ماكـان شهر أكتوبر ١٩١٩ أرسل تقريراً إلى سعد باشا فى يوم ١٨ منه يقول فيه :

«عـممنا إنشاء النقابات بطول البلاد وعرضها. أثمرت المجهودات التى بذلناها فى سبيل ذلك والحمد لله. تشكلت لكل حرفة نقابة. لم يبق فى مصر حرفة أو صنعة إلا ولها نقابة. لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن. ليس منظورا أن تعترف بها فى الظروف الحاضرة. نقابات العمال مفيدة جدا للحركة الوطنية، وهى سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن».

وعلى كل حال فلم تقتصر التنظيمات التى ظهرت فى ثورة ١٩١٩ على الطلبة والعمال، بل انتقلت إلى فئة لم يعرف عنها الثورية من قبل، وهى فئة الموظفين! وقد رأينا كيف تحدثت المراسلات البريطانية عن ثورة ١٩١٩ عن تنظيم الموظفين عندما ذكرت أن موظفى الحكومة أنشئوا نظاما محكماً من السوفيتات ينتهى بسوفيت مركزى أو لجنة عامة للإضراب!

وقد لعب هذا التنظيم دوراً بارزاً فى الحركة الوطنية على نحو أثار اهتمام المهاتما غناندى. ففى حديث لغاندى فى عام ١٩٣١ قال: «لقد قلدنا سعد زغلول فى حركته الوطنية، قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات، كلما اعتقل الإنجليز طبقةحلت مكانها طبقة أخرى، ولكننا فشلنا فى أمرين أولهما: توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد زغلول الأقباط والمسلمين، وثانيهما: إضراب الموظفين.

ولم يكن للموظفين، منذ البداية، نشاط يذكر فى الثورة، إذ كانت الثورة مقصورة على الطلبة والعمال والفلاحين وأصحاب المهن الحرة والأعيان. وعندما فكر بعض صغار الموظفين فى وزارة الحقانية فى الإضراب، مشاركة للأمة فى حركتها الوطنية، عارضت جمهرة الموظفين خشية العواقب والفصل، وكل ما فعلوه هو توقيع عرائض احتجاج على اعتقال سعد ورفاقه، ورفعوا هذه العرائض إلى السلطان.

على أن هذا الموقف المتردد لم يلبث أن تغير عندما ألقى اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطانية خطابا فى ٢٤ مارس ١٩١٩ ذكر فيه أن «من الأمور التى تبعث على الرضى من بين الحوادث المؤسفة التى وقعت فى مصر، هو مسلك كثير من الموظفين ورجال الجيش والبوليس»!

فقد نشر هذا الخطاب فى صحف مصر فى ٢٧ مارس، وكان له وقع شديد فى صفوف الموظفين، إذ وضعهم فى مركز حرج أمام الرأى العام فى مصر، لما انطوى عليه من اتهامهم بالانحياز إلى صف الاحتلال والحماية، والتنكر للحركة الوطنية.

ومن ثم فقد حدث رد فعل شديد فى نفوس الموظفين دفعهم إلى تنظيم أنفسهم، والقيام بحركتهم، لإزالة هذه الوصمة - وصمة التقاعس عن مشاركة مواطنيهم فى مقاومة الاحتلال والحماية.

فتألفت فى أعقاب هذا التصريح لجنة خاصة من أصحاب المناصب العليا للنظر فى وضع الموظفين بإزاء الموقف القائم، وتقرير ما قد يرى لازما «لمصلحة الوطن»! وسرعان ما سارت الأمور فى طريق الإضراب الذى وقع فى يوم ١٩١٩ لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث، وشمل جميع المصالح الحكومية، ونظمت مظاهرة كبرى فى نفس اليوم انتهت نهاية

مأساوية بمقتل ستة من الوطنيين، وجرح ستة وخمسين برصاص الإنجليز

فلما أعلنت السلطات البريطانية الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، اجتمعت لجنة الموظفين (أوسوفيت الموظفين وفقاً للوثيقة البريطانية) وقررت إضراب الموظفين للمشاركة فى أفراح الأمة بهذا الحدث العظيم.

على أنه قبل أن تنتهى هذه الأفراح، انتهت لجنة الموظفين إلى ضرورة استغلال سلاح الإضراب فى الحصول من الوزارة الجديدة التى تألفت برياسة حسين رشدى باشا، على وعود خاصة تخدم القضية المصرية. ولمواجهة هذا التطور، الذى كان يعنى التدخل المباشر فى الأزمة السياسية المصرية بصورة جدية، أعادت اللجنة تشكيلها عن طريق الانتخاب، لتكتسب صفة تمثيلية. وكان الأنموذج السوفيتى للسوفيتات هو الذى اتبعته!

فقد أخذ موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها، ويختارون مندوباً عنهم، ومن هؤلاء المندوبين تكونت اللجنة العامة (أو السوفيت المركزى الذى تحدثت عنه الوثيقة البريطانية) من اثنين وثلاثين عضواً، وأطلقت على نفسها اسم «لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها». وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجاب المطالب الآتية: أولاً : أن تعلن الوزارة اعترافها بصفة الوفد الرسمية، ثانيا، أن تعلن أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية، ثالثا: إلغاء الأحكام العرفية، وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى، وتفويض حفظ الأمن للبوليس المصرى.

وقد أعقب ذلك توقيع جميع موظفى الحكومة على التوكيل للوفد! والذى كانوا قد منعوا عن توقيعه بتهديد رؤسائهم!

على كل حال، فقد أفلح إضراب الموظفين فى تحقيق نتائج لم تكن فى الحسبان، فقد أسقط وزارة حسين رشدى باشا، وظل اللورد ألنبى، المندوب السامى البريطانى شهرا كاملا عاجزا عن العثور على شخصية مصرية ذات مكانة تقبل مسئولية تأليف وزارة جديدة! حتى قبل محمد سعيد باشا هذه المهمة فى يوم ٢١ مايو ١٩١٩.

وقد وصف السيرفالنتاين تشيرول تأثير إضراب الموظفين بقوله: «هذا الاضراب، بالاشتراك مع إضراب المحامين، وتلاميذ المدارس الثانوية وطلبة المدارس العليا، إنما كان فى الحقيقة ضربة وجهت إلى مبدأ السلطة كله لا يمكن أن يبرأ منها مجتمع بسهولة فى وقت قصير. فبدفع الحكومة المصرية إلى الاستقالة تحت ضغط شعبى، ضعفت تلك النظرية التى ظلت قائمة حتى ذلك الحين. وهى أنه طالما أن الوزارة المصرية تعمل طبقاً للنصيحة البريطانية، فإن السلطة البريطانية تمنحها من تأييدها ما يتيح لها ممارسة السلطة فى البلاد، فاذا لم تتبع هذه النصيحة البريطانية فإنها تسقط. ولكن لأول مرة تسقط الحكومة المصرية، ليس بسبب عدم اتباع نصائح السلطة البريطانية، وإنما لأن القوة التى كان يحركها الوفد كانت أكبر من الحكومة. وبذلك أصبح الاحتفاظ بالسيطرة البريطانية منذ ذلك الحين مسألة مباشرة بين الإنجليز والوفد!

أفتي المفتي بأن الشيوعيين هاتكو أعراض فتصدى له الأزهر*!

لعله اتضح للقارئ العزيز من مقالاتنا السابقة كيف تأثرت ثورة ١٩١٩ بثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا، خصوصاً فى الناحية التنظيمية التى اتخذت من السوفيتات مثلا أعلى، فتألفت فى طول مصر وعرضها اللجان الوطنية، وانتظمت جميع الطوائف فى لجان ونقابات وجمعيات على النحو الذى دفع جريدة «الوطن» إلى التحذير من أن تكون هذه اللجان والجمعيات هى الخطوة الأولى إلى «البلشفية الخطرة التى تبيد الحقوق وتذهب بالنظام»! وسرعان ما أخذت المنشورات الشيوعية والدعوة إلى الشيوعية فى ميادين القاهرة فى ذلك الحين، تؤكد مخاوف هذه الجريدة.

فى ذلك الحين رأت السلطات الرسمية فى مصر - البريطانية والمصرية على السواء - محاربة المنشورات الشيوعية بالمنشورات الدينية، فأوعزت إلى مفتى الديار

* الوفد فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٩

المصرية الشيخ محمد بخيت المطيعى بإصدار فتوى تهاجم الشيوعية تحت ستار إظهار حكم الشريعة الإسلامية فى الشيوعية! وقد فعل الشيخ ذلك بالفعل، وأصدر فتوى مطولة فى ٢ يوليه ١٩١٩ هاجم فيها الشيوعية هجوما شديدا وألحق بها كل نقيصة!

وقد صيغت الفتوى بذكاء، إذ كانت فى صورة رد على استفتاء ممن يدعى السيد حسن محمد الشريف، يصف الشيوعية فى صورة بشعة لا أساس لها من مبدأ أو تطبيق، يقول فيه:

«ما قولكم دام فضلكم فى طريقة جماعة البلشفية التى فشت فى هذا الزمان وعم ضررها؟ وحاصل طريقتهم أنهم يدعون إلى الفوضى، والفساد وإنكار الديانات، وإباحة المحرمات، وعدم التقيد بعقيدة دينية، وإلى الاعتداء على مال الغير، وينكرون حق الأشخاص فيما يملكون، ويعتقدون أنه يسوغ لكل واحد أن يغتصب ما يشاء ممن يشاء، ويستبيحون سفك الدماء، وينكرون حقوق الزوجية بين كل زوجين، كما ينكرون نسبة الأولاد إلى الآباء بل يجعلونهم منسوبين إلى حكومتهم، ويهدمون سياج المعيشة العائلية، ولا يفرقون بين حلال وحرا م، وكل امرأة تحل لكل واحد منهم ولو لم يكن بينها وبينه عقد زواج، ويستبيحون دم كل امرأة تصون عرضها عن أى واحدٍ منهم، وكثيراً ما يجبرون النساء على انتهاك حرماتهن إذا كن غير متزوجات، أو على تلويث شرفهن وشرف أزواجهن وأولادهن إذا كن متزوجات وذوات أولاد. وبالجملة فهم قائلون بإباحة كل شىء حرمته الشرائع الإلهية. أفيدونا تؤجروا أثابكم الله»!.

كان واضحا أن هذه الصورة المرعبة التى رسمها السائل للبلشفية، لا تحتاج إلى فتوى من مفتى الديار المصرية، لأن مضمون السؤال نفسه

كان يحوى الرد، ولكن الغرض من ذلك كان إتاحة الفرصة للمفتى للهجوم على الشيوعية، وهو ما قام به بالفعل، ولكن المشكلة التى وقع فيها أنه تحدث عن شىء آخر غير الشيوعية بمعناه العلمى المعروف، ربما لعدم توافر المصادر اللازمة عن الشيوعية لديه، أو لأن الهدف من الفتوى نفسها كان محددا منذ البداية، وهو الإدانة!

فقد وصف المفتى الشيوعية بأنها «طريقة قديمة، وأنها ملة منافق من الفرس من أهل «فسا» يقال له «زرادشت» ابتدعها فى المجوسية، وكان من أتباعه رجل من أهل «مذرية» يقال له مزدق بن بامداز زين للناس التساوى فى أموالهم وأهليهم، فحض بذلك سفلة الناس على عليتهم، وسهل سبيل الغصب للغاصبين، والعهر والزنا للعهار والزناة، واستمر الحال على ذلك إلى أن انتقل الملك إلى كسرى أنو شروان بن قباز، فنهى الناس عن أن يسيروا بشىء مما ابتدعه زرادشت ومزدق، وأبطل بدعتهما، وقتل خلقاً كثيراً حتى استأصل تلك الطائفة، وثبت للمجوسية ملتهم التى كانوا لا يزالون عليها، حتى جاء الإسلام فقضى على تلك الطريقة الفاسدة .. إلى آخره».

وبطبيعة الحال فلم يكن شىء مما ذكره الشيخ محمد بخيت ينتمى للشيوعية!، ولم يكن له أية صلة بالعقيدة الماركسية، ولكن الغرض تنفير الناس من الشيوعية تنفيراً شديدا. وهو ما تبين عندما قامت الحكومة المصرية بطبع الفتوى، فقد نشرت «التيمس» الصادرة فى أول أغسطس ١٩١٩ خبرها، وأبدت أملها فى أن يكون لتلك الفتوى تأثير كبير فى نفوس المسلمين يبعدهم عن خطر البلشفية، كما اهتمت جريدة «النيرايست» بإذاعة النبأ وعنها نقلت الصحف المصرية خبر الفتوى.

على أن رد الفعل المصرى إزاء هذه الفتوى كان على عكس ما توقع الإنجليز، بفضل المناخ الثورى الذى كان سائداً فى ذلك الحين، ولأن الترويج للشيوعية لم يكن فيه ما يعاقب عليه القانون فى ذلك الوقت كما ذكرنا .

فلم تكد تنشر فتوى مفتى الديار المصرية حتى أثارت صدىً واسعاً فى الرأى العام المصرى، وشغلت صفحات كبيرة فى الصحف المصرية، وذلك على الرغم من أن الاهتمام فى ذلك الحين كان منصباً بصفة أساسية على القضية الوطنية، وتتبع نشاط الوفد فى أوروبا .

وقد كانت الظاهرة الملفتة للنظر هى أن غالبية الآراء كانت متفقة على مهاجمة المفتى، والطعن على الفتوى، والتشكيك فى مبعث السائل والسؤال!

والظاهرة الأخرى هى أن الذى تصدى للمفتى وتفنيد فتواه كان هو الأزهر! وكانت أقوى الأصوات منبعثة من الأزهر نفسه! الأمر الذى يوضح درجة عالية من الحرية الفكرية المتخلصة من التعصب الدينى، كما يوضح أن الأزهر فى ذلك العهد كان يغلب المنهج العقلى فى التفكير، وهو ما تراجع عنه عند نهاية القرن وأدى إلى غلبة تيار الإسلام السياسى!

أما الظاهرة الثالثة: فهى أن صحف الوفد (وادى النيل، والنظام) كانت هى المنابر التى اتخذها الذين تصدوا بالتفنيد للمفتى، فى حين كانت صحف الاحتلال وعلى رأسها جريدة «المقطم» هى المنابر التى اختارها المدافعون عن المفتى ـ الأمر الذى أعطى للقضيه بعدا وطنيا إلى جانب البعد الفكرى.

ويمكن القول إن الشيخ على سرور الزنكلونى كان أبرز من تصدوا

للمفتى الشيخ محمد بخيت وهو من علماء الأزهر، ومن تلاميذ الشيخ محمد بخيت نفسه، فقد كتب فى جريدة وادى النيل فهى يوم ٢٠ أغسطس ١٩١٩ مقالاً مهماً نقد فيه أستاذه نقداً شديداً، وبدأه بالقول:

«نظراً لأنى من رجال الدين الإسلامى، وعلى أن أدفع عنه كل ما يشوه جماله الطبيعى، فقد أردت أن أكشف للقراء عن وجه الحقيقة ليطمئن المسلمون على دينهم! إن أحكام الإسلام لم تبن على الهوى، ولا قيمة لها فى نظر الدين إذا كان مثارها الغرض والتذرع والتأويل على أسسها المتينة، وهى الكتاب والسنة الصحيحة وإجماع أهل الرأى من العلماء المبنى عليهما، وقياس النظير من الحوادث المستجدة، على نظيره من الحوادث الواقعة زمن التشريع، بلا فارق. وكل حكم خالف هذه الأصول، يعد دخيلاً فى دين الإسلام، وإن نطق به ألف عالم وسطر فى ألف كتاب من فتاوى المتأخرين»!

ثم انتقل إلى الطعن فى صلب المنهج الذى اتبعه المفتى فى الإفتاء عندما أفتى فى موضوع السؤال «حسب صياغته»، دون التحقق من حقيقته وصحته! وعدم ملاحظته حال السائل وغرضه! فقال:

«إن بعض الحوادث قد يحتاج إلى دقة ورجوع إلى الله لمعرفة وجوه المنفعة والمضرة فيها. وهنا يجب على المفتى أن يتبين حقيقة الأمر المسئول عنه، ليدرك منافعه ومضاره، فيبنى حكم التحليل والتحريم على أكثرها منفعة وأشدها ضرراً، لتسلم الشرائع من العبث! ويطمئن العالم! كما يجب عليه أن يلاحظ حال السائل، وغرضه من الاستفتاء، فيستهديهما على إصدار الحكم، وأنه لله لا لغيره!

ثم قال الشيخ الزنكلونى ساخراً: إن الفتوى إن ثبتت فلابد أن تكون مبنية على ما يفهمه أكثر الناس من الترادف بين بلشفية وفوضوية .فإذا صح هذا الترادف، كانت الفتوى صحيحة متفقة مع الدين، أما إذا كانت البلشفية بالمعنى الذى يفهمه الخواص من أنها عبارة عن انفجار الشعوب المظلومة ضد حكوماتها المستبدة، وإضعاف سلطان الفراعنة، وكبح جماح القوى الذى لا هم له إلا ابتلاع الضعيف، وإعطاء كل ذى حق حقه. وهذا ما جاءت به الشرائع وقررته النواميس الصحيحة - خصوصاً إذا كان السائل يتذرع بالفتوى إلى هلاك شعب ضعيف يريد أن يحيا حياة طيبة ليتمكن القوى من ابتلاعه - إذن فالفتوى باطلة، وهى ضد الإسلام والنصرانية معاً فى كل عصر وفى أى مكان! لأن الله بعث رسله بالحكمة والعدل، فإذا لم تقمها الحكومات، أقامتها الشعوب»!

من هذا الرد للشيخ على سرور الزنكلونى يتضح للقارئ تأثير ثورة ١٩١٩ الفكرى! فلم تكن مجرد ثورة وطنية، بل كانت ثورة على المفاهيم التى كانت سائدة، فالشيخ الزنكلونى فى هذا الرد لا يكتفى بتفنيد فتوى الشيخ محمد بخيت، ووصفها بأنها ضد الإسلام والنصرانية، وإنما يذهب إلى تبرير ثورة الشعب الروسى على حكامه دينياً! فيقول «إن الله بعث رسله بالحكمة والعدل، فإذا لم تقمها الحكومات، أقامتها الشعوب!».

ولا تلبث الردود على فتوى الشيخ محمد بخيت تتوالى، فيكتب من أطلق على نفسه اسم «قاض شرعى» فى نفس الجريدة الوفدية يشكك فى وجود السائل الذى استفتى الشيخ محمد بخيت. فيقول: «ليس يصح لنا أن نترك الشيخ بخيتا ولا نسأله عن حقيقة السيد حسن محمد الشريف الذى استفتاه: أموجود هو أم مفقود؟ وعلى فرض وجوده، فمن أعداء البلشفية هو؟ فلا يسمع قوله فيهم

أم من أوليائهم، فلا يحسن به أن يشوه طريقة مواليه؟أم هذا رأى للأستاذ فى الحقيقة وقد وضع على طريقة السؤال والجواب ـ كما قالت الأهرام؟ وعلى كل حال، فمن أى أرض نبت ذلك السائل؟ ومن أى سماء سقط؟».

ثم قال القاضى الشرعى: «لوصح ما نقله الشيخ المفتى من أن المذهب الشيوعى بدعة مجوسية ابتدعها فى مذاهب «الزرادشتية»، فما الذى بعثها من مرقدها ونشرها من قبرها، وأحياها بعد أن مات أهلها ومات عصرها؟ بل لو كانت بدعة مجوسية صورتها هذه الصورة التى جاءت فى الفتوى، لما احتاجت لرأى المفتى، لأن هذا الرأى الكريم يدخر لدقائق المسائل الفقهية وخفايا الفروع الشرعية. ومالذى أقعد غبطة البطريرك ونيافة الحاخام وسائر زعماء الملل والنحل عن محاربته وخذلانه؟ أى مسلم يجهل أن الله حرّم الأعراض وسفك الدماء، فيحتاج إلى هذه الفتوى لترده إلى يقينه وتلزمه أحكام دينه؟».

ثم قال القاضى الشرعى إن فتوى الشيخ محمد بخيت خالفت الفتاوى فى الطريقة والشكل، فالعادة أن الفتيا تكون على صورة الشرط والجزاء، خذ مثلا فتاوى المفتين لمحاكم الجنايات، فإنها تكون فى العادة هكذا: إذا ثبت القتل، وجب القصاص. ولكن فتوى البلشفية جاءت جازمة حاسمة غير مرتابة ولا متشككة! فقد قال فضيلة المفتى فى البلشفية: «إنهم بلا شك ولا ريب كفّار، لا يعتقدون دينا سماوياً، ولا يعرفون نظاماً! فأما أن هذا مما لا شك فيه فمحل نظر، فإن البلشفية على ما عرف من تعريفها، هى القول برأى جماعة ظهرت فى روسيا سنة ١٨٨٢ . واذا كان ذلك، فأين هى من المزدكية التى ظهرت على عهد كسرى بدعة فى الزرادشتية التى ظهرت قبل الميلاد بأكثر من سبعة قرون؟

ثانيا : إن أعداء البلشفية يرتابون كل الريب فى أنها تبيح الأعراض، ولا أدل على ذلك مما نقله سلامة أفندى موشى عن الدكتور «هارولد ويليامس» أحد أعداء البلشفية، وهى: «أنى قمت بتحريات خاصة بين بعض أصدقائى الذين جاءوا أخيرا من روسيا بخصوص الزعم القائل بتعميم الإباحية هناك، وكلهم يقولون بأنهم لم يسمعوا شيئاً من هذا العمل، ولارأوا منشوراً من الحكومة بهذا المعنى. وإذا كانت كل هذه الشكوك قائمة فما وجه الجزم بكفرهم والقول بجحودهم؟».

وتصدت الصحف البريطانية للدفاع عن الشيخ بخيت*!

رأينا في مقالنا السابق كيف كان الأزهر هو الذى تصدى لفتوى مفتى الديار المصرية الشيخ محمد بخيت فى ٢ يوليو ١٩١٩، التى اعتبر فيها الشيوعية بدعة مجوسية ابتدعها مزدك فى مذهب «الزرادشتية» وبنى على ذلك أنها طريقة تأمر بسفك الدماء وهتك الأعراض وجعل الناس فوضى فى أموالهم ونسائهم وأولادهم ومواريثهم حتى يصيروا كالبهائم!

لم يكن تصدى الأزهر للمفتى دفاعا عن الشيوعية، وإنما كان دفاعا عن العقل، ودفاعاً عن المنهج العقلى فى التفكير. فلم يكن أحد ممن تصدى للشيخ محمد بخيت شيوعياً أو حتى درس الشيوعية وعرف مبادئها، وإنما كان الاعتراض على المنهج الذى اتبعه المفتى، وعلى الشكل. ذلك أن المفتى كان قد سلمّ تسليماً بأن البلشفية تساوى «المزدكية» دون أن يعنى نفسه بالبحث عن مصادرها على خلاف ما يتطلبه البحث العلمى.

* الوفد فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٩

فعلى حد قول أحد الذين تصدوا للشيخ تحت اسم «قاضى شرعى»، فإن الشيخ بخيت لم يتثبت من صحة المقارنة، «فى حين كان السلف الصالح من علمائنا، لأجل أن يقرروا مذهبا أو ينفوه - يبحثون عنه فى موارده ومصادره، ويتلقون عن أهله، ويناقشونهم فيه، ويتحملون فى ذلك الأسفار ومفارقة الديار إلى قاصى الأقطار، وربما درسوا لذلك لغات غير لغاتهم، وعرفوا تواريخ أجيال غير أجيالهم. والذى يقرأ تاريخ الغزالى، وما عناه عندما حاول أن يكتب كتابه «التهافت» ليرد به على الفلاسفة، لعلم مقدار عناية السلف بالحرص على استقاء الأمور من مصادرها وتلقيها من منابعها»

القضية - اذن - لم تكن قضية حكم على الشيوعية، وإنما كانت قضية حكم على منهج المفتى فى البحث والتحليل، وهو ما أثبت مناقشوه أن الشيخ كان مجردا من هذا المنهج!

ففى رأى من تصدوا للشيخ أنه كان عليه قبل الإجابة على السائل ألا يأخذ ما وصف به الشيوعية من نقائص كقضية مسلّما بها، وإنما كان عليه أن يناقشه فى مصداقية هذه الأوصاف.

فمن الأمور الممتعة فى هذا الجدل ما قام به الشيخ على سرور الزنكلونى عندما أمسك بتلابيب السائل، الذى دعا نفسه الشريف السيد حسن محمد، وأدار معه حواراً مهمًا حول صيغة سؤاله، جرده فيه مما وجهه إلى الشيوعية من تهم، فقال:

«غير أنى أوجه كلمة للسائل خالصة لله: إنه فى سؤاله قد حدد معنى البلشفية، بأنها الفوضوية المطلقة فى كل شىء، وإباحة كل من الأنفس

والأمـوال ،والأعـراض، وانتـهـاك كل الحـرمـات، وتنكر الأنسـاب، وهدم الديانات ـ وكل ذلك يعلم من سؤاله.

«هذا المعنى ـ فيما أظن ـ لا وجود له وقد دخل النوع الإنسانى فى كماله الطبيعى بتأثير الأديان ورقى العقول. إن الشرائع السماوية، المؤيدة من الله، لم تتـمكن من نسخ بعض العـادات فى بعض الأمم إلاَّ بالتـدريب والجهاد الشديد، فكيف يصدق العقل أن جماعة من بنى الإنسان فى القرن العشرين، يوجدون مذهبا، ويكونون وحدة ليهدموا بها نظام العالم كله، ثم هم مع ذلك يحاربون ويثبتون؟

«ولئن صح هذا المعنى فى شباب ذلك الزمان، وانغماسه فى ظلمات الجهل من جماعة الوثنيين زمن زرادشت ومزدق ـ كما ورد فى الفتوى ـ لا يصح فى كماله ونور علمه بين المسلمين والمسيحيين.

«إن الدفاع عن النفس والمال والعرض والنسب، طبيعى فى الإنسان. بل لو أنعمنا النظر، لوجدناه فطريا فى الحيوان!

«إن الناظر فى تاريخ العالم وتطورات التشريع، يعلم علما يقينا أن الله تعالى لم يجمع قبائح العالم فى زمان واحد فى طائفة معينة، كما جمعها حضرة السائل فى جماعة البلشفيك! فالإنسان بطبيعته منبع الخير والشر، ولا يكون شرًّا محضاً إلاَّ إذا حرم العقل وسلب التفكير.

«الله يعلم أنى لم أقصد بكلمتى هذه، ولا بالتى سبقتها، تأييد البلشفية فى أى معنى كان، فإنى لم أعرف عنها شيئا أكثر مما يذكر فى التلغرافات، من أنهم قوم يحاربون ويحاربون. ولو أن فيها شيئاً ضد الإنسانية ـ وراء الخروج عن الطاعة ـ وكفى به إجراما، لتغنى به الغربيون، وهم أحرص الناس على نشر معايب الأعداء.

فليتق الله المؤمنون»!

في ذلك الحين كان المفتى الشيخ محمد بخيت محل اتهام من كثير من الوطنيين، ليس فقط بالنسبة لفتوى الشيوعية، بل وبالنسبة لموقفه من الحركة الوطنية إجمالاً! وقد بلغ الأمر أن اتهمه البعض بالعمالة لبريطانيا!

وقد تصدت جريدة «النيرايست» البريطانية للدفاع عن الشيخ فى مقال نشر فى أغسطس ١٩١٩، بمناسبة إصداره فتوى الشيوعية. ففى هذا المقال كتبت الجريدة تشيد «بنزاهة فكر الشيخ»، وجرأته فى إبداء رأيه، وقالت: «إن ذلك قد جعله محل إساءة الناس به وبوطنيته، وقد وصل سوء الظن بالناس إلى أن ادعى معظمهم أن الحكومة البريطانية أعطته مبلغاً كبيرا من المال ليقضى على الحركات الوطنية التى كانت تنبعث من الأزهر.

ولما كان الأستاذ متوسط الحال، وليس بذى مال كثير، ولم يظهر عليه إلى الآن مزيد من الغنى الفجائى، فإن ذلك يعد دليلا واضحاً على أنه نزيه مستقل الفكر».

على أن هذا الدفاع لم ينف أن فتوى الشيوعية كانت بايعاز من السلطات البريطانية، بدليل دفاع الصحف البريطانية عن الشيخ! وفى الواقع أن جريدة وادى النيل ذهبت إلى أن الفتوى إنما صدرت لتأليب المسلمين فى روسيا ضد الحكومة السوفيتية أثناء الحرب الأهلية الروسية، وأنه لولا أن جريدة «النير ايست» قد نشرت خبرها لبقيت سراً لا يعلمه إلاَّ المفتى ومن أبلغوا نبأها إلى هذه الجريدة.

ثم قالت: «الذى علمناه نحن بسؤال العارفين، أن فضيلة الشيخ بخيت وضع فتواه لنشرها فى الأقطار الإسلامية التى يقال إن البلشفية تسربت إليها، كالقوقاز (الشيشان الآن) وبلاد التتر وغيرها.

على أن السؤال يبقى وهو: إذا كان الأمر كذلك، فلماذا طبعت الحكومة المصرية الفتوى باللغة العربية ولم تطبعها بلغات هذه الشعوب، إن هذا يدل على أن الهدف من الفتوى كان داخليا، وهو التصدى للحركة الشيوعية فى مصر التى رأينا أنها أسفرت عن وجهها إلى حد الدعوة العلنية للشيوعية فى أكبر ميادين القاهرة.

ومع ذلك فليس لنا أن نستبعد الغرض الخارجى، وأن الحكومة الإنجليزية ترجمت الفتوى، ووزعتها بين الشعوب الإسلامية، (الشيشانيين وغيرهم) فى روسيا لتأليبها ضد الثورة الشيوعية.

وعلى كل حال فمن المحقق أن فتوى الشيوعية قد عكست الغرض منها، بسبب تصدى الأزهر لها وتفنيدها، وبسبب ما ظهر من دور الإنجليز فى ظهورها، وهو سبب كاف لنفور المصريين من الفتوى، إذ كانت الحركة الوطنية فى عنفوانها، وكانت الأمة تتأهب لمقاطعة لجنة ملنر.

ومن هنا سنحت الفرصة للعناصر الشيوعية لتعريف الرأى العام بالشيوعية والترويج لها على صفحات الجرائد. فقد نشر من يدعى عبد الحفيظ يونس، مقالاً روّج فيه للشيوعية ترويجاً ذكيًا، تحت ستار حسم الخلاف حول الشيوعية الذى كان دائرا بين المفتى ومن تصدوا له، قال فيه: إنه نظرا لما كثر من الكلام حول البلشفية، وتناقض الآراء بشأنها، فقد رأى أن ينشر كلمة موجزة عنها، وإن فيها لبياناً وذكرى لقوم يعقلون. ثم مضى يقول:

«البلشفية - كما يعرفها أنصارها - هى أن تقوم الأكثرية المهضومة الحق بنزع السلطة الاستبدادية من يد الأقلية الظالمة، ليتسنى لتلك الأكثرية أن

تنشر العدل والمساواة بين كل الأفراد. وليست هى الفوضى ولا استباحة العرض والمال وغير ذلك من الأمور الشائنة التى تنطبق على نواميس المدنية، ولا تجتمع على قواعد المدنية الراقية.

«بيد أنها تعمل على توزيع الأعمال على كل صالح للعمل، حتى لا يوجد فرد مهمل، وتقوم بتقسيم الفائدة على العاملين بنسبة تقسيم أعمالهم، دفعا للظلم وهضم الحقوق. وتتعهد العجزة والمقعدين والذين لا يصلحون لمباشرة الأعمال للوازم المعيشة وضروريات الحياة، مراعية فى كل ذلك بقاء الملاك على أملاكهم ومنحهم حرية التصرف فيها، وإعطاءهم من الفائدة والأرباح ما يلائم حالتهم القومية، ويتناسب مع شرف أسرهم، ومقدار ما يملكون.

«وفوق ذلك فإنها تتعهد النشء بالتعاليم التى تقوى فى نفسه ذلك المبدأ، ليترعرع وقد امتلأ ثقة بنفسه، واعتمادا عليها فى كل مسائل الحياة.

«وعلى ذلك، فهى تسعى لتكوين الحكومات الدستورية التى من شأنها أن تنشر العدل والمساواة، وتحارب الظلم والاستبداد وهضم الحقوق والبطالة والكسل، وتحمى أولى الكلالة والمنكوبين، وتعين على نوائب الدهر، وتعلم المرء كيف يعتمد على نفسه فيما يهمه ويلزمه.

«وإذا كانت البلشفية كذلك، فإنها تساير جميع الأديان خطوة بخطوة، وتتفق معها روحاً وغاية، وإن خالفتها أحياناً فى الأغراض والمشخصات بحسب اختلاف الأمم التى تتمذهب بها فى الدين والقومية، فالأمم التى لها دين يتفق معها فى الجوهر والغاية، تتخذ دينها قانوناً لتنفيذ ما يفترضه ذلك المبدأ، والأمم التى لا دين لها، أولها دين غير محتم فى نظرها، تضع لتنفيذ ذلك ما شاءت من اللوائح والقوانين»!

كان هذا المقال وأمثاله، ما أثار الجزع فى نفوس البورجوازية المصرية خوفا من استمرار هذا التيار فكتب أمين عز العرب مقالاً بعنوان: «أغلقوا هذا الباب» ! أبدى فيه خشيته من أن تكون نتيجة اصدار الفتوى وشيوع أمرها، أن يكثر حولها الأخذ والرد، وقد يقول قائل - وهو يرد على فضليته - «وما يدريك أن تلك هى مبادئ البلشفية؟»، فتستغل هذه العبارة على أنها مدح للبلشفية، وتجر لها من الأوصاف التى عرضها السائل فى سؤاله».

ثم نبه الكاتب إلى ما نشره «المقطم» عن الدعوة للبلشفية علنا فى ميدان العتبة الخضراء، وإلى ما وقع عليه هو نفسه من إحدى النشرات التى تدعو إلى اعتناق الشيوعية، وقال : إنه، نظرا لذلك، يرى «واجباً علينا معشر المصريين، عدم الخوض فى هذا الموضوع، لا مدحاً ولا ذماً ولا انتقاصاً ولا غير ذلك، فنترك الباب مغلقا لنسد النافذة فى وجه كل من يحاول أن ينال منا أربا» !

وقد أفلح هذا المقال بالفعل فى إنهاء النقاش، ولكنه لم يغلق العقول التى فتحها الحوار الجرئ حول الفتوى، وحول الشيوعية، فاشتدت الحركة الشيوعية، مما دعا الحكومة إلى إصدار القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣، الذى صدر بعد دستور ١٩٢٢، وأضاف إلى قانون العقوبات عدة مواد تتعلق بهذا الشأن، هى المادة ١٠٨ مكررة التى نصت على أنه «إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين، وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى، يعاقبون بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر، أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه».

ثم ألغى المادة ١٥١ القديمة، واستعاض عنها بمادة جديدة تنص على أن «يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية:

«التحريض على كراهية نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى، أو على الازدراء به. نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية. تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى مشروعة. ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من شجع، بطريق المساعدة المادية أو المالية، على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة فى ارتكابها».

وعلى كل حال، فقد كانت هذه المواد هى التى طبقتها المحاكم المصرية حتى قيام ثورة يوليو، فابتدعت هذه عقوبات جديدة مستقاة من النظام النازى فى ألمانيا.

عندما تطرف الشيوعيون قال سلامة موسى: ولاؤنا لمصر أكبر من ولائنا للاشتراكية*

رأينا فى مقالاتنا السابقة كيف أطلقت ثورة ١٩١٩ حرية الفكر بلا حدود، وكيف أنه كانت تناقش على صفحات الصحف المصرية أعقد القضايا الاجتماعية والاقتصادية التى تهدد النظام الاجتماعى، مثل الشيوعية، وتجد من يدافع عنها من علماء الأزهر، ومن يهاجم مفتى الديار المصرية لافتئاته عليها وإلصاقه بها ماليس منها. وفى الوقت نفسه كانت الثورة بمثابة متنفس لجميع الطبقات تعبر من خلالها عن مصالحها. كما حدث مع الطبقة العاملة التى نشطت فيها حركة تأليف النقابات للدفاع عن مصالحها. كما وجدت الحركة الشيوعية فى ثورة ١٩١٩ فرصة ذهبية تسعى فيها إلى تحويل الحركة الوطنية إلى ثورة اجتماعية تسقط النظام الرأسمالى، وترسى النظام الشيوعى كما حدث فى روسيا، فأخذت الدعوة للشيوعية تروج فى أكبر ميادين العاصمة المصرية وهو ميدان العتبة الخضراء.

---

* الوفد فى ٦ سبتمبر ١٩٩٩

وقد كان اضطلاع العناصر الأجنبية فى الطبقة العاملة بالدور الأكبر فى الدعوة الشيوعية، ما كفل لها الانتشار دون تدخل من السلطات المصرية، على الرغم من أن القانون الأهلى المصرى لم يكن فيه ما يعاقب على الدعوة للشيوعية، فقد كان الأجانب فى مصر يعيشون فى ظل حماية نظام «الامتيازات الأجنبية»، التى تعطى لهم من حرية العمل السياسى ما لم يكن يتمتع به المصريون.

وهذا السبب بالذات - وهو ما كانت تسبغه الامتيازات الأجنبية على المشتغلين بالسياسة من حماية - هو الذى دعا الوطنيين المصريين قبل الحرب العالمية الأولى، إلى السعى لاكتساب جنسية إحدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر، للعمل تحت حماية هذه الجنسية!

وهو ما فعله الخديو عباس حلمى عندما أخذ يكون حوله جماعة من الوطنيين المصريين ضد الإنجليز، فقد طلب من أحمدلطفى السيد السفر إلى سويسرا، لكى يكتسب الجنسية السويسرية، ثم يعود إلى مصر لكى يحرر جريدة تقاوم الاحتلال البريطانى، فلا تملك سلطات الاحتلال إزاءها تدخلا!

على هذا النحو يمكن القول إن قيام العمل الشيوعى فى البداية على يد العناصر الأجنبية كان من العوامل المهمة التى ساعدت على انتشار الشيوعية - جنبا إلى جنب مع عدم وجود موانع قانونية تمنع الترويج للشيوعية.

مع ذلك فمن الواضح أن ظروف الاحتلال البريطانى لمصر، وعدم نضج المجتمع المصرى لتطبيق الشيوعية كان يقسم الحركة الشيوعية فى

مصر بين متطرفين ومعتدلين، أما المتطرفون فهم الأجانب الذين كانوا يتمركزون فى الإسكندرية بقيادة جوزيف روزنتال، وأما المعتدلون فهم جماعة سلامة موسى، ومحمد عبد الله عنان، وعلى العنانى فى القاهرة. وقد تخلص كل من الطرفين من الآخر فى ٣٠ يوليو ١٩٢٢، على نحو ما يرويه سلامه موسى على النحو الآتى:

«كنا نعرف من قبل أن مسيو روزنتال من غلاة الاشتراكيين. وهو، مع اجتهاده فى نشر الدعوة الاشتراكية منذ أكثر من عشرين عاما، لم يفلح فى إدماج الوطنيين فى الجماعة الإفرنجية التى تلتف حوله. وإنما أقبل الوطنيون على الحركة، عندما رأوا اعتدالنا وإخلاص نيتنا. فاقتصرنا على مجاملته من غير أن نرتبط بمبادئه، وجعلناه ينتظم فى سلكنا بدلا من أن ننتظم نحن فى سلكه. وعلى هذا سرنا جملة شهور، إلى أن رأى مسيو روزنتال أن صدره لا يتسع لاعتدالنا، وأن محاولته لكى يجرنا إلى خطته قد ذهبت عبثا، فاتفق مع بعض ضعاف الرأى على نقل الحزب إلى الاسكندرية. وما ندرى إلا وشعبة الإسكندرية قد اصطبغت بصيغة الغلو المضحك المبكى، وانتمت إلى «الدولية الثالثة» وأعلنت أنها الرأس وغيرها الفرع»!

ومعنى ذلك أن الخلاف بين الفريقين كان يدور حول ملائمة الظروف فى مصر لتطبيق الشيوعية، ففى حين كان المصريون يرون أن هذه الظروف فى مصر غير موجودة، كان الأجانب يعتقدون ملائمتها، ومن هنا جاء تخلصهم من العنصر المصرى، ومن هنا أيضا جاء ترحيب المصريين فى الحزب بالانفصال!

وكان من الطبيعى أن يسبب هذا التحول انزعاجا عند كبار الملاك المصريين، فقد كتب أحدهم فى الأهرام يوم ١١ أغسطس ١٩٢٢ مقالا علق

فيه على العدد الأول من جريدة الشبيبة، وهى جريدة الحزب بعد تحوله إلى الشيوعية، فوصفه بأنه يحمل «راية البلشفيك» وقد وضعت كمركز للحزب وشارة لهؤلاء! وإنه جاء فى الحزب مايشير إلى أن هذا النوع من الاشتراكية سيعمل على شيوعية الملكية ومعاداتها معاداة قد لا يكون لها من الوسائل سوى الثورة الدموية! وأن الجريدة دعت كل شعبة دولية «ثورية» إلى أن ترسل عنها مندوبين للشعبة العامةالشيوعية. ثم دعا الكاتب الحكومة إلى أن تقوم بالواجب على كل حكومة إزاء ما يتهدد من الخطر، وإزاء أمر لا نريد أن ندفعه بأيدينا!». وقد استجابت وزارة الداخلية النداء، فأغلقت جريدة «الشبيبة» ومنعت نشرها بهذه الصفة الشيوعية.

ولم يلبث الحزب أن أخذ يغير شعاراته، فطبع على أوراقه اسم «الحزب الاشتراكى المصرى»، وتحت الاسم الضخم عبارة: «الشعبة المصرية للدولية الشيوعية»، ونشر فى البلاد بيانا أورد فيه قراراته، ومنها أن يكون مكان لجنة الحزب المركزية بالإسكندرية، وأن ينضم إلى الدولية الثالثة. وأورد فى برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة فى موسكو، وأسند أمانة الصندوق إلى روزنتال.

وعند هذا الحد من التطرف أخذ الاشتراكيون المصريون يتصدون للحزب بشراسة. فكتب سلامة موسى يحذر من أن انضمام الحزب إلى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية إلى الشيوعية، وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها!

كما حذر من أنه إذا راجت الإشاعة بأن فى مصر حزبا شيوعياً على اتصال دائم بموسكو، باتت حركة الاستقلال فى خطر، وحينئذ يجد مستر تشرشل من الذرائع ما يستطيع به تسوئة سمعة المصريين لدى الساسة

الإنجليز. ثم أردف قائلا: «أن ولاءنا لمصر ينبغى أن يكون أكبر من ولائنا للاشتراكية، فاستقلالنا الغاية الأولى، والاشتراكية الغاية الثانية».

وقد يهم القارئ أن نوضح أهمية انضمام الحزب إلى الدولية الثالثة وما أثاره ذلك من معارضة الاشتراكين المصريين. فالدولية الثالثة هى التنظيم الدولى للأحزاب الشيوعية، وقد سبقتها دوليتان: الأولى فى عام ١٩٦٤، والثانية فى عام ١٨٨٩، أما الثالثة، وتعرف بـ «الكومنترن» (وهو اسم مكون من الحروف الأولى لكلمتى: Comunist International أى الدوليةالشيوعية) فقد قامت فى مارس ١٩١٩، لتضم جميع الأحزاب الشيوعية فى العالم تحت قيادة موسكو.

من هنا شعر الاشتراكيون الوطنيون بالخطر على الحركة الوطنية من انضمام الحزب الشيوعى إلى الدولية الثالثة، إذ يتيح ذلك للإنجليز التمسك بالاحتلال، فضلا عن تأليب الطبقة الرأسمالية المصرية على الطبقة العاملة وتأليب الطبقة العاملة على الطبقة الرأسمالية.

وهذا ما كتبه سلامة موسى، فقد كتب يقول: إن الثورة الشيوعية فى بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل، ولو نجحت لكان نجاحها شراً من الفشل. وإن سبيل الحزب الاشتراكى المصرى هو أن يقتفى أثر الاشتراكية الإنجليزية، وأن يتوسل بالوسائل الإنجليزية - أى بالبرلمان، والنقابة، وجمعيات التعاون، والائتمام فى ذلك بهدى الهداة الإنجليز. أما إذا توسل بالطرق البلشفية، كما يريد المسيو روزنتال، فإنه لن يجنى سوى التخبط وعداء الطبقة الحاكمة ومعاكستها، وتأخر الحركة الاشتراكية.

على أن لجنة الحزب المركزية بالإسكندرية لم تأبه لهذا الهجوم، بل ضاعفت نشاطها! حتى أصبحت مدينة الإسكندرية ـ كما كتب مراسل

الأهرام بها فى ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ ـ تجرى بها حركة شيوعية لم تر البلاد مثيلا لها من قبل! إذ أخذت تجتذب إليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب، وأقبل الناس على اجتماعات الحزب فى ١٨ شارع نوبار إقبالا كبيراً.

وفى أوائل نوفمبر ١٩٢٢ احتفل الحزب بذكرى إعلان الثورة الروسية، فحضر الاجتماع جمع غفير من الأعضاء، وافتتح الحفل بالنشيد الدولى، ثم وقف السكرتير العام للحزب، وهو الأستاذ أحمد مدنى المحامى، فألقى خطبة عن تاريخ الثورة الروسية، ثم رفع الستار عن تمثال للحرية المقيدة التى أخذ العامل على نفسه أن يحطم قيودها ويطلقها من الأسر. كما خطب فى الحفل أيضا روزنتال، وبعده السيد هريدى، وانتهت الحفلة بالنشيد الدولى!

وإزاء هذا النشاط استدعت إدارة الضبط والربط فى محافظة الإسكندرية روزنتال يوم ٨ ديسمبر ١٩٢٢، وأبلغته بأنها تحظر عليه نشر الدعوة الشيوعية فى القطر المصرى، وأنه إذا لم يكف فإنها تفكر فى إبعاده! ولكن روزنتال تحدى الإدارة، وقال: إنه مصرى الجنسية، ويسرى عليه من القوانين مايسرى على جميع المصريين، وإذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفاً لهذه القوانين، فليس أسهل عليها من محاكمته، وبالتالى فلا داعى للتعرض له فى مبادئ ليس فى نيته الكف عنها!

وقد كان روزنتال محقاً، لأن الحكومة لم تكن قد استصدرت قوانين بمنع الدعوة للشيوعية الا بعد صدور دستور ١٩٢٣ ـ كما رأينا ـ ولم يكن فى وسع الحكومة المصرية، على الرغم من وجود سلطة الاحتلال ـ أن تتصرف فى غير إطار القانون السائد (كما فعل عبدالناصر فيما بعد، فى عهد الاستقلال الوطنى!)

على أن تطرف روزنتال على النحو السالف الذكر، لم ينفعه لدى موسكو، التى كانت تطالب بالمزيد، فقد اشترطت لقبول الحزب فرعا للدولية الثالثة، تغيير اسم الحزب صراحة من اشتراكى إلى شيوعى، وفصل روزنتال من الحزب، لما رأته من أنه يعتقد أن الزمن غير ملائم بعد فى مصر للثورة الشيوعية.

ولم يسع الحزب إلاّ أن يستجيب لطلب الدولية الثالثة، فعقد الحزب اجتماعا فى الإسكندرية فى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٢، قرر فيه إخراج روزنتال من الحزب نهائيا، وتعيين الأستاذ أحمد مدنى أمينا لصندوق الحزب بدلا منه، كما قرر تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى. ولكن الأستاذ أحمد مدنى لم يلبث بعد يوم ونصف من هذا القرار أن قدم استقالته من الحزب، معلنا أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها، وأنه لا يستطيع العمل مع اللجنة المركزية الموجودة.

وقد بين روزنتال أسباب طرده من الحزب، فذكر أنها ترجع إلى خلافات فى الوسيلة والتطبيق. فعندما سئل عن الفرق بين الاشتراكية والشيوعية، أجاب بأن الاشتراكية والشيوعية مشتقان من مصدر واحد، وكلتاهما تعملان لإبطال الملكية الفردية، وتجديد النظام على قاعدة الملكية الاجتماعية. وأن الحزب الاشتراكى ينقسم إلى قسمين:قسم يعمل لتغيير النظام بقوة الإصلاح، والآخر يسعى إلى التغيير بالعمل الثورى. أما الحزب الشيوعى فإنه يختلف عن الحزب الاشتراكى الثورى من حيث تقدير ملائمة الزمن للثورة الاشتراكية، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى زمام الحكم وإدخال الاشتراكية، ومن ثمّ فإنهم

يتبعون سياسة التعاون بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى للوصول إلى غرضهم، فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الأخيرة (الأولى)عاجلت الرأسمالية بضربة قاضية، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم، وعملا بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته، وهو يأمل فى وصول البلدان الصناعية فى أوروبا إلى الثورة الاشتراكية العالمية عاجلاً أو آجلاً .

على كل حال فقد كان هذا الحزب، بعد أن طرأ عليه هذا التحول الخطيرهو الذى واجه حكومة الشعب برياسة سعد زغلول، وكان على سعد زغلول التعامل معه.

قصة المواجهة بين سعد زغلول والشيوعيين*!

رأينا كيف اندفعت الحركة الشيوعية في مصر، وفي التطرف إلى حد الصدام مع السلطة، عندما قررت أن الظروف في مصر ملائمة لتطبيق الشيوعية، وطلبت الانضمام إلى الدولية الثالثة في موسكو، مما كان يعني قبول المبادئ الواحدة والعشرين التي تمهد للثورة الشيوعية وإقامة دكتاتورية البروليتاريا. وقد ترتب على هذا التحول انسحاب المصريين من الحزب، وكتب سلامة موسى يقول: إن الثورة الشيوعية في بلاد مثل مصر مقضي عليها بالفشل، ولونجحت لكان نجاحها شراً من الفشل! وقال أحمد مدني: إن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جدا على مصر، والبلاد لاتقوى على حمل مبادئها. وفي الوقت نفسه دخل الحزب في صدام مع السلطة، فعندما أراد عقد مؤتمر في يومي ٦و٧ يناير ١٩٢٣، رفضت السلطة السماح بذلك، وعندما أراد عقد المؤتمر بالقوة اعتمادا على ما لأعضائه

* الوفد في ١٣ سبتمبر ١٩٩٩

الأجانب من حق الاجتماع بفضل تمتعهم بالامتيازات الأجنبية، لم يأبه البوليس بذلك، وقام بمنع انعقاد المؤتمر.

على أن الحزب استمر في نشاطه، وأخذ يحرض العمال على الإضراب وعلى «العمل المباشر». فأضرب عمال إضاءة المصابيح العمومية بالإسكندرية، وسارع اتحاد النقابات الشيوعى إلى تعضيد هذا الإضراب عن طريق عمل مظاهرة تعمم فى جميع أنحاء القطر، لإقناع العمال بأن قضية العمال لا تتجزأ، وأن أى قضية عمالية صغيرة سوف يعتبرها الحزب قضية عامة على مستوى القطر - وأخذ فى مهاجمة لجنة التوفيق التى كانت قد تألفت عام ١٩١٩ لإجراء الصلح بين العمال وأصحاب الأعمال، وقرر فى ١٦ مارس ١٩٢٣ إقامة مظاهرات أمام منازل أعضاء لجنة التوفيق، فوقع الاشتباك مع رجال البوليس، وقبضت سلطات الأمن على كل من حسنى العرابى، وأنطون مارون مساعد رئيس الحزب الشيوعى، واثنين من العمال، وأغلق البوليس أبواب الحزب بالشمع الأحمر، وقدمتهما النيابة إلى محاكمة عسكريه يوم ٢٠ يونية ١٩٢٣، بتهمة التحريض على إقامة مظاهرة، ولكن أطلق سراحهما عندما ألغيت الأحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع.

كانت هذه هى صورة الحركة الشيوعية فى مصر عندما تولت وزارة سعد زغلول الحكم: سوء تقدير للوضع السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى مصر، وانشقاق فى الصفوف بين الأجانب والوطنيين، وصدام مع السلطة ألقى بظلاله على لجنة الدستور التى تنبهت إلى خطر الحركة الشيوعية على النظام الاجتماعى؛ فقامت بتعديل المادتين ١٥ و٢٠ من الدستور الخاصتين بحرية الصحافة وحرية الاجتماع، إذ أباحت اتخاذ أية

تدابير ضد الاجتماعات العامة، إذا كان ذلك لوقاية النظام الاجتماعى. وجاء فى المذكرة التفسيرية ان «بعضاً من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية، كخطر الدعوة الشيوعية الموجودة الآن؛ فإنه يضطر جميع الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون».

وبناء على ذلك صدر فى يوم ٩ سبتمبر ١٩٢٣ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣، الذى أضاف إلى قانون العقوبات المادة ١٥١، التى نصت على أن يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من يحرض على كراهة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على الازدراء به، أو ينشر الأفكارالثورية المغايرة لمبادئ لدستور الأساسية، أو يحبذ تغيير النظم. الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بوسائل أخرى مشروعة».

ومعنى هذا الكلام أن سؤ تنقدير الحزب الشيوعى لملاءمة الزمن للثورة الشيوعية فى مصر، أتاح الفرصة للقوى الوطنية التى تسيطر على وسائل الإنتاج، والتى فى يدها سلطة الحكم، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية النظام الاجتماعى الذى أقامته، عن طريق الدستور والتشريعات. وهو ما انعكس فيما بعد على الحريات بصورة عامة، إذ استخدمت حكومات القصر والأقلية هذه النصوص لضرب القوى الوطنية بحجة الشيوعية ـ كما فعل إسماعيل صدقى باشا فى عام ١٩٤٦.

وعلى كل حال فعندما تولت وزارة سعد زغلول الحكم فى ٢٨ يناير ١٩٢٤، كان ينضوى تحت لواء الحزب الشيوعى اتحاد نقابات يتراوح عدد أعضائه بين خمسة عشر ألفا، وعشرين ألفا من المصريين والأجانب، فى

سائر القطر، وله فرق منبثة فى مدن الأقاليم، وخصوصاً فى المدن الكبرى.

وقد ظن الحزب الشيوعى أن قيام الحكم الدستورى فى البلاد سوف يتيح له الحرية لممارسة نشاطه، بأوسع مما كان فى عهد الأحكام العرفية والوزارات الإدارية، دون أن ينتبه إلى المتغيرات التى وقعت، بصدور دستور ١٩٢٣ والقوانين التى أعقبته، لمواجهة الخطر الشيوعى، فقرر القيام بعمل سريع يختبر به استعداد سعد زغلول لتقبل النشاط الشيوعى فى عهد وزارته.

فلم تكد تمضى بضعة أسابيع حتى كان يعلن عن عقد مؤتمر شيوعى كبير بالإسكندرية فى يومى ٢٣ و٢٤ فبراير ١٩٢٤. وقبل أن يحل موعد انعقاد المؤتمر،فجر الحركة العمالية الشيوعية بخطة جديدة من خطط المقاومة، بأن أوعز إلى العمال أن يحتلوا المصانع حتى لا يتمكن أصحاب المصانع من إقفال أبوابها فى وجوههم، و«لتظل أيديهم على المحراث»!

وعلى ذلك ففى يوم ٢٢ فبراير قام عمال شركة الغزل باحتلال المصنع احتلال مستمرا، فكانوا يشتغلون فيه نهارا وينامون ليلاً لمدة ثلاثة أيام. وفى أول مارس انتقل الإضراب إلى عمال مصبغة أبى شنب، فقد دخلوا المصبغة عنوة عندما منعوا من دخولها، وقام ١٥٠ عاملاً باحتلالها. وفى يوم ٥ مارس كانت الشكاوى ترتفع من عمال شركة زيوت كفر الزيات، وعمال شركة الملح والصودا، وعمال شركة زيت فاكوم، وعمال النور، وعمال المخابز وغيرهم.

وهكذا وجدت حكومة سعد باشا نفسها أمام خطر امتداد الإضرابات والاعتصابات إلى بقية أنحاء البلاد، وهو خطر جديد، إذ قوامه الاعتصام

فى المصانع، وهو ما فهمته الحكومة على أنه تنفيذ للفكرة الشيوعية بالاستيلاء على المصانع، فسارع سعد زغلول بتوجيه نداء إلى العمال قال فيه:

«إنكم إن احترمتم ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعاً، فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا، فانكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون».

لهذا اعتبر روزنتال الخطة التى لجأ إليها الحزب الشيوعى عملاً من أعمال نقص الخبرة، ولكنه طالب بنصيبه من المسئولية على الرغم من أنه كان قد فصل من الحزب كما رأينا. فعندما سأله المحقق عن رأيه المبدئى فى عمل كهذا، قال: «بالرغم مما أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى من قلة خبرة، وما ارتكبته من أغلاط، أتضامن معها تضامناً تاماً، وأطالب بنصيبى من المسئولية».

على كل حال، فقد فصلت حكومة سعد زغلول فى المعاملة بين الحزب الشيوعى والعمال، فبالنسبة للعمال، فقد فهموا تحذير سعد زغلول، وخرجوا من المصانع فى هدوء، وانتدبوا بعض رؤسائهم للمطالبة بحقوقهم، وأما الحزب الشيوعى فقد قامت الحكومة باعتقال أفراد اللجنة المركزية ونادى الحزب واتحاد النقابات، وأصدرت بيانا يوم ١٣ مارس ١٩٢٤ قالت فيه: «فى المدة التى بين ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ وأول مارس الحالى، أقدم كل من محمود حسنى العرابى، والشيخ صفوان أبو الفتح، والشحات إبراهيم، وأنطون مارون، ومحمد ابراهيم السمكرى، ومحمد الصغير، وآخرين معهم على مايلى:أولا - «نشر أفكار ثورية مخلة بمبادئ الدستور المصرى ومغايرة له، وتحبيذ تغيير النظم الأساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة

والإرهاب ووسائل أخرى غير مشروعة. وذلك عملا بطريقة توزيع وبيع المنشورات المطبوعة الشاملة لذلك.

ثانيا ـ تحريض عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والإرهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة، اعتداءً على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام، باحتلال المعامل التى يشتغلون فيها، وتهديد أصحابها إذا هم لم يجيبوا مطالبهم واستخدموا غيرهم».

كما اعتقلت الحكومة بعض الروس، وعلى رأسهم المسيوجولدنبرج، سكرتير الحزب الشيوعى فى القاهرة واتحاد النقابات العام، بعد أن اعترف بأنه شيوعى، يبث الدعوة للشيوعية بالقول والكتابة، وكل وسيلة أخرى، وأن الشيوعيين المصريين منضمون إلى الدولية الثالثة بموسكو.

والطريف أن الحكومة فرقت بين الروس وغيرهم من الأجانب المقبوض عليهم، فنظرا لأن الروس كانوا قد فقدوا امتيازاتهم الأجنبية التى كانت لهم فى عهد القيصرية، وأصبحوا خاضعين للقوانين المصرية، فقد قدموا إلى محكمة جنايات الإسكندرية، وأما الأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات الأجنبية فلم يكن للحكومة تقديمهم لمحكمة الجنايات، وأما الأجانب الذين لم يثبت عليهم الاشتراك فى الجرائم المنسوبة للمتهمين ولكنهم يعتنقون الشيوعية، فقد قررت الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لنفيهم من البلاد.

وفى يوم ٣٠ يونية ١٩٢٤ عرضت قضية الشيوعية على قاضى الإحالة فى محكمة الإسكندرية، ولكن حسنى العرابى أنكر أن تكون للشيوعية المصرية أغراض شبيهة بأغراض الشيوعية الروسية، لاختلاف ظروف

البلدين، وقال إن الشيوعية المصرية لا ترمى إلى قلب نظام الحكم ومناهضة الدستور. ولكن القاضى لم يأخذ بهذا الإنكار وقرر إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات.

وفى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ بدأت محاكمة الشيوعيين المصريين، واستمرت ثلاث جلسات، وشهد وكيل محافظة الإسكندرية بأن العمال كانوا يعملون بنصائح أنطون مارون ورفاقه، وأنه لم يكن سهلاً على البوليس إخراج العمال من المصانع، ولكن كلمة منه كانت تكفى لإنهاء احتلال المصنع!

وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩٢٤ أصدرت محكمة جنايات الإسكندرية حكمها بالحبس ثلاث سنوات على كل من حسنى العرابى، وأنطون مارون، والشيخ صفوان أبى الفتح، والشحات إبراهيم، وإبرهيم كاتسى، وروزنبرج. كما قضت بالحبس ستة أشهر مع الشغل على كل من عبد الحفيظ عوض، ومحمد إبراهيم السمكرى، وشعبان حافظ، وعبد الحميد ثرة، ومحمد الصغير. وكان هؤلاء قد قضوا كل المدة فى السجن، ولم يبق عليهم سوى ثلاثة عشر يوما.

على هذا النحو انتهت المواجهة بين حكومة سعد زغلول والشيوعيين، بتحكيم القانون، وترك القانون يأخذ مجراه دون تدخل من الحكومة. وتلك هى سمات الحكم الليبرالى الصحيح، الذى يفترق كل الافتراق عن الحكم النازى!

لقد تركت حكومة سعد زغلول الحرية للحزب الشيوعى المصرى فى العمل دون خروج على القانون، فلما لجأ الحزب إلى خطة احتلال

المصانع، وجه سعد زغلول نداءه إلى العمال باحترام ملكية الغير والخروج من مكان الشركة طوعاً، فلما فعلوا ذلك عاملهم «معاملة المخلصين للقانون والوطن» كما وعد فى ندائه. فخرج العمال ليواصلوا نضالهم بالطرق المشروعة دون أن يتعرض لهم أحد، وفى الوقت نفسه لجأ سعد زغلول إلى القضاء ليفصل فيم اتهم به أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى من اتهامات. فلما حكم القضاء عليهم بأحكامه التى تراوحت بين السجن ثلاث سنوات وستة أشهر، جرى تنفيذ الحكم وفقا للقانون، ولم يقض واحد منهم فى السجن يوماً واحداً زيادة عما قضت به المحكمة من أحكام، وبعضهم أُفرج عنه بعد ثلاثة عشر يوما بعد أن قضى كل المدة فى السجن.

وهذا ما يستدعى المقارنة بين عهد سعد زغلول، وما جرى للشيوعيين، وما جرى لهم على يد عبد الناصر بعد قيام ضباط يوليو بحركتهم بعد ثلاثين عاماً!

الفصل الثالث

الحقيقة حول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

ملاحظات على مقال فكرى مكرم عبيد !

قرأت باهتمام بالغ مقال الصديق العزيز الأستاذ فكرى مكرم عبيد فى جريدة(الأهرام) يوم ٤ فبراير، بعنوان «٤ فبراير ١٩٤٢ ..شهادة شاهد عدل»، وقد أثبتت هذه القراءة مانعرفه فى دراساتنا التاريخية باسم «المنظور التاريخى»، ومعناه - باختصار - أن كل كاتب يكتب ما يراه من أحداث من نافذته الخاصة، وليس من نافذة الواقع المجرد الذى يكون بالضرورة مخفيا عنه لا يراه إلا أصحاب النوافذ الأخرى!

لقد كتب الأستاذ فكرى مكرم عبيد رؤيته لهذا الحادث كما رآها من نافذته الخاصة، وبأمانة كما عهد فيه، أو كما عبر عنه بقوله : «شهادة شاهد عدل»! ولكن ما خفى عنه من أحداث ذلك اليوم كان أكبر بكثير مما رآه، كما أن حقيقة ما حدث بالفعل كانت فى كثير من المواضع على عكس ما اعتقده، نظرا لعدم توافر الوثائق الأساسية لديه، وهى الوثائق

* الأهرام وأكتوبر فى ١٢ و١٣ فبراير ١٩٩٩

التى تحسم ـ فى كل حادث ـ ما ينتمى إلى التاريخ وما ينتمى إلى الأسطورة!! أوما ينتمى إلى الرؤية الشخصية المنحازة، وما ينتمى إلى الرؤية التاريخية غير المنحازة!

ويهمنا فى البداية أن نصحح ما دمغ به سياسيا وطنيا ـ بقسوة ـ من خيانة ومروق من الوطنية، وهو أمين عثمان باشا! فقد تبنى فى ذلك بشكل كامل رؤية الملك فاروق لهذا السياسى، وحقده على الرجل بسبب دوره فى حادث ٤ فبراير إلى درجة التحريض على اغتياله! وهو ما حدث بالفعل على يد أداة معروفة من أدواته وهو حسين توفيق، الذى هلل له أعوان القصر الملكى واعتبروه بطلا بسبب جريمته الشنعاء! وقد اتهم فى قضيته أنور السادات ولكن صدر الحكم ببراءته.

لقد نسى الأستاذ فكرى مكرم عبيد، وهو يدمغ أمين عثمان باشا بتهمة الخيانة، أن العلاقة بين مصر وبريطانيا فى ذلك الحين كانت علاقة «صداقة وتحالف» بحكم معاهدة١٩٣٦ التى أنهت احتلال بريطانيا لمصر، واعترفت بريطانيا فيها بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وحققت لمصر دخول عصبة الأمم، والتخلص من الامتيازات الأجنبية، والتخلص من الإدارة البريطانية، وأعطتها حرية عقد المعاهدات السياسيةمع الدول الأجنبة، واتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا سنة ١٩٥٠ فى حين عجزت عن ذلك الهند، والدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى، وأعطتها من الاستقلال الداخلى ما سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو دون أن تخشى تدخلا من إنجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها قبل المعاهدة!.

وقد اشترك فى إبرام هذه المعاهدة كل زعماء الأحزاب المصرية، واستقبلها الشعب المصرى بالترحاب لأنها كللت نضاله المرير، الحافل

بالتضحيات بالمهج والأرواح، بنجاح كبير في ظل الظروف الدولية التى أبرمت فيها، واعتبرها الوفد مكسبا كبيرًا لأنها تتيح للأمة المصرية الوقوف إلى جانب الديموقراطيات ضد الفاشيات فى أية حرب مقبلة.

وإذا كان الأمر كذلك، فكيف اعتبر الأستاذ فكرى مكرم عبيد اتصال أمين عثمان بالسفارة البريطانية للدولة الحليفة جرما يتيح له إدانته على هذا النحو؟ألا يشعر أنه بذلك يدين كل السياسيين المصريين الذين اتصلوا بالسفارة البريطانية بعد المعاهدة، ويدين كل الأحزاب؟وأكثر من ذلك يدين الوفد ورئيسه مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة؟

وهل يعتقد الأستاذ فكرى مكرم عبيد أن أمين عثمان باشا يستحق تهمة الخيانة الوطنية لأنه سعى لدى الدولة الحليفة لإعادة الحياة الدستورية إلى مصر، بعد أن أخمدها الملك فاروق بانقلابه الدستورى الذى قام به فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، والذى أقال به حكومة الأغلبية الشعبية، وفرض حكمه الدكتاتورى على الشعب؟

ألا ينساق بذلك وراء الحجج والذرائع التى تذرع بها القصر للاستيلاء على الحكم، وتصوير ما جرى فى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، لإنهاء حكم القصر، على أنه عدوان على شعب مصر! مع أنه عدوان فقط على الملك الذى اغتصب حقوق الشعب الدستورية، وامتهن الدستور، وحكم البلاد خمس سنوات كاملة حكما دكتاتوريا (١٩٣٨ - ١٩٤٢) ارتكب فيها ما ارتكب من موبقات خلقية، وحول فيها القصر الملكى إلى مركز للحكم يديره أعوانه من الحلاقين والخدم الإيطاليين وغيرهم!

ثم كيف يفصل الصديق الأستاذ فكرى مكرم عبيد بين أمين عثمان باشا وحزب الوفد، أو بينه وبين مصطفى النحاس؟

لقد تعرض أمين عثمان باشا لاضطهاد على ماهر باشا، رجل القصر الأول الذى ساعد فاروق على الوصول إلى العرش والقيام بانقلابه الدستورى، بسبب صداقته للوفد، فقد قام على ماهر بإحالته إلى المعاش وعدد آخر من وكلاء الوزارات بعد أيام قليلة من توليه الحكم عشية الحرب العالمية الثانية، لكى يحرم الوفد من عين له داخل وزارته، وقد وصفت جريدة (المصرى) على ماهر باشا لهذا السبب بأنه «يضرب الرقم القياسى فى شهوة الانتقام»! ثم أصبح أمين عثمان باشا وزيرا للمالية فى حكومة الوفد فى التعديل الوزارى الذى جرى يوم ٢ يونية ١٩٤٣، وكان وقتذاك رئيس لديوان المحاسبة.

فهل يتصور الأستاذ فكرى مكرم عبيد أن مصطفى النحاس يقبل أن يعين فى وزارته رجلاً وصفه بأنه خائن للقضية الوطنية وعبد للإنجليز، ومصطفى النحاس هو من هو فى الوطنية والنضال ضد الإنجليز؟

نعتقد أن التقييم الصحيح قد خان الصديق الأستاذ فكرى مكرم عبيد لحد كبير وهو يتناول سياسيا وطنيا ليبراليا، هو أمين عثمان باشا، وأنه خضع تماما فى حكمه لمنطق القصر الملكى الاستبدادى الذى لم يغفر لأمين عثمان دوره فى إنهاء حكم القصر وعودة الحياة الدستورية والحكم الدستورى للبلاد.

ولعل الأستاذ فكرى مكرم عبيد كان يحسن كثيرا لنفسه ولمعلوماته التاريخية لو أنه قرأ كتابى (تطور الحركة الوطنية فى مصر) الذى يتعرض بدراسة وافية لحادث فبراير، وهو من أربعة أجزاء (طبعة هيئة الكتاب)، فهو مبنى على الوثائق المصرية والبريطانية.

أما اعتماد الأستاذ فكرى مكرم عبيد على أقوال الأميرالاى كامل عبدالرحمن فى أن أمين عثمان باشا هو المدبر لحادثة ٤ فبراير والمظاهرةالعسكرية فى عابدين، فلا أملك - حقيقة - إلا الأسف لهذا الاعتماد! فلم يكن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من تدبير أحد، وإنما هو محصلة تصادم مصالح القصر الملكى فى مصر مع مصالح دولة عظمى تخوض حرب حياة أو موت ضد القوى النازية والفاشية، وهى بريطانيا.

لم يكن يهم إنجلترا كثيرا أن يفرض القصر الملكى وخدمه وسياسيوه وأنصاره حكمه الاستبدادى على الشعب المصرى، ولذلك لم تتدخل أى تدخل عندما قام بانقلابه الدستورى فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، الذى أقال به حكومة الأغلبية وأتى بحكومات الأقلية،وكانت حجتها عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية! ولكنها تذكرت الحكم الدستورى عندما أخذ فاروق، تحت الاعتقاد بتفوق قوى المحور، وتوقع انتصار هتلر وموسولينى فى الحرب، يعمل على تأمين عرشه، عن طريق الاتصال بالألمان فى كل مرة تقترب فيها قوات المحور من الحدود المصرية، ليعرب عن ولائه لألمانيا وصعوبة مركزه فى مصر فى ظل الهيمنة البريطانية! ثم أخذ يعمل على تأليف حكومة موالية للمحور برياسة على ماهر باشا، ويبث الدعاية للمحور فى صفوف الشعب المصرى انظر كتابنا : «مصر والحرب العالميةالثانية» (طبعة هيئة الكتاب).

فلما تجاوز فاروق وفرقته حد الخطر بتحريك مظاهرات (إلى الأمام يا روميل) يوم ٢ فبراير ١٩٤٢، التى دبرها على ماهر باشا وجماعته لإزاحة حسين سرى باشا من الحكم، وإيجاد ضغط شعبى صناعى، يهيئ لفاروق إسناد الحكم لعلى ماهر باشا - شعر الإنجليز بأن سقوط مصر فى يد قوى

موالية للمحور سوف يهدد مصالحهم الحيوية للخطر فى بلد ذى أهمية استراتيجية قصوى مثل مصر، وأدركوا أن الحكم الدستورى المساند للقوى الديموقراطية العالمية هو أقل خطرا على مصالحهم من حكم القصر، فقرروا التحرك على الفور لإنهاء حكم القصر وفرض الحكم الدستورى على فاروق.

وهذا ما تعترف به الوثائق البريطانيه، فتذكر أنه فى صباح ذلك اليوم عقد فى السفارة البريطانية اجتماع اتفق فيه على أن الأزمة القائمة قد تم توقيتها وتدبيرها بواسطة عناصر معادية للإنجليز، للاستفادة من متاعبنا فى الشرق الأوسط وليبيا، وأنه إذا نحن فشلنا فى إظهار الحزم الآن، فإن البلاد سوف تظل تحت نفوذ هذه العناصر. وتقرر - بالتالى - ضرورة أن يقابل السفير البريطانى لامبسون فاروق لمطالبته باستدعاء النحاس باشا، باعتباره زعيم حزب الأغلبية فى البلاد، للتشاور معه فى تأليف وزارة قومية قادرة على الحصول على تأييد شعبى كاف، وتدين بالولاء للمعاهدة.

ومن هنا يتضح سذاجة الرأى الذى يقول: إن أمين عثمان باشا هو الذى دبّر حادثة ٤ فبراير والمظاهرة العسكرية! ومن هنا أيضا يتضح حجم الدور الذى لعبه أمين عثمان باشا فى الأزمة، وهو دور ضئيل لا يتجاوز محاولة التوفيق بين إصرار النحاس على تأليف وزارة وفدية بحتة، ورغبة القوى السياسية المعارضة، وعلى رأسها فاروق، فى تأليف وزارة قوميةمن جميع الأحزاب. ولما كان النحاس باشا يرفض تأليف مثل هذه الوزارة، نظرا لما كان يراه من أنها تضع مصير وزارته فى يد فاروق، الذى تدين أحزاب الأقلية له بالولاء، فقد فشل أمين عثمان باشا فى إقناع النحاس باشا بذلك.

ومن ثم لم يبق إلا رفض الإنذار البريطانى بكل ما يترتب على ذلك من نتائج، وهو ما وافق عليه النحاس باشا، وصدر به قرار زعماء الأحزاب فى اجتماع عابدين يوم ٤ فبراير.

وقد تصور فاروق أن هذا القرار سوف ينقذه من تأليف حكومة وفدية خالصة، ولم يدر أنه سوف يكلفه عرشه! فقد رفضت إنجلترا هذه المناورات الحزبية فى وقت تتعرض فيه مصالحها للخطر أيام الحرب العالمية الثانية، ورأت أن هذا القرار يتيح لفاروق تشكيل حكومة قصر موالية للمحور، فقررت خلعه من العرش، ومن هناك كانت مظاهرة عابدين العسكرية يوم٤ فبراير!

على أنه جرى بعد ذلك تزوير هذا الحادث من جانب القصر وأنصاره! فقدصوروه فى صورة مظاهرة عسكريةلإجبار فاروق على استدعاء النحاس باشا لتشكيل الحكومة، أو التنازل عن العرش!

ولم يكن شيء من ذلك صحيحا، فلم يكن مطروحا فى تلك المقابلة فكرة استدعاء النحاس باشا لتشكيل الوزارة، فقد كان أحد الموقعين على القرار برفض الإنذار البريطانى، ولم يحدث أن طلب السفير لامبسون من فاروق فى هذا الاجتماع استدعاء النحاس لتشكيل الوزارة، وإنما كان الشيء الوحيد الذى قدمه إليه هو وثيقة التنازل عن العرش! وهنا طلب فاروق من لامبسون أن يمنحه فرصة أخرى، ولما سأله السفير عن مقترحاته، أجاب بأنه سوف يستدعى النحاس ليعهد إليه بتشكيل الوزارة وفقا لما يراه! ولما كان هذا الاقتراح يستجيب لمطلب السفارة البريطانية إنهاء الحكم الدكتاتورى الذى أضر بمصالح إنجلترا، واستعادة الحكم الدستورى، فلم ير لامبسون مبررا لرفضه والإصرار على تنازل فاروق عن العرش!.

هذا هو - إذن - حادث ٤ فبراير كما تنطق به الوثائق التاريخية الصحيحة، وليس كما يتصوره بعض من ابتعدوا عن صلب الأحداث وجوهرها! وهذا هو دور أمين عثمان باشا الذى اتهمه الأستاذ فكرى مكرم عبيد بخيانة القضية الوطنية لأنه ساعد على عودة الحياة الدستورية وإنهاء الحكم الدكتاتورى للقصر!

أما عن أحمد ماهر باشا ودوره فى حادث ٤ فبراير، فلم يكن على النحو الذى وصفه الأستاذ فكرى مكرم عبيد، حيث ذكر أنه كان «معروفا إلى جانب وطنيته غير المنكورة، بالمبالغة فى الحماس إلى درجة التطرف»! وأن ذلك هو ما دفعه إلى مخاطبة النحاس باشا بأنه إذا قبل الوزارة فى تلك الظروف فإنه يقبلها على أسنة رماح الإنجليز!

فلم يكن أحمد ماهر باشا فى ذلك الوقت أكثر من صنيعة للقصر الملكى، بعد انقلابه على ماضيه الوطنى الناصع وعلى زعيمه وعلى حزبه، فى عام ١٩٣٧، واشتراكه فى مؤامرة للسطو على زعامة الوفد مع محمود فهمى النقراشى باشا، بحجة أن النحاس باشا دكتاتور!

وقد قاد بذلك الانشقاق الثالث فى الوفد بعد انشقاق عام ١٩٢١ وانشقاق عام ١٩٣٢، متصوراً أنه سوف يقنع نواب الوفد بعزل النحاس من رياسة الوفد وتنصيبه فى زعامة الوفد مكانه. وقد خاب فأله، إذ طرده الوفد شر طردة ومعه أنصاره، ليؤلفوا حزب السعديين.

وسرعان ما تبين للشعب زيف دعواه عن دكتاتورية مصطفى النحاس، فقد سار حزبه على الفور فى ركاب القصر، يتلقى منه الثقة بعد أن كان يتلقاها من الشعب، وشارك فى تزوير انتخابات ١٩٣٨، وانتخابات ١٩٤٤.

ولم يحسن عرض دعوته إلى اشتراك مصر فى الحزب، ردا على قول الشيخ المراغى إن مصر«لاناقة لها فى الحرب ولا جمل»، بل ذهب إلى أن امتناع مصر عن إعلان الحرب يعنى قبولها بالحماية وإسناد مهمة الدفاع عنها للإنجليز، ويحرمها من حق التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦! وقد كان ذلك أسوأ دفاع يقنع المصريين بدخول الحرب العالمية الثانية! .

وقد فهم السفير البريطانى سر هذا الحماس من جانب أحمد ماهر باشا، ففى تحليله لدوافعه قال : «ومن المعتقد بصفة عامة - وهو اعتقاد صحيح دون ريب - أن حملته قد خططت بغرض تمهيد الطريق إلى رئاسة الوزارة»!

ولم يقر للدكتور أحمد ماهر قرار إلا عندما تحقق هدفه! فقد اشترك فى الانقلاب الدستورى الذى قام به فاروق ضد حكومة الوفد فى عام ١٩٤٤، وأقال به مصطفى النحاس، وعهد إلى أحمد ماهر باشا بتولى رئاسة الوزارة فى ٩ أكتوبر ١٩٤٤، فأثبت بهذا الانقلاب زيف الحجج التى ساقها فى عام ١٩٣٧ ضد مصطفى النحاس، وبطلان اتهامه له بالدكتاتورية، وأثبت على نفسه التآمر ضد الحياة الدستورية.

وإذا كان هذا هو حال أحمد ماهر باشا، كما تنطق به الوثائق التاريخية والحقائق التاريخية، فكيف وصفه الصديق الأستاذ فكرى مكرم عبيد - إذن - بالوطنية غير المنكورة، والمبالغة فى الحماس إلى درجة التطرف! فى حين اتهم أمين عثمان باشا بالخيانة الوطنية، لدوره فى إعادة الحياة الدستورية وإنهاء الحكم الدكتاتورى!.

ماهو معيار الوطنية فى رأى الصديق الأستاذ فكرى مكرم عبيد؟ وما هو مفهوم الخيانة الوطنية؟

هذا هو مـــا ينقلنى إلى النقطة التى بدأت بهـــا هذا المــقـــال، وهى نقطة(النافذة التاريخية) و (المنظور التاريخى) !لقد كان عذر الأستاذ فكرى مكرم عبيد فيما وقع فيه من أخطاء فى مقاله، أنه كان يعبر عما شاهده من نافذته الحزبية، أى أنه كان يحكى من منظوره التاريخى!

وهو ما يتضح من قوله إنه كان يعمل مع مكرم عبيد باشا موكلا عن شقيق حسين توفيق قاتل أمين عثمان باشا! ولما كان مكرم عبيد قد انتقل ـ منذ كتابه الأسود ـ إلى صفوف القصر الملكى، وانقلب على الوفد، فإن هذا يفسر اتهام الأستاذ فكرى مكرم عبيد لأمين عثمان بالخيانة! وتمجيده لحسين توفيق قاتل أمين عثمان باشا! وتبريره لاغتيال أمين عثمان تحت حجة أن «مجموعة تصرفاته المشوبة بالخيانة(!) هى التى دفعت المجموعة الوطنية ـ التى ذكر أنه كان على رأسها أنور السادات ـ إلى التفكير فى اغتياله، وهو ما تم ـ حسب قوله ـ «جزاء وفاقا لما اقترفه فى حق وطنه»!

لقد عبر الأستاذ فكرى مكرم عبيد فى شهادته عن حادث ٤ فبراير عن رؤية منحازة للقصر الملكى كل الانحياز، ولم يعبر عن رؤية منصفة للأحداث كما تنطق بها الوثائق التاريخية الحقيقية المدفونة فى دور وثائق الدول والأرشيفات القومية، وليس له عذر فى ذلك، فقد تولت الدراسات التاريخية العلمية المحايدة دراسة هذا الحادث، وكشفت عن ظواهره وبواطنه، وكان عليه الرجوع إلى هذه الدراسات لتكوين الرؤية الصحيحة بعد مرور نصف قرن على الحادث.

وقد كان دفاعه عن مصطفى النحاس، بالقول بأنه كان بعيدا عن تدبير حادث ٤ فبراير دفاعا مغلوطا، لأن حادث ٤ فبراير ـ كما رأينا فيما سبق ـ

لم يكن نتيجة تدبير، وإنما نتيجة حكم استبدادى مارسه القصر الملكى، تحالف فيه مع القوى النازية، ووجه الجماهير الشعبية توجيها خاطئا ومدمرا دفعها إلى الهتاف بهتافها الشهير (إلى الأمام يا روميل)، الذى لو تحقق لوقعت مصر تحت الحذاء النازى الذى وقعت تحته أوروبا! فكانت نتيجة ذلك أن أقدمت بريطانيا على تقديم إنذارها الذى يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها.

ولقد كان على الأستاذ فكرى مكرم عبيد أن يعرف أن اتهامه لأمين عثمان باشا بالخيانة الوطنية لن يكون مقصورا عليه وحده! فقد أصبح فيما بعد وزيرا للمالية فى حكومة الوفد، وهى حكومة وطنية لا يستطيع أحد المساس بوطنيتها، فكيف تقبل حكومة الوفد الوطنية فى صفوفها خائنا وطنيا؟

لقد وصف الأستاذ فكرى مكرم عبيد مقاله السالف الذكر فى الأهرام بأنه (شهادة شاهد عدل) !ولعل ما ورد فى هذا الرد من الحقائق التاريخية بكاف لنفى صفة العدالة عن هذه الشهادة!

حقيقة حادث ٤ فبراير كما تنطق به الوثائق

لم يتعرض حادث لتشويه من جانب المعاصرين والكتاب والسياسيين كما تعرض حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وفى البداية كان التشويه متعمدا من جانب القصر الملكى ورجاله وأنصاره وعملائه، ثم جاء التشويه بسبب الجهل بما حدث بالفعل فى ذلك اليوم من واقع الوثائق التاريخية الأصلية، أو الانسياق وراء الجهلة الذين كتبوا تاريخ هذا اليوم مغلوطاً متصورين أنه الحقيقة التاريخية، رغم بعده عن هذه الحقيقة التاريخية!

وحادث ٤ فبراير كما صوره الجهلة والمغرضون فى ذهن الشعب هو أن الدبابات البريطانية أحاطت بقصر عابدين فى ذلك اليوم، وعلى رأسها اللوردكيلرن، السفير البريطانى فى مصر فى ذلك الوقت، ومعه الجنرال ستون، لإرغام الملك فاروق على استدعاء مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد وزعيم الأمة، على تأليف

* الوفد فى ٢٨ / ٢ / ١٩٩٩

الوزارة. وبناء على هذه الأكذوبة خرج أحمد ماهر باشا بأكذوبة أن النحاس قبل الحكم على حراب الإنجليز!

ولم يكن شيء من ذلك صحيحاً، فصحيح أن الدبابات البريطانية أحاطت بقصر عابدين فى ذلك اليوم، ولكن لم يكن الغرض بحال تولى مصطفى النحاس باشا رآسة الوزارة، وإنما كان الغرض الحقيقى هو نفس ما فعله ضباط يوليو بعد عشرة أعوام، وهو خلع فاروق عن العرش، والحصول على توقيعه على خطاب بتنازله عن العرش!.

هذه هى الحقيقة الأولى، أما الحقيقة الثانية.. فهى أن الذى أجبر مصطفى النحاس على قبول رآسة الوزارة فى ذلك اليوم لم يكن السفير البريطانى كيلرن، وإنما كان الذى أجبره هو الملك فاروق نفسه!

وهذا ما تقول به الوثائق البريطانية والمصرية عن هذا الحادث، وليس ما قاله أو يقوله المرجفون والكذّابون وعملاء القصر الملكى من السياسيين والكتاب.

وليس لدينا ما نصفع به هؤلاء غير الوثائق البريطانية المدفونة فى دار الوثائق البريطانية فى «كيو جاردنز» والتى أفرجت عنها الحكومة البريطانية منذ بعض الوقت، والوثائق المصرية المتمثلة فى خطاب تأليف وزارة ٤ فبراير.

وقبل أن نذيع هذه الوثائق نذكر الأحداث التى مهدت لها ودفعت إليها. فلم يقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ باعتباره حادثاً محليًّا، وإنما باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أحداث الحرب العالمية الثانية، التى دار الصراع العالمى فيها بين معسكرين: المعسكر النازى الفاشى،الذى يتمثل فى ألمانيا هتلر وإيطاليا موسولينى، ومعسكر الحلفاء الذى يضم الدول الليبرالية، وكانت مصر،

بحكم دستور ١٩٢٣، جزءاً من المعسكر الليبرالى. وكان يقودها أكبر حزب ليبرالى شهدته مصر وهو حزب الوفد الذى بناه سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس.

وكانت مصر قد تعرضت لانقلاب دستورى بعد عام واحد من إبرام معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا التى انتهى بها الاحتلال البريطانى لمصر، ودخلت مصر بمقتضاها فى محالفة مع بريطانيا أتاحت لبريطانيا الاحتفاظ بقوات بريطانية فى مصر لمساعدتها على الدفاع عن أراضيها عند تعرضها لعدوان قوات أجنبية.

كان الوفد بقيادة مصطفى النحاس قد تصور أن عقد هذه المعاهدة سوف يتيح لمصر التخلص من التدخل البريطانى، الذى كان يدعم على الدوام الحكم الدكتاتورى للملك فؤاد،والتمتع بعد ذلك بحياة ديموقراطية سليمة فى عهد ابنه الملك فاروق، الذى استبشر الشعب بمقدمه خيرا، وتوقع أن عهده سوف يكون خيراً من عهد والده المستبد.

على أن عناصر الحياة السياسية المصرية التى كانت متحالفة مع الملك فؤاد ،والمتمثلة فى أحزاب الأقلية وبعض الشخصيات المستقلة وعلى رأسها على ماهر باشا، اعتبرت وصول ملك جديد إلى العرش، قليل الخبرة بالحياة السياسية بحكم شبابه، فرصة سانحة للالتفاف حوله، والسيطرة عليه، وتوجيهه إلى الوجهة التى تتيح للقصر السيطرة على أعنة الحكم، ومنع الأغلبية الشعبية الساحقة الممثلة فى الوفد، من الحكم باسم الدستور.

وقد تنبه مصطفى النحاس، وهو على رأس الوزارة فى عام ١٩٣٧، إلى ما يدبر للدستور على يد هذه العناصر، من شر، وأدرك بثاقب فكره أن

الملك الشاب فاسد حتى النخاع، وأنه رضع لبان الاستبداد من أبيه الملك فؤاد، فأراد أن ينقذ البلاد من حكمه، عن طريق خلعه عن العرش، ولكن انجلترا اعترضت على ذلك (انظر فى ذلك كتابنا: الصراع بين الوفد والعرش) وهو ما أتاح لفاروق القيام بانقلابه الدستورى يوم ٣٠ديسمبر ١٩٣٧، الذى أطاح فيه بحكومة الأغلبية الشعبية، وأخذ يحكم البلاد منذ ذلك الحين حكما استبداديا بمعاونة أحزاب الأقلية.

وكانت هذه الأحزاب قد زادت حزباً جديداً اصطنعه القصر الملكى، وهو الحزب السعدى الذى رأسه أحمد ماهر باشا بعد انقلابه على الوفد وزعيمه مصطفى النحاس، عندما شعر بأن حكم القصر الملكى أدوم بقاء وأكثر أعواما فى الحكم من حزب الوفد! وكانت الحجة الطريفة التى تذرع بها للخروج على الوفد هو دكتاتورية مصطفى النحاس! وقد ضحك الشعب المصرى فى ذلك الحين استهزاء بهذه الحجة الغريبة، وسحب ثقته من أحمد ماهر باشا التى كان يوليه إياها أثناء ولائه للوفد وزعيمه، كما سحب ثقته من الحزب الذى ألّفه وهو الحزب السعدى، فانضم إلى أحزاب الأقلية التى كانت تخرب الحياة الدستوريةبتحالفها مع القصر.

على هذا النحو عندما قامت الحرب العالميةالثانية كان القصر الملكى هو الذى يحكم مصر بواسطة أحزاب الأقلية، ويحرم أغلبية الشعب المصرى من الحكم، الأمر الذى أوجد لمصر وضعاً غريباً فى العالم الليبرالى، ففى حين أنّها كانت تنتسب إلى العالم الليبرالى بحكم دستور ١٩٢٣، فإن وجود الحكم فى يد القصر الملكى الذى كان يحكم البلاد حكما استبدادياً، جعلها من الناحية الفعلية داخل المعسكر الفاشى.

وسرعان ما أخذ فاروق يعمل جاهداً لنقل مصر إلى المعسكر الفاشى من الناحية النظرية عن طريق لعبة خطرة ظنّ أنّها سوف تفلت من رقابة بريطانيا، وهى لعبة الاتصال بإيطاليا الفاشية وألمانيا النازية كلما اقتربت قوات المحور من الأراضى المصرية، لضمان بقائه على العرش فى حالة نجاح المحور فى الاستيلاء على مصر، ونسى أن عين المخابرات البريطانية لاتغفل وهى تخوض معركة حياة أو موت ضد النازية والفاشية. (انظر فى ذلك كتابنا : مصر والحرب العالمية الثانية، معركة تجنيب مصر ويلات الحرب).

وهنا أدركت إنجلترا، لأول مرة منذ الانقلاب الدستورى الذى قاده فاروق، خطورة ترك الحكم فى مصر فى يد ملك ذى نزعة دكتاتورية، يتقرب من إيطاليا وألمانيا، ويحاول تمهيد الطريق لاستقبال القوات الألمانية الغازية عن طريق المظاهرات الشعبية، كتلك التى قامت فى القاهرة تهتف بهتاف : «إلى الأمام ياروميل». واقتنعت بأن الحكم الدستورى، الذى يتيح للشعب المصرى أن يحكم نفسه بنفسه من خلال حكومة دستورية، هو الضمان الحقيقى لحماية الجبهة الداخلية فى مصر من عبث القصر والعناصر المحورية، وأنه الطريق الوحيد للحيلولة دون سقوط مصر فى يد قوى متحالفة مع ألمانيا وإيطاليا.

ومن هنا جاء تدخلها لفرض حكومة دستورية على الملك فاروق فى اليوم التالى لمظاهرات : «إلى الأمام ياروميل» ـ وبطبيعة الحال فإن معنى تأليف حكومة دستورية هو أن يقوم بتأليفها زعيم حزب الأغلبية فى البلاد، وهو مصطفى النحاس.

فتذكر الوثائق أنه فى صباح ذلك اليوم عقد اجتماع فى السفارة

البريطانية حضره لامبسون والقائد العام لقوات الشرق الأوسط تحت رياسة وزير الدولة البريطاني، واتفق في هذا الاجتماع على أن الأزمة القائمة «قد تم توقيتها وتدبيرها بواسطة عناصر معادية للإنجليز، للاستفادة من متاعبنا الحالية في الشرق الأوسط وليبيا، وأنه إذا نحن فشلنا في إظهار الحزم الآن، فإن البلاد سوف تظل تحت نفوذ هذه العناصر»! «ثم تقرر ضرورة مقابلة لامبسون لفاروق في الساعة الواحدة ليقدم إليه الطلبات الآتية:(١) تأليف وزارة تدين بالولاء للمعاهدة، وتكون قادرة على تنفيذها لفظاً ومعنى (٢) أن تكون هذه الوزارة قوية وقادرة على الحكم، والحصول على تأييد شعبي كاف (٣) أن ذلك يعني استدعاء النحاس باشا، باعتباره زعيم حزب الأغلبيةفي البلاد للتشاور معه في تأليف الوزارة الجديدة (٤) أن يتم ذلك قبل ظهر الغد (٥) يعتبر جلالته مسئولاً شخصياً عن قيام أية اضطرابات قد تحدث في تلك الأثناء.

على هذا النحو فإن المطالب التي قدمها لامبسون إلى فاروق لم تتضمن تأليف وزارة وفدية بحال من الأحوال. ولذلك عندما قابل لامبسون فاروق، ذكر له الملك أنه فيما يختص باستدعاء النحاس باشا فإنه كان قد قرر ذلك بالفعل من قبل، وأنه يعمل من أجل تأليف وزارة قومية، ولا يعرف من هو أقدر من النحاس على تأليف هذه الوزارة. وهكذا التقى هدف كل من لامبسون وفاروق حول تأليف «وزارة قومية» تحت رياسة مصطفى النحاس.

وبالفعل فإن الإنجليز ـ كما تكشف الوثائق البريطانية ـ كانوا يحاولون في ذلك الوقت إقناع النحاس باشا بتأليف وزارة قومية، إذ كانوا يعرفون أن خطةالوفد الثابتة منذ فشل وزارة الائتلاف في ٢٥ يونيه ١٩٢٨، تقوم على

عدم قبول تأليف وزارة قومية، لما رأى من أنها تتيح للقصر الملكى تقويض الوزارة عن طريق أنصاره من أحزاب الأقلية فى أى وقت يشاء.

لذلك تذكر الوثائق أن السفير البريطانى حمل أمين عثمان باشا رسالة إلى النحاس فى يوم٣ فبراير، تناشده قبول تأليف «وزارة قومية»، على اعتبار أن تأليف النحاس هذه الوزارة «يقوى مركزه لدى كل من الرأى العام والإنجليز، وأن الوزارة القوميةبرياسة النحاس تعتبر فكرة مثالية».

على أن النحاس باشا رفض الانصياع إلى هذا الطلب عندما عرض عليه من السفير البريطانى، وبطبيعة الحال فإنه رفض أيضا هذا الطلب عندما قدمه إليه فاروق فى الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم.

هذا الكلام الموثق الذى أثبتناه فى كتابنا «تطور الحركة الوطنية فى مصر»، يوضح فساد الدعوى التى أثارها زعماء أحزاب الأقلية، والتى بنوا عليها هجومهم على النحاس.

وبطبيعة الحال أيضا فعندما عرض زعماء الأقلية على النحاس باشا فى اجتماع عابدين يوم ٤ فبراير تأليف وزارة قومية، بحجة أن تأليف مثل هذه الوزارة يعد تفاديا للإنذار البريطانى، سخر النحاس من هذا القول، إذ كيف تكون الوزارة القومية تفاديا للإنذار البريطانى مع أن الإنذار البريطانى فى الأصل قام على أساس تأليف وزارة قومية وليس وزارة وفدية؟ وكيف يرفضون تأليف وزارة وفدية مع أن فكرة تأليف وزارةوفدية هى فكرة مصرية وليست فكرة إنجليزية؟

على كل حال فقد وقف مصطفى النحاس الموقف الصحيح فى هذه الأزمة، عندما نوقشت مسألة رفض الإنذار البريطانى على اعتبار أنه

يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها ـ فقد أبدى موافقته على ذلك قائلا ـ حسب المحضر التفصيلي الذي أعده القصر ـ «إذا طلبتم مني أن أرفض الإنذار، فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة، ولكني أرغب أن أنبهكم إلى الخطر الجسيم الذي يقع من جراء رفض تأليف الوزارة» ـ ولكن المجتمعين لم يأبهوا لهذا التنبيه، ووضعوا قراراً مكتوباً موجهاً إلى الملك يتضمن مشورتهم إليه برفض الإنذار.ويقول الدكتور هيكل: إنه حين تليت صيغة هذا القرار، «لم يطل النحاس باشا التفكير، بل قال : «أنا موافق عليه، وأوقعه معكم» .

وقد كان هذا القرار هو الذي دفع لامبسون إلى القيام بحادث ٤ فبراير عندما سلمه إليه أحمد حسنين باشا في السفارة البريطانية، فقد استقر رأيه على خلع فاروق، أو إجباره على التنازل على العرش وذلك للحيلولة بينه وبين تأليف وزارة موالية للمحور، وليس لفرض النحاس عليه، إذ كان النحاس أحد الموقعين على قرار رفض الإنذار البريطاني، ولم يكن مطروحا في ذلك الحين فكرة استدعاء النحاس.

وهذا ما تثبته الوثائق البريطانية، فلم يفاتح لامبسون فاروق، عندما قابله لهذا الغرض معززا بالدبابات البريطانية في أمر استدعاء النحاس إطلاقا، وإنما أبلغه أنه اعتبر ما تسلمه من حسنين باشا من قرار الزعماء برفض الإنذار البريطاني، جواباً بالنفي، وقدم إليه خطاب التنازل عن العرش وفيه الآتي : «نحن فاروق ملك مصر، إدراكا منا دوما لمصالح بلدنا، فإني لذلك أتخلى وأتنازل، بالنيابة عن أنفسنا، وورثتنا، عن عرش مملكة مصر، وعن جميع حقوق السيادة والامتيازات والصلاحيات في المملكة المذكورة ورعاياها، ونعفي هؤلاء الرعايا من ولائهم لنا شخصياً» .

صدر فى قصر عابدين فى الرابع من فبراير ١٩٤٢».

وقد فوجئ فاروق، الذى كان يتوقع أن يخيره لامبسون بين الاستجابة للإنذار أو التنازل عن العرش، بخطاب التنازل، وكاد - حسب اعتقاد لامبسون - أن يوقع، لولا أن تدخل حسنين على الفور الذى خاطب فاروق باللغة العربية، فتطلع فاروق إلى لامبسون وسأله عما إذا كان يمنحه فرصة أخرى؟وهنا سأله لامبسون عن مقترحاته، فأجاب بأنه سوف يستدعى النحاس فورا ليعهد إليه - وفى حضور لامبسون إذا أراد - بتشكيل الوزارة.

ويقول لامبسون: إن الإغراء بأن يصر على تنازل فاروق عن العرش كان حادا، ولكن طريق الحكمة تطلب منه الموافقة، ذلك أن احتمال استسلام فاروق فى اللحظة الأخيرةكان قد نوقش من قبل فى السفارة البريطانية قبل عملية الدبابات، وقد رؤى أنه سوف لايكون من العدل أن يفقد فاروق عرشه لتأخره ثلاث ساعات عن قبول الإنذار البريطانى، لذلك أظهر لامبسون بعض التردد عمدا، وقال للملك إنه مستعد أن يمنحه فرصة واحدة أخيرة، رغبةمنه فى تجنب تعقيدات يحتمل حدوثها فى البلاد، ولكن على أن ينفذ ذلك فورا.

من ذلك يتضح أن اقتراح استدعاء زعيم حزب الأغلبية لتكليفه بتشكيل الوزارة قد صدر عن فاروق وليس عن السفير البريطانى لامبسون. ولذلك حين أخذ أحمد ماهر - عدو مصطفى النحاس الأول - وأصدقاء القصر، يروجون أن النحاس قبل الحكم على أسنة الحراب الإنجليزية، قال لامبسون لحسنين باشا، إن هذا الكلام تشويه للحقائق، فإنه كان حاضراً المقابلة، وكانت الحراب الإنجليزية موجودة لغرض آخر تماماً»!

هذا - على كل حال - ما تقول به الوثائق البريطانية التى أفرج عنها من الأرشيف البريطانى فى «كيو جاردنز» بلندن.

أما ما تقول به الوثائق المصرية عن ابتلاع فاروق عبارته الحماسية التى أطلقها أمام الزعماء قبل ساعات بأنه مستعد أن يضحى بشخصه وبكل شئ، والتى تثبت أنه هو الذى طلب وألح على النحاس أن يقبل تشكيل الوزارة، فيكفينا هنا الكتاب الذى رفعه النحاس إلى الملك فى مساء اليوم التالى بقبول تأليف الوزارة، فقد حرص فيه مصطفى النحاس على أن يسجل على الملك أنه هو صاحب هذا الطلب، وأنه أعرب له «بلسانه الكريم، المرة بعد المرة، والكرة بعد الكرة، عن ثقتكم فى وطنية هذا الضعيف، وإنكاره لذاته، مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين، اللتين شاء فضلكم أن تسند وهما إلىّ، تقضيان على أن أتقدم لإنقاذ الموقف، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أن لم يكن لى يد فيها.. إلخ!

هذه هى الحقائق فيما يتصل بحادث ٤ فبراير، من واقع الوثائق التاريخيةالأصلية، وليس من واقع المفتريات والأباطيل! وهى تثبت أن مصطفى النحاس لم يكن هو الذى قبل الإنذار البريطانى، وإنما كان الذى قبله هو الملك فاروق نفسه إنقاذاً لعرشه.

لذلك عندما أخذ فاروق يجند رجاله وزعماء الأقلية لتضليل الشعب بأكاذيبهم حول هذا الحادث، رد عبدالعزيز فهمى على الملك ساخراً : «لقد كان فى استطاعة صاحب الجلالة المصرية - لو شاء - أن يرفض الإنذار البريطانى، وأن يعفى رفعة النحاس باشا من تشكيل الوزارة، ولو شاء صاحب الجلالة المصرية أن يرفض الإنذار البريطانى، لالتف المصريون حول عرشه المفدى، يتقدمهم صاحب المقام الرفيع زعيمهم، وأعضاء

الوفد ووكلائهم الأمناء، حتى تعتذر الحليفة، أو تسيل آخر قطرة فى دماء المصريين حول جنبات العرش المفدى».

وقد وضع عزيز فهمى بهذه الكلمات حادث ٤ فبراير فى إطاره التاريخى الصحيح، فلو لم يقبل فاروق الإنذار البريطانى الذى رفضه زعماء مصر على رأسهم مصطفى النحاس، لما تألفت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢.

ولكن فاروق دفع ثمن هذه اللعبة الخسيسة غالياً، عندما خسر عرشه على كل حال!

أحمد ماهر بين أسنة رماح الإنجليز وأسنة رماح الألمان!

* الأهرام وأكتوبر فى ٢٧ و ٢٨ فبراير ١٩٩٩

كنت أود لو اقتصر السفير أحمد ماهر فى دفاعه عن جده الدكتور أحمد ماهر باشا على تفنيد ما أوردته عنه فى ردى على الصديق فكرى مكرم عبيد فى عدد ١٣ فبراير الماضى، ولكنه تجاوز هذا الدفاع إلى الطعن فى منهجى العلمى، مدعيا أننى «لا أفرق أحيانا بين التاريخ وآرائى السياسية التى تجعل منى ملاكما سياسيا لا أفرق بين الكتب العلمية والمقالات (الطيارة)، ولا بين الوثائق التاريخية وما تنشره الصحف! وأنى من أنصار استعداء الأجانب على الحكم الوطنى».. إلى آخره!

ففى رده الذى نشرته له جريدة الأهرام يوم ٢٠ فبراير ١٩٩٩ تحت عنوان : «٤ فبراير ثلاث ملاحظات»، قال: «والغريب فى الأمر أن الدكتور المؤرخ يلقى الاتهامات، ويوجهها إلى الأشراف الوطنيين، مدعيا أن هناك وثائق تاريخية

تؤكدها، مع أن الأمر على عكس ذلك تماما وفى نفس الوقت يدافع عما يعترف به من اتصال أمين عثمان باشا بالسفارة البريطانية، لقلب الحكومة المصرية».. إلى آخره.

ونفى السفير أحمد ماهر ما أوردته عن الدكتور أحمد ماهر باشا من أنه كان صنيعة للقصر، وبرر انشقاقه على النحاس باشا بأنه كان - على حد قوله - «تمسكا بمبادئ الزعيم سعد زغلول، وانتصارا للحق والعدل، ووقوفا فى وجه التحكم والمحسوبية والفساد»، وأنه على حد قوله أيضا - «لم يكن فى الأمر حينئذ محاولة لعزل النحاس والحلول مكانه».

ودافع عن موقف الدكتور أحمد ماهر باشا، الداعى إلى إعلان الحرب على المحور بأنه «لتأكيد حقنا فى الاستقلال»! وبأنه «لو انتصر الألمان واحتلوا بلادنا، لطبقوا علينا نظرياتهم العنصرية التى تنظر إلى الشعوب غير الآرية نظرة ازدراء وتعال».. إلى آخره.

وأود أن أؤكد للسفير أحمد ماهر أنه لا يوجد فيما كتبته عن انشقاق جده الدكتور أحمد ماهر على الوفد غير ما أثبتته الوثائق المصرية والبريطانية والألمانية، فليس هناك ادعاء من جانبى فى هذا الشأن، وإذا كان السفير أحمد ماهر لم تتح له الظروف للإطلاع عليها، فلا يعنى ذلك عدم وجودها أو تخيلها من جانبى.

وبالنسبة لما ذكرته من أن الدكتور أحمد ماهر باشا أصبح صنيعة للقصر، بعد أن كان زعيما وفديا كبيرا، فقد يكفى فى البرهنة على ذلك الوقائع التاريخية الثابتة نفسها - دون اللجوء إلى الوثائق! - فقد أصبح رئيسا لحزب السعديين، وهو حزب أقلية يستند فى وصوله إلى الحكم إلى القصر،

وليس إلى الشعب! ويستمد قوته السياسيةمن القصر، وليس من الشعب! ويصل إلى الحكم عن طريق تزوير الانتخابات، وليس عن طريق انتخابات نزيهة تتحرى إرادة الشعب! ويصل إلى رئاسة الوزراء عن طريق إرادة فاروق، وليس عن طريق أغلبية برلمانية حقيقيةكما يحدث فى بلاد العالم التى تحترم الدستور وإرادة الشعب!

وهذا ما حدث تماما فى كل انتخابات أجراها أحمد ماهر باشا بعد انشقاقه على الوفد! ففى انتخابات أبريل ١٩٣٨ التى تحالف فيها مع حزب الأحرار الدستوريين برياسة محمدمحمود باشا، يقول الرافعى : «تدخلت الحكومة فى هذه الانتخابات تدخلا إداريا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها؛ فلم تكن فى جملتها انتخابات حرة ولا سليمة، وليس هذا الوضع من الدستور فى شئ»! وبناء على هذا التدخل لم يفز حزب الأغلبية، وهو الوفد، بأكثر من«١٢ مقعدا، فى حين فازت أحزاب القصر بـ ٢٦٢ مقعدا»!

وفى انتخابات سنة ١٩٤٥ التى أدارها أحمد ماهر باشا، يقول الرافعى : «لم تكفل الحكومةللشعب حريته فى الانتخابات، فقد رفضت أن ترفع الأحكام العرفية أوالرقابة على الصحف، وتدخلت فى الانتخابات بالرغم من أن خصومها الوفديين قرروا الامتناع عن الدخول فيها! وكان واجبا عليها تركها حرة ليختار الناخبون من يريدونهم، ولكنها فى الواقع تدخلت فى كثير من الدوائر لإنجاح مرشحيها أو من رضيت عن ترشيحهم»!

ومن هنا فإننا ندهش كثيرا عندما يبرر السفير أحمد ماهر انشقاق جده الدكتور أحمد ماهر باشا على الوفد، بأنه «كان تمسكا بمبادئ الزعيم سعد زغلول»! «وانتصارا للحق والعدل»! إلى .. آخره ! فهل كانت مبادئ سعد زغلول هى تزوير الانتخابات للحصول على أغلبية مصطنعة؟ واستمداد

الثقة من القصر وليس من الشعب؟ أو تولى رئاسة الوزارة بإرادة الملك وليس بإرادة الشعب؟

مع ذلك لأدع السفير أحمد ماهر يقرأ هذه الوثيقة التاريخية عن أسباب انشقاق الدكتور أحمد ماهر باشا على الوفد، ولن يستطيع إنكارها، لأنها خطاب الدكتور أحمد ماهر باشا نفسه فى اجتماع الهيئة الوفدية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ فى النادى السعدى، الذى عرض فيه أسباب الخلاف بينه وبين النحاس باشا، وسيرى أنه ليس فى هذه الأسباب شئ من مبادئ سعد زغلول التى تحدث عنها السفير أحمد ماهر!.

ففى هذا الخطاب الخطير، نعى الدكتور أحمد ماهر باشا على حكومة الوفد إغداق النعم على العمال «حتى أبطرتهم»!- على حد قوله! بل جرأتهم على الإخلال بالنظام والتحكم فى رؤسائهم، وتوجيههم للاعتداء على خصوم الحكومة»! وقد اعتبر الدكتور ماهر نقل حكومة الوفد وكيل المطبعةالأميريةاستجابة لرغبة العمال، عملا «شبيها بأعمال البلشفية»!.

كما نعى على حكومة الوفد الاستجابة لمطالب الطوائف، كما حدث بالنسبة للمعلمين والمحامين الشرعيين وغيرهم! واعتبر الدكتور هذه الاستجابة ضعفا وخضوعا: «إن سياسة الحكومة تصدر فى تصرفاتها مع الطوائف عن نظرية خاطئة، فهى لا تحقق لطائفة مطلبا إلا إذا خشيت بأسها، أو أمنت نفعها»!.

ثم رد الدكتور أحمدماهر على ما يعلنه الوفديون من عدم خشيتهم من لجوء الملك إلى حل البرلمان، والحكم من غير دستور، فثبط من عزيمتهم قائلا: إنه يخشى ألا تصادف دعوة الجهاد فى هذا السبيل من النجاح ما

كانت تصادفه فى الماضى (قبل المعاهدة)، وذلك ـ حسب قوله ـ «لأسباب كثيرة أهمها أن أكبر حافز كان يحفز الأمة لتلبية داعى الجهاد، أن الدعوة كانت منصبة على حمل الإنجليز على الاعتراف باستقلالنا، وتحديد علاقتنا معهم على هذا الأساس. وقد تحقق هذا الغرض الآن، فليس من سبيل لاستخدامه من جديد!

«ثانيا: كنا نقول إن هناك اعتداء على الدستور، ولكن جلالة الملك يقول اليوم إنه قد جرب التعاون مع الأكثرية، فلم تفلح التجربة»!.

هذا هو خطاب الدكتور أحمد ماهر الذى يبرر فيه خلافه مع مصطفى النحاس والحكومةالوفدية فى سياستها. وليس فى ذلك ـ كما لعل السفير أحمد ماهر يرى ـ أى علاقة بمبادئ سعد زغلول! وإنما ـ كما سوف نكتشف ـ كانت هذه العلاقة بارتباطات الدكتور أحمد ماهر بالرأسمالية الأجنبية، التى كان الدكتور أحمد ماهر عضوا فى مجالس إدارة شركاتها!.

وهو ما ترويه الوثيقة الآتية من الأرشيف البريطانى، وهى رسالة السفير لامبسون إلى وزير الخارجية البريطانية أنتونى ايدن فى يوم ١٩ ديسمبر ١٩٣٧، ففيها يقول: إنه فى مقابلته مع الدكتور أحمد ماهر سأله سؤالا صريحا عما ينتويه بخصوص تشكيل الوزارةبدلا من مصطفى النحاس، فرد عليه بأنه «إذا ضغط عليه (من جانب الملك)لتشكيل وزارةتحت مسئوليته، فإنه لن يكون شديد اللهفة على ذلك، لأنه يفضل جدا حريته التى يعيشها والتى مكنته من مواصلة عضويته المختلفة فى إدارة الشركات»!.

لا صلة ـ إذن ـ بين مبادئ سعد زغلول ومبادئ الدكتور أحمد ماهر التى انقلب بسببها على الوفد وألف حزب أقلية يستمد وجوده من ثقة القصر، وليس من ثقة الشعب.

وهناك سبب آخر لانشقاق أحمد ماهر باشا على النحاس، يتناقض تماما مع مبادئ سعد زغلول، وهو احتضان مصطفى النحاس لمكرم عبيد تحت فلسفة الوحدة الوطنية المقدسة التى أشعلها سعد زغلول، واستمر النحاس يرعاها بعده بكل ما يملك من إخلاص وتفان. لقد كانت عين النحاس فى عام ١٩٣٧ على الوحدة الوطنية، فلم يفطن إلى عوامل الشقاق التى كانت تفعل فعلها التخريبى فى الوفد فى ذلك الحين. وقد تنبأ السفير البريطانى لامبسون بانفصال جناح أحمد ماهر النقراشى منذ فبراير ١٩٣٧ لهذا السبب! ففى رسالته إلى حكومته يوم ١٦ فبراير ١٩٣٧، ذكر أن النحاس ومكرم يهملان الهيئة الوفدية البرلمانية تحت تأثير الانشغال بكثير من الأعمال، وهو ما سوف تتمخض عنه مفاجآت غير سارة للنحاس ولمكرم، نظراً لأن أحمد ماهر والنقراشى، الضالعين فى حركة المقاومة ضد النحاس ومكرم، لايغفلان عن الهيئة البرلمانية كما يفعل الآخران. وقد أرجع السفير عداء أحمد ماهر والنقراشى لمصطفى النحاس إلى أسباب، منها المنافسة، ومازعمه من «كراهية المسلمين لأية صورة من صور السيطرة القبطية»!.

ثم تنبأ بانفصال كل من أحمد ماهر والنقراشى عن النحاس ومكرم، وتشكيلهما مع أحزاب الأقلية، وبمساعدة القصر، معارضة قوية لحزب الوفد الرسمى. وهو ما حدث تماما، إذ كان حزب السعديين الذى ألفه أحمد ماهر والنقراشى بمساعدة القصر هو أبرز معالم الحياة الحزبية فى مصر بعد معاهدة ١٩٣٦، وقد حكم مع حزب الأحرار الدستوريين مصر اثنى عشر عاما، فى حين حكم الوفد الذى هو حزب الأغلبية عامين فقط! فأين هى مبادئ سعد زغلول يا سيادة السفير؟

بقى إصرار السفير أحمد ماهر الغريب على إدانة أمين عثمان باشا، واتهامه باستعداء الأجانب على الحكم الوطنى، واتهامى شخصيا بأنى من

أنصار ذلك، لمجرد أني أظهرت الحقيقة التاريخية في هذا الافتراء من واقع الوثائق العربية والإنجليزية، وأوضحت ان الذى استعدى الإنجليز على التدخل بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان الملك فاروق بحكمه الدكتاتورى الذى كان يستعين فيه بأمثال أحمد ماهر والنقراشي وحسين سرى ومحمد محمود من زعماء أحزاب الأقلية، واتصالاته بالألمان.

وأريد أن أسأل السفير أحمد ماهر، هل كان يتصور أن يحكم الدكتور أحمد ماهر باشا ورجال أحزاب الأقلية مصر لمدة اثنى عشر عاما - فى مقابل عامين اثنين فقط لحزب الأغلبية! - بدون تغاضى الإنجليز، وسعادتهم بهذا الحكم الذى يشل إرادة الشعب المصرى فى حكم نفسه بنفسه؟ فهل له بعد ذلك أن يدين أمين عثمان باشا لدوره فى إعادة الحياة الدستورية التى اغتصبها الدكتور أحمد ماهر وأنصاره؟ وهل يرى سيادته فارقا كبيراً بين استبداد يمارسه القصر واستبداد يمارسه الإنجليز؟ أو أن على الشعب المصرى أن يقبل استبداد القصر لأنه استبداد وطنى، فإذا واتته الفرصة للتخلص منه واسترداد إرادته رفض إلا التمسك بعبوديته، بحجة أن الفرصة واتته على يد الأجانب؟

لقد كان الدكتور أحمد ماهر سوطا فى يد الملك يلهب به ظهر الشعب، وهذا هو سر غضبه لتدخل الإنجليز لإنهاء حكم القصر، لأول مرة منذ المعاهدة، عندما أدركوا أن فاروق يسعى لتأليف وزارة تتعاون مع الألمان برياسة على ماهر باشا، وهو شقيق أحمد ماهر باشا!

وهذا ينقلنى إلى دفاع السفير أحمد ماهر عن دعوة جده الدكتور أحمد ماهر باشا إلى دخول مصر الحرب ضد المحور، وتبريره ذلك بأنه «لو انتصر الألمان واحتلوا بلادنا، لطبقوا علينا نظرياتهم العنصرية التى تنظر إلى الشعوب غير الآرية نظرة ازدراء وتعال».

إننى ـ فى الحقيقة ـ متحير فى هذا الدفاع الذى يسوقه السفير أحمد ماهر! فإذا كان الدكتور أحمد ماهر باشا مخلصا فى هذا الإيمان بخطر انتصار الألمان، فلماذا وقف بكل قوته يساند الملك فاروق الذى كان فى ذلك الحين ضالعاً مع الألمان؟ والذى كان متصلا بهم، ويسعى لتشكيل وزارة برياسة على ماهر باشا تتفاهم مع الألمان، ويعد لهم العدة عن طريق مظاهرات : «إلى الأمام ياروميل»، وغيرها؟

لو كان الدكتور أحمد ماهر باشا مؤمنا حقا بخطر احتلال الألمان لمصر بسبب سياستهم العنصرية، لما دافع عن الملك فاروق فى أثناء أزمة ٤ فبراير، ولأدرك خطر حكمه الاستبدادى الضالع مع الألمان، ولوقف مع القوى الديمقراطية فى إعادة الحكم الدستورى الذى يقوم على إرادة الشعب، والذى أفلح بالفعل فى إنقاذ مصر من خطر الألمان.

إن وقوف الدكتور أحمد ماهر فى جانب القصر المتحالف مع الألمان، إلى حد تزعم الدفاع عنه واتهام مصطفى النحاس ـ كذبا وافتراء ـ بأنه تولى الحكم على أسنة رماح الإنجليز، يوضح فى جلاء أن كل ما كان يشغل فكره هو الدفاع عن الحكم الذى يتيح له ولأمثاله من زعماء الأقلية الحكم رغم إرادة الشعب، حتى لو تولى الحكم على أسنة رماح النازى الذى كان فاروق يمهد لاستقبالهم بتأليف حكومة برياسةعلى ماهر باشا الذى هو شقيق أحمد ماهر باشا (اقرأ فى ذلك كتابنا : «تطور الحركة الوطنية فى مصر» وأيضا «مصر والحرب العالمية الثانية، معركة تجنيب مصر ويلات الحرب» ـ طبعة هيئة الكتاب».

وهذا يوضح أن دعوة الدكتور أحمد ماهر إلى دخول مصر الحرب إلى جانب إنجلترا ضد المحور، لم تكن نابعة من عداء للنازية وإيمان بانتصار

إنجلترا فى الحرب، كما كان يروج، وإنما كانت نابعة من رغبة فى استدعائه لتولى رياسة الوزارة! وهو ما أدركه السفير البريطانى لامبسون فى حينه! ففى رسالته إلى حكومته يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٠ قال بالحرف الواحد : «من المعتقد بصفةعامة، وهو اعتقاد صحيح، أن حملة أحمد ماهر إنما خططت بغرض تمهيد الطريق إلى تولى رياسة الوزارة»!.

ويبدو أن حماس الدكتور أحمد ماهر لدخول مصر الحرب، والذى ذهب فيه إلى حد غير مسبوق، هو الذى أوحى للسفير البريطانى بهذا الاعتقاد! فقد ذهب الدكتور أحمد ماهر فى هذه الدعوة إلى القول بالحرف الواحد، «تصوروا لو أن الإنجليز قالوا لنا فى سنة ١٩٣٦ إنهم سيجلون عن بلادنا! فهل كنّا نقبل ذلك؟ إننى شخصيا ما كنت أقبل ذلك، بل أقول لهم: إن سياستكم العقيمة قضت بعدم تسليح بلادنا، فيجب أن تبقوا حتى نتمم تقوية جيشنا»!.

لهذا كانت صدمة الدكتور أحمدماهر عندما رأى الإنجليز، بعد مظاهرات «إلى الأمام ياروميل»، يدعون إلى عودة الحكم الدستورى - أى عودة الوفد! بعد أن كان يتصور أنهم سوف يدعونه لتولى رياسة الوزارة باعتباره المتحمس لدخول مصر الحرب إلى جانب إنجلترا! ومن هنا جاء اتهامه للنحاس بأنه يتولى الحكم على أسنة رماح الإنجليز- ناسيا أنه كان قبل أشهر قليلة يدعو إلى الاشتراك معهم فى الحرب ضد الألمان!.

وقد بلغ تناقضه ذروته عندمادافع عن فاروق، الذى كان يجرى فى ذلك الحين اتصالاته بالألمان- وهو ما كشفته الوثائق الألمانية والإيطالية. ففى يوم ١٤ أبريل ١٩٤١ طلب يوسف ذو الفقار باشا، والد الملكة فريدة وسفير مصر فى طهران، من السفير الألمانى أن يبلغ هتلر «أن فاروقا

وشعبه لا يرغبون فى حرب مع ألمانيا، وأن موقفه صعب، خصوصا أن ولى العهد الأمير محمد على لعبةفى يد الإنجليز»، وختم رسالته بأن «فاروقا مع شعبه يأملون فى رؤية القوات الألمانية مظفرة ومحررة لهم من الاحتلال الإنجليزى المهين»!.

وفى يوم ٢٩ يونيه ١٩٤١ أرسل فاروق رسالة إلى السفير المصرى فى طهران ليبلغ السفير الألمانى أنه لديه - أى فاروق - معلومات بعزم الإنجليز على احتلال مناطق البترول فى إيران، لكى يحموها من هجوم الألمان المحتمل من ناحية روسيا على العراق وإيران!.

وعندما قام روميل بهجومه المظفر المضاد على الإنجليز، الذى استولى به على بنغازى فى يوم ٢٩ يناير، وأصبحت مصر وشيكة الوقوع، دبَّر فاروق مع على ماهر مظاهرات «إلى الأمام يا روميل» فى أول فبراير، وفى الوقت نفسه كان يرسل رسالة إلى هتلر من خلال وزير بلغاريا المفوض فى القاهرة على يد سرى عمر بك سكرتير وزارة الخارجية المصرية، يعرب فيها عن قلقه من المحادثات التى كان يجريها الخديو السابق عباس حلمى مع الألمان، ويطلب من ألمانيا أن تحميه بكل الوسائل حتى النهاية «لأنه يقود الصراع ضد الإنجليز بكل قواه»، وهو فى ذلك يعرض عرشه للخطر، لأن الإنجليز هددوه مرارا بالطرد وإحلال الأمير محمد على مكانه!

لهذه الأسباب قام الإنجليز بحادث ٤ فبراير لإنهاء الحكم الذى يهدد بتسليم مصر إلى الألمان، وإعادة الحكم الدستورى الذى تنكروا له طويلا.

وبدلا من انحياز الدكتور أحمد ماهر إلى الحكم الدستورى الذى يعادى - بحكم المبدأ الليبرالى - النازية، اتساقا مع موقفه قبل أشهر قليلة الذى كان

يدعو فيه إلى إعلان الحرب على المحور، رأيناه ينحاز إلى القصر المتحالف مع المحور!.

هذه هى الحقائق التاريخية من واقع الوثائق المصرية والإنجليزية والألمانية، التى ينكر السفير أحمد ماهر اعتمادنا عليها، ويتهمنا بأننا لا نفرق بين الوثائق التاريخية وما تنشره الصحف الطيارة التى يقول إننا نستشهد بها أحيانا كأنها تاريخ موثق وأكيد! وينسى أن الصحف مصدر أساسى من مصادر الدراسة التاريخية، كما أنها مصدر أولى، فهى مستودع التاريخ، ففيها كل البيانات الرسمية والخطب والمقالات والأحاديث والبلاغات وأنشطة الأحزاب والمؤتمرات، ويتعذر كتابة التاريخ بدون الرجوع إلى الصحف!.

بل يفترى علينا، فينسب إلينا أننا أدنّا ثورة يوليو «بكل إيجابياتها وسلبياتها» !منطلقين من «هوى حزبى»! وأننا شوهنا حرب الاستنزاف، وقللنا من شأن إغراق المدمرة إيلات! وكل ذلك افتراء لا يشير لشىء الا إلى أن السفير أحمد ماهر يقرأ التاريخ بعين ويغمض العين الأخرى!.

فقد أشدنا بإيجابيات ثورة يوليو وأدنّا سلبياتها، وفقا للمنهج العلمى الصحيح. وما كتبناه عن حرب الاستنزاف لم يتحدانا فيه أحد، فلم يزعم أحد أن حرب الاستنزاف قد استنزفت إسرائيل وإنما استنزفت مصر، وكان دفاع البعض عنها بذكر إيجابياتها فى تدريب الجيش المصرى! وهو ما لم ننكره بحال، وكان دفاعنا أقوى، ففى صفحة ١٨٦ ـ ١٨٧ من الجزء الأول من كتابنا «تحطيم الآلهة» قلنا بالحرف الواحد : «كانت حرب الاستنزاف حربا مشرفة لمصر وللجيش المصرى،فقد أتيحت للجيش المصرى فيها

فرصة القتال ومواجهة العدو الإسرائيلى بكفاءة، والتعامل معه بفاعلية، رغم التفوق الإسرائيلى الجوى.. إلى آخره».

ولكن مشكلة البعض أنهم يتصورون أن كتابة التاريخ المصرى يجب أن تنصب على ذكر الإيجابيات، وتغفل السلبيات! ويخلطون بذلك بين كتب التاريخ وكتب التربية الوطنية!.

أما ما ذكره السفير أحمد ماهر من أننا قللّنا من شأن إغراق المدمرة إيلات! فواضح أنه لم يقرأ حرفا مما كتبناه عنها، فقد كنت المؤرخ الوحيد الذى كشف عن بطولة إغراق إيلات، وبطولة ضباط وجنود البحرية المصرية.

وإذا كان الضوء الذى ألقيته على هؤلاء الأبطال قد جاء أسطع من الضوء الذى ألقيته على الرئيس الراحل عبدالناصر، فعذرى أنى مؤرخ أرسم صورة الحدث التاريخى كما حدث، وليس كما يود البعض أن يحدث!

درس لهواة كتابة التاريخ*

لم أكن أتصور أن ينبعث الصراع الحزبى القديم فى عهد الملكية من جديد بعد مرور أربعين عاماً على قيام ثورة يوليو، بعد أن كان الظن أنه دخل فى ذمة التاريخ! والأغرب من ذلك بكثير أن ينبعث بمثل هذه الحدة والاستعار إلى حد اتهام وطنى مصرى بالخيانة الوطنية لمجرد أنه ساهم فى إعادة الحياة الدستورية بعد أربع سنوات كاملة من الحكم المطلق للقصر، وهو أمين عثمان باشا.

والأكثر غرابة أن نرى منطق القصر الملكى فى عهد الملك المخلوع فاروق مازال يجد من يدافع عنه من أبناء هذا البلد فى العهد الجمهورى! وهو المنطق الانقلابى الذى يبيح الانقلاب على الدستور، وتزوير الانتخابات، ورفع شعار الملك يملك ويحكم بدلاً من شعار الملك يملك ولا يحكم، واعتبار الملك مصدر السلطات بدلا من المبدأ الدستورى: الأمة مصدر السلطات.

* أكتوبر والأهرام فى ٢٧ و٢٨ مارس ١٩٩٩

ماهذا ياسادة؟ هل اختلت المعايير إلى هذا الحد؟ وهل ترون العمل من أجل عودة الحكم الدستورى خيانة وطنية، وحكم الشعب بالحديد والنار والإرهاب هو أنموذج الوطنية الأمثل؟

هل نسى شعبنا حكم السعديين الإرهابى حتى يأتى اليوم من يدافع عنهم ويصفهم بالوطنية ويسب الوطنية من وزير وفدى كان عضوا فى وزارة دستورية تولت الحكم بإرادة الشعب فى انتخابات حرة، ولم تتوله بإرادة ملكية وانتخابات مزورة مثل حكومات السعديين!

هل نجد اليوم من يجرؤ على اتهام وزير، اختاره مصطفى النحاس، بالخيانة الوطنية، ويبرر انقلاب السعديين على ماضيهم وعلى الوفد وعلى زعيمهم مصطفى النحاس، بحجج بالية أثبت فسادها حكمهم الفاسد، الذى استمر بفضل مساندة القصر الملكى، ستة أضعاف حكم الوفد صاحب الأغلبية الشعبية؟

إن المقال الذى كتبه الدكتور شامل أباظة فى الأهرام يوم ٦ مارس ١٩٩٩ تحت عنوان «التاريخ ليس صلصالا فى يد المؤرخين» أصابنى بدهشة عميقة. فالدكتور كاتب المقال ليس مؤرخا ولايعرف أبجدية منهج البحث العلمى التاريخى، ولايعرف إذا كان التاريخ علما أو فنا أو أدبا أو أساطير، كما لايعرف ماينتمى إلى الحقائق التاريخية الثابتة وماينتمى للخيال القصصى، وكل معلوماته فى التاريخ هو مايقرؤه فى الصحف، دون أن يعنى نفسه بمعرفة المصدر والأسانيد التاريخية والوثائق والمصادر الأولية والمراجع والمنهج العلمى ولا المنظور التاريخى.. إلى غير ذلك، ومع ذلك فإنه يبيح لنفسه أن يلقن أستاذا للتاريخ ـ له أكثر من ستين مؤلفاً فضلا عن عشرات البحوث التاريخية ـ درساً فى التاريخ، ويتصور أن

التاريخ «صلصال» يشكله المؤرخ كما يشاء، كما لو كان قصة من قصص الخيال، أو سيناريو فيلم سينمائى فيقلب الأبطال خونة، والخونة أبطالا، ويقلب الهزائم انتصارات، والانتصارات هزائم، ويصور الأحداث وفقا لخياله المنحاز وأهوائه الشخصية وليس وفقا لما وقعت بالفعل، ويحرف فى التاريخ كما يشاء دون حساب! وينسى سيادته أن التاريخ هو استخلاص الحقائق الثابتة من ركام الأكاذيب والافتراءات والأوهام والأساطير، وهو مايتم بمنهج علمى صارم وجهد شاق.

ومن هنا كانت سقطاته الغريبة التى سببها عدم علمه بحقائق التاريخ، مع أنه لو عنى نفسه بقراءة الدراسات التاريخية العلمية المنشورة حول الموضوع، قبل أن يغامر بزج نفسه فى حوار لم يتعرض أحد له فيه بحرف، ولم يدعه أحد للمشاركة فيه، لكفى نفسه هذا الدرس الذى ألقيه عليه وأنا كاره ـ من باب الحرص على أن يعرف شعبنا تاريخه على حقيقته وليس كما يزوره المزورون!

لقد زعم الدكتور كاتب المقال أن أسباب الخلاف بين الدكتور أحمد ماهر والوفد ترجع بصفة خاصة إلى اعتراضه على إسناد عملية تعلية خزان أسوان بالأمر المباشر بدلا من طرحها فى مناقصة عالمية! وقد خلط بذلك بين الدوافع والذرائع! أما الدوافع فهى استبعاد مصطفى النحاس محمود فهمى النقراشى ـ صديق أحمد ماهر ـ من الوزارة، عندما أعاد تأليفها بمناسبة تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية، وقد استبعد معه كلا من محمد صفوت باشا ومحمود غالب باشا وعلى فهمى باشا، وأدخل بدلهم أربعة جددا هم: محمود بسيونى، محمد محمود خليل، ومحمد صبرى أبو عليم، وعبد الفتاح الطويل.

وأما الذرائع فهى التى تلت هذا الطرد والاستبعاد، عندما نشر أحد الوزراء المستبعدين، وهو محمود غالب باشا، بياناً مطولاً فى الأهرام، زعم فيه أن استبعاده يرجع إلى عدم نزاهة الحكم! وأنه يتعلق بمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان، الذى زعم أن حكومة الوفد اختارت شركة معينة لتنفيذه دون مناقصة، أرادت الارتباط معها قبل العرض على البرلمان!

وقد ثبت أن هذا كله كذب فى كذب، وجزء من مؤامرة ضد مكرم عبيد بالذات ومعه عثمان محرم وزير الأشغال ودمغهما بالفساد وعدم النزاهة، للتخلص من مكرم عبيد ـ الرجل الثانى فى الوفد ـ وإفساح السبيل لأحمد ماهر وصديقه النقراشى للتقدم إلى الصف الثانى.

ومن المحزن أن مكرم عبيد نفسه لجأ إلى هذه الحيلة عندما خرج من الوفد فى عام ١٩٤٢ بكتابه الأسود الذى أراد به تلويث مصطفى النحاس نفسه، وانضم بذلك إلى من أراد تلويثه فى عام ١٩٣٧ تحت لواء الملك فاروق، فجازى بذلك مصطفى النحاس جزاء سنمار! ولكن هذا كان جزءا من الحياة الحزبية فى ذلك الوقت عندما كان القصر يكون مركز ثقل وقوة خطيرا بصلاحياته التى انتزعها فى دستور ١٩٢٣، والتى أتاحت له إفساد الحياة السياسية.

وكان من الممكن إصلاح هذه الحياة السياسية بعد أن خلعه ضباط يوليو من الحكم، لو أنهم اكتفوا بذلك وعادوا إلى ثكناتهم، كما كان يدعو بعضهم مثل خالد محيى الدين ويوسف صديق ومحمد نجيب، ولكنهم آثروا البقاء، والاستيلاء على كل السلطات، والتحكم فى مصير الشعب المصرى، وإفساد الحياة السياسية إفساداً شاملاً لم يسبق له مثيل.

على كل حال فقد ثبت كذب مجموعة النقراشي وأحمد ماهر! فمن الوثائق التى نشرت فى ذلك الحين ثبت أن الأدوار الأولى لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان لم تتم فى عهد حكومة الوفد، وإنما تمت فى عهد الحكومة التى سبقتها وهى حكومة نسيم باشا، وقد شكلت هذه لجنة فنية توصلت إلى اتفاق مع الشركة الكهربائية البريطانية، شمل جميع الشروط الفنية والمالية ـ أى أن الأمر كان فى حكم الانتهاء!

وقد كان هذا الاتفاق هو الذى وجدته حكومة الوفد عند وصولها إلى الحكم، فلم تقف عند هذا الحد، وإنما دخلت فى مفاوضات جديدة مع الشركة حصلت بمقتضاها على مكاسب مهمة بالنسبة للمشروع، منها طرح ثلاثة أرباعه فى مناقصة، أما الربع الباقى الذى رأت الشركة تعذر المناقصة فيه، فيعرض على خبير عالمى للاستشارة لبحث ما إذ كانت تكاليفه مقدرة على أساس معقول، ثم يعرض المشروع بأكمله على خبير عالمى آخر لبحثه من ناحية سلامة الخزان. ولم تقتصر الوزارة الوفدية على المشروع، بل توسعت فى بحث إنشاء مصانع للحديد والمفرقعات، وتنازلت الشركة عن مبلغ ١٦٧ ألف جنيه فرق الأسعار، وأكثر من ذلك أن حكومة الوفد اشترطت عرض المشروع على البرلمان للموافقة عليه. وعندما تذرع غالب باشا بضرورة عرض المشروع على خبيرين بدلا من خبير واحد، اقترح مكرم عبيد عرضه على ثلاثة خبراء لإزالة اعتراضه!

وتم الاتفاق على إعداد صيغة كتاب إلى الشركة بهذا المعنى، اشترك فى وضعه غالب باشا نفسه، وأحمد ماهر، ومكرم عبيد، وتم ذلك فعلا، وبه أصبح القرار إجماعيا.

هذه هى قصة مشروع كهرباء خزان أسوان التى اتخذتها مجموعة أحمد ماهر والنقراشى ذريعة للانقلاب على الوفد! وبالتالى لم يكن للدكتور شامل

أباظة أن يلمح بها فى دفاعه عن أحمد ماهر باشا لتبرير انقلاب أحمد ماهر والنقراشى على الوفد! لأن هذا التلميح ينسحب على حكومة مصطفى النحاس التى استبعدت الوزراء المنشقين.

على أن الدكتور شامل أباظة يزعم أن انشقاق أحمد ماهر باشا إنما كان ـ حسب كلامه بالحرف الواحد ـ «لتمسك أحمد ماهر بضرورة إقامة حياة سياسية سليمة»! فهل هذا معقول؟ وهل درس سيادته تاريخ وزارات السعديين قبل أن يطلق هذا الزعم الكبير ليدلل لنا على نوع الحياة السياسية السليمة التى كان أحمد ماهر باشا يتمسك بإقامتها؟ أو أنه يشكل تاريخ مصر حسب هواه؟

لقد تولىٰ السعديون الحكم فى المدة من يونيه من عام ١٩٣٨ إلى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ فيما عدا عشرة أشهر من سبتمبر ١٩٤٠ إلى يولية ١٩٤١، عن طريق انتخابات مزورة ورغم إرادة الشعب! فهل هذه هى الحياة السياسية السليمة التى كان أحمد ماهر يتمسك بها؟

ومع ذلك خرج بأكذوبة أن النحاس تولى الحكم على أسنة حراب الإنجليز عندما أجبر الإنجليز فاروق على إعادة الحياة الدستورية بسبب ميوله المحورية ومظاهرات إلى الأمام يارومبل، واضطر إلى مناشدة مصطفى النحاس «أن يتقدم لإنقاذ الموقف»! أى لإنقاذ عرشه ـ وفقاً لما ورد بالنص فى خطاب تأليف الوزارة.

وقد استمر حكم السعديين بعد إقالة وزارة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ حتى يوليه ١٩٤٩، بدون انقطاع، بواسطة انتخابات مزورة أهدرت فيها الإرادة الشعبية كلية على الرغم من عدم وجود مبرر لذلك لامتناع الوفد عن

دخولها، فعلى حد قول الرافعى «تدخلت الحكومة فى كثير من الدوائر لإنجاح مرشيحها أو من رضيت عن ترشيحهم».

وفى عهد حكم السعديين حدثت حادثة كوبرى عباس الشهيرة، عندما قامت مظاهرة من طلبة جامعة القاهرة «فؤاد الأول وقتذاك» سارت قاصدة قصر عابدين تهتف بالجلاء ولا مفاوضة إلا بعد الجلاء، فتصدت لها قوات النقراشى باشا بالضرب بالعصى الغليظة بقسوة متناهية، وأسفر التصادم عن إصابة نحو ٨٤ من الطلبة إصابات بليغة ـ وفقا لما أورده الرافعى عنه، الذى لم يجد مبررا لما فعلته الحكومة قائلا: «كان واجبا ترك الطلبة يذهبون إلى قصر عابدين، إذ لم تكن هتافاتهم عدائية للحكومة»! وقد استمر تصدى حكومة النقراشى لمظاهرات الطلبة الوطنية بدون مبرر، فكما يقول الرافعى: «كانت فى الحق مظاهرات سلمية بريئة لايراد منها إلا إعلان السخط على الاحتلال وسياسته، ولو لم يمنعها البوليس لانتهت بسلام، ولكن التصدى لها بالقوة أدى إلى هذه النتائج المؤلمة.. ثلاثة من القتلى فى الإسكندرية، وثلاثة فى الزقازيق، وواحد فى المنصورة»!

وفى عهد حكومة السعديين وقع الصدام التاريخى بينهم وبين الاخوان المسلمين، الذى فجر موجة من القتل والإجرام لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر، وافتتح فيه السعديون معسكرات التعذيب التى كانت مقدمة عهد التعذيب فى عهد عبد الناصر، وقد أطلقت عليها الصحف المصرية وقتذاك اسم «معتقلات السعديين النازية» ومنها معسكر الطور. ونشرت خطاب الأستاذ البهى الخولى المدرس بالأزهر إلى ابنه يصف فيه كيف ضرب وجلد على قدميه وساقيه وفخذيه وظهره حتى كانت الدماء تسيل منه، فيجره الزبانية فى ممرات السجن! وعرف الناس كيف كان رئيس الوزراء

السعدى إبراهيم عبد الهادى يقابل المتهمين ويستوثق منهم من أن البوليس قام «بتوضيبهم» قبل أن يستجوبهم! وفى المحاكمات التى جرت فى قضيتى مقتل النقراشى والشروع فى اغتيال حامد جودة، وقف أحد المتهمين بجلسة ١٧ ديسمبر ١٩٤٩ يعدد صنوف التعذيب التى كانت تمارس ضدهم بعشرة صنوف: الضرب بالعصى على القدمين، والضرب بالكرابيج على القدمين والظهر، وهتك العرض له ولجميع عائلته! والكى بالنار وبالسجاير، وخلع الأظافر، ونتف رموش العين، وتشريد الأهل، واعتقال الأقارب، والقتل وإخفاء الجثة فى مكان مجهول! كما شهد متهم آخر بارتكاب الجنود معه الفحشاء! وكتب المجاهد الفلسطينى محمد على الطاهر فى مذكراته «معتقل الهاكستب» يقول: «إنه لافرعون ولا نيرون، ولا الحجاج ولا الحاكم بأمر الله، تجاسروا على ارتكاب ما اجترحه إبراهيم عبد الهادى وحزبه وأحلافه فى حكم مصر وإذلالها وإهانتها، والتنكيل بالأبرياء من أهلها وساكنيها ودوس القوانين والدساتير الأرضية وأحكام الكتب السماوية، والاعتداء على الحرمات والأعراض، ودوس الحريات الخاصة والعامة، وإهدار حقوق الإنسان»!

ولم يدر المجاهد الفلسطينى محمد على طاهر أن مافعله السعديون كان مجرد بروفة لمسرحية التعذيب فى عهد عبد الناصر! ولكن السعديين على كل حال هم الذين فتحوا ملف التعذيب لخصومهم السياسيين فى تاريخ مصر ال حديث!

يجب على الدكتور شامل أباظة - إذن - ألا يبرر انشقاق أحمد ماهر على الوفد وزعامة مصطفى النحاس بأنه كان «لتمسك أحمد ماهر بضرورة إقامة حياة سياسية سليمة»! وكان عليه أن يدرس تاريخ السعديين قبل أن يكتب هذه العبارة الغريبة!

بقى دفاع الدكتور شامل أباظة عن أحمد ماهر وعضويته المختلفة فى إدارات الشركات الأجنبية، فقد رأيته يقحم شركات أحمد عبود باشا بقوله: «ولعل الدكتور رمضان يقصد بها شركات عبود باشا؟ ولكن الدكتور شامل يقصد بالذات «شركة بواخر البوستة الخديوية» ومن هنا، لأنه يلومنى لأننى لا أرجع لمذكرات الدكتور هيكل الذى يصفه بأنه «شاهد عيان مشهود له بالصدق والأمانة»! فإنى سوف أستعين بما كتبه الدكتور هيكل عن واقعة هذه الشركة «بما هو مشهود له بالصدق والأمانة»!

يقول الدكتور هيكل إن الدكتور أحمد ماهر حين كان وزيراً للمالية (من يونيه ١٩٣٨ إلى أغسطس ١٩٣٩)، عرض منح شركة بواخر البوستة الخديوية إعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف جنيه (أى بعملة عام ١٩٣٨)! فاعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية، وإنما هى شركة إنجليزية فعلاً، وإن كانت مصرية قانوناً، وكانت تتستر وراء اسم أحمد عبود باشا! وقد دفع أحمد ماهر باشا هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل، كما أنها مصرية بالقانون! وللوقوف على الحقيقة فى هذا الأمر عهد مجلس الوزراء إلى سابا حبشى بك وزير التجارة والصناعة، أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه. وقام سابا بك بهذا البحث وانتهى من عرضه إلى أنه اقتنع بأن الشركة ليست مصرية وبالفعل، وإن اتسمت بظاهر من المصرية، وأنها لذلك لاتستحق أن تعاونها المالية المصرية!

هذا بعض ماكتبه الدكتور هيكل عن هذه الواقعة وبه أختم الرد الموجز على أحد هواة كتابة التاريخ، الذين يريدون أن يناطحوا أساتذة التاريخ وهم مجردون من أبسط أدوات المعرفة التاريخية والتحقيق التاريخى والمنهج العلمى!

(ا) الديمقراطية الصحيحة والديمقراطية الشوهاء!*

فيما يبدو أن الحوار الدائر بينى وبين البعض حول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وما أظهرته من حقائق هذا الحادث، بعيداً عن التضليل الذى مارسه القصر وأنصاره فى ذلك الحين، لتصوير الحادث فى شكل مؤامرة بين مصطفى النحاس والسفير البريطانى،كان الوسيط فيها أمين عثمان باشا ـ هذه الحقائق التى أظهرتها لوضع الحادث فى إطاره التاريخى الصحيح، قد أخذت تستفز الكثيرين للرد.

فقد وصلنى الخطاب الآتى :

«تابعت مقالاتكم عن حادث ٤ فبراير، وما تضمنته من نقد للمرحوم الدكتور أحمد ماهر باشا، وما تضمنته أيضاً من دفاع عن المرحوم أمين عثمان باشا ودوره ـ السلبى أو الإيجابى ـ فى أحداث تلك الأيام

«وأرجو أن تسمحوا لى بالتعليق على ما كتبتم، والذى ألخصه فى النقاط الآتية:

---

* الوفد فى ٢٢ مارس ١٩٩٩

«أولاً: إن النقد الدائم للحقبة الليبرالية فى مصر، والتى تقل قليلاً عن الثلاثين عاماً (٢٣ ـ ٥٢) ـ بحلوها ومرها ـ لا يخدم قضية الديموقراطية بصفة عامة، وإنما هو يفتح الباب أمام أعداء الديموقراطية للتدليل على فشلها، وهو زعم غير صحيح على إطلاقه، رغم بعض السلبيات التى ظهرت فى تلك الفترة. وميزة الديموقراطية أنها قادرة ـ ومن داخلها ـ على تصحيح سلبياتها.

«ثانياً: إن الوثائق البريطانية، وإن كانت تصلح دليلاً على موقف سلطة الاحتلال ووجهة نظره، فإنها لا تصلح ـ ولا ينبغى أن تكون ـ دليلاً على مواقف القوى الوطنية المصرية أو نواياها.

«بل إنه كلما تحاملت تلك الوثائق على زعيم مصرى، كان ذلك هو الدليل على صدق وطنيته وإخلاصه.

«ثالثاً: إن العمل السياسى فى دولة مستعمرة ـ أو على الأقل لم يكتمل استقلالها ـ لابد أن يكون موضعاً لاجتهادات مختلفة، قد يميل بعضها إلى التشدد، بينما يميل البعض الآخر إلى المرونة، وكلها اجتهادات فى صالح القضية الوطنية، ومهما كان رأى سلطات الاحتلال بشأنها. فليس فى السياسة قوالب جامدة يصنف بعضها تحت عنوان «الخيانة»، والبعض الآخر تحت مسمى «الوطنية».

«رابعاً: إنه ترتيباً على ما تقدم، فإن وضع حادث ٤ فبراير عام ٤٢ فى إطاره الصحيح يجعلنا نرى الصورة كما يلى:

«١ ـ الملك، وهو فى أوج شعبيته عام ١٩٤٢، يتلقى إنذاراً من سلطة الاحتلال بتكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة، وإلاً فإن الملك سوف يتحمل التبعات. والتبعات معروفة، وإن لم يحددها الإنذار.

«٢ـ والملك ـ فى بادرة ديموقراطية صحيحة ـ يستدعى زعماء الأحزاب القائمة جميعاً للتشاور بشأن ذلك الإنذار، بما فيهم النحاس باشا وأحمد ماهر.

«٣ـ وفى ذلك الاجتماع، ومن واقع الوثائق المصرية ـ وليس البريطانية ـ ينقسم الرأى بين الزعماء فى ثلاثة اتجاهات: أولها يقول برفض الإنذار البريطانى مهما كانت النتائج. والثانى يتبنى فكرة أن يشكل النحاس باشا وزارة قومية من مختلف الأحزاب، لمواجهة الموقف المتأزم، وحجتهم فى ذلك أن يكون النحاس قد كلف بتشكيل الوزارة، استجابة للملك، وفى نفس الوقت لا يكون تشكيله للوزارة خضوعاً كاملاً للطلب البريطانى. أما الفريق الثالث: فقد رأى أن يكلف الملك النحاس باشا بتشكيل الوزارة، فيعتذر النحاس باشا عن قبول التكليف. وبذلك يكون الملك قد استجاب للإنذار، لكن الرفض قد جاء من النحاس باشا ذاته.

«أما النحاس باشا، فقد كان اجتهاده ـ وهذا حقه ـ أن رفض الإنذار سوف يؤدى إلى عزل الملك، وهو ـ كما أعلن ـ حريص على تجنيب الملك هذا المصير. وأضاف النحاس باشا أنه مُصِرٌ على تشكيل وزارة وفدية «خالصة» بنص تعبيره.

«ولا يمكن أن يكون هذا الموقف معاديا للملك، كما لا يمكن أن يدل على الرغبة فى الإيقاع به.

خامساً: إذا كان هذا هو رأى النحاس باشا ـ أو اجتهاده ـ وهو حقه الذى لا ينازعه فيه أحد، فكيف يمكن أن ننكر على أحمد ماهر اجتهاده هو الآخر الذى ذهب فيه إلى أن تشكيل الوزارة ـ بهذا الشكل، وفى تلك

الظروف - إنما يكون قد تم بضغط من أسنة الحراب البريطانية - بنص تعبيره أيضاً؟.

«فمادمنا قد احترمنا اجتهاد النحاس باشا، فمن الواجب - ومن العدل - أن نحترم اجتهادات الآخرين.

«سادساً: إن انشقاق بعض رجال الأحزاب السياسية عن أحزابهم - في النظم الديموقراطية، هو ظاهرة طبيعية، بل هو ظاهرة صحية تتسع له طبيعة الأنظمة الديموقراطية بما تحتويه من حرية الرأى، وتنوع الاجتهاد. فتلك الأنظمة تختلف عن الشمولية التي لا تعرف القوالب الجامعة، وتعتبر كل خروج على الزعامة خروج على الوطن ذاته.

«وإذا كان أحمد ماهر والنقراشي قد خرجا - من منطلق ديمقراطي - على زعامة النحاس، ولهما أسبابهما، فقد تبعهم في ذلك مكرم عبيد وجماعته، كما سبقهم في ذلك عدلي يكن ومحمد محمود وغيرهما، فلا يمكن أن يدعى أحد من الخارجين - أو الباقين - أنه وحده الذي يحتكر الحقيقة، أو أنه - وحده - الذي يعرف طريق الصواب. فالعمل الوطني مجرد اجتهاد يعرف ألواناً كثيرة إلى جانب الأبيض والأسود.

سابعاً: وفي ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ استولى العسكريون على الحكم، وعبثوا بالتاريخ كما شاء لهم العبث، ولطخوا سمعة الوطنيين بالحق وبالباطل، لكن يدهم لم تمتد إلى تمثال أحمد ماهر القائم - حتى الآن - في مكانه المطل على كوبري الجلاء.

ولو كان تاريخ أحمد ماهر تشوبه أدنى شائبة، لامتدت إلى تمثاله يد العبث، كما امتدت إلى تماثيل أخرى شوه العسكريون سمعة أصحابها وانتزعوها من أماكنها ظلماً وعدواناً.

ثامناً: وفى ظنى أن الوقت قد حان التوقف عن اجترار الماضى، بإيجابياته وسلبياته، والالتفات إلى مستقبل ديموقراطى أفضل، يتجنب سلبيات الحقبتين الليبرالية والشمولية على سواء. وفى سبيل بلوغ هذا الهدف فليتنافس المتنافسون.

والسلام عليكم ورحمة الله

أحمد طلعت المحامى»

هذا هو الخطاب الذى وصلنى من السيد أحمد طلعت، وقد نشرته بحذافيره دون أى حذف أو ابتسار، ودون أن أقطعه بأى تعليق، لكى أحتفظ له بتأثيره الذى يريد كاتبه أن يوصله إلى القراء، احتراماً لروح الاعتدال التى تقود صاحبه، والتى نأت به عن التهجم على أحد من السياسيين الذين كان لهم دورهم فى الحادث، ورمى بعضهم بالخيانة الوطنية!

وأود أن أؤكد للسيد كاتب الرسالة أن وجهة النظر التى سطرها فى خطابه عن الحادث، لا تتطابق مع الحقائق التاريخية المستقاة من الوثائق التاريخية الأصلية، ومن الظروف الدولية والمحلية؛ وإنما هى تعبر عن وجهة نظر الحزب السعدى، الذى ألفه المرحومان الدكتور أحمد ماهر، والنقراشى، والتى كان سيادته يؤمن بها بدليل أنه أصبح رئيساً للشباب السعدى فى ذلك الحين.

وتصورى الشخصى أنه لو كان قد عرف حقائق هذا الحادث كما تشهد به الوثائق التاريخية، فلعله كان قد غير رأيه، وعاد إلى حجر الوفد بدلاً من الانسياق وراء الكبار، الذين كانت لهم مصالحهم الخاصة فى تصوير الحادث فى الشكل الذى ساقه فى خطابه السالف الذكر!

ونظراً لأن تعليقى على كل نقطة من النقاط التى أثارها يكفى فى حد ذاته لرسم الصورة الواقعية للحادث، بعيداً عما صوره به زعيما الحزب السعدى فى ذلك الحين، وهما الدكتور أحمد ماهر والنقراشى، وقد يقتلع من ذهنه ما ظل يعتقده على مدى شبابه وشيخوخته، فليسمح لى بأن أختلف معه حول مقولته «إن النقد الدائم للحقبة الليبرالية فى مصر لا يخدم قضية الديموقراطية بصفة عامة، وإنما يفتح الباب أمام أعداء الديموقراطية للتدليل على فشلها .

ففى الحقيقة إن العكس هو الصحيح، لأن النقد الموضوعى الذى يستند إلى الحقائق وإلى الوثائق يخدم فى كل الأحوال قضية الديموقراطية.

وعلى سبيل المثال فلم يقل نظام يوليو ١٩٥٢ أنه نظام دكتاتورى» وإنما كان يردد على الدوام أنه يطبق الديموقراطية الصحيحة» وهى الديموقراطية الاجتماعية! أى الديموقراطية التى تجعل الحكم فى يد تحالف قوى الشعب العاملة، وليس فى يد الطبقة المستغلة - يقصد بها طبقة ما قبل الثورة!

هذه المغالطة نفسها هى التى استخدمها الدكتور أحمد ماهر باشا وهو ينقض على الديموقراطية، عندما اتهم حكومة الوفد بالبلشفية فى تبرير اختلافه معها، بسبب ما أسماه بإغداقها النعم على العمال حتى أبطرتهم وجرأتهم على الإخلال بالنظام، واعتبر استجابتها لمطالب الطوائف من باب الضعف والخنوع! (انظر فى ذلك خطاب الدكتور أحمد ماهر فى الهيئة الوفدية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧).

لقد اتخذ الدكتور أحمد ماهر من موقف الوفد إلى جانب الطبقة العاملة ذريعة للانقضاض على الديموقراطية بالاتفاق مع القصر - تماما كما اتخذ

نظام يوليو من موقفه إلى جانب ما أسماه بـ «تحالف قوى الشعب العاملة» ذريعة للانقضاض على الديموقراطية، مع تبادل فى المواقف، فقد كان نظام يوليو يضلل الشعب المصرى عندما زعم أنه سبق عصره إلى إنصاف الطبقة العاملة، لضرب الديموقراطية، فى حين كان خروج أحمد ماهر على الوفد بسبب إنصاف الوفد للطبقة العاملة!

ومن هنا فإننا إذا أثبتنا أن نظام ثورة يوليو لم يكن نظاماً ديموقراطياً فإننا نكون قد خدمنا الديموقراطية الصحيحة، وإذا نحن - بالمثل - أثبتنا أن نظام القصر الذى كان الدكتور أحمد ماهر يدور فى فلكه، لم يكن نظاماً ديموقراطيا، فإننا نخدم قضية الديموقراطية.

على أن االسيد كاتب الرسالة يتصور أن نظام ما قبل ثورة يوليو كان نظاماً ديموقراطيا ناجحاً! وأن نقد هذا النظام يفتح الباب لأعداء الديموقراطية للتدليل على فشلها! وفى الواقع أنه كان نظاماً فاشلا باعتراف أصدقاء الديموقراطية وأعدائها! إذ كيف يكون نظاماً ناجحاً، ولم يحترم رأى الأغلبية الشعبية إلا مرغماء وبتهديد من قوى الاحتلال عندما شعرت بأن عدم احترام القصر الملكى رأى الأغلبية الشعبية يعرض مصالحها للخطر!

فلم يكن تدخل الإنجليز فى حادث ٤ فبراير لإجبار القصر الملكى على احترام رأى الأغلبية الشعبية وإعادة الحياة الدستورية، هو الأول من نوعه كما يتصور البعض ممن لا يعلمون! - وإنما سبقه تدخل مثيل فى عام ديسمبر سنة ١٩٢٥، عندما أجبر المندوب السامى اللورد لويد الملك فؤاد على إقالة حسن نشأت باشا، رئيس الديوان الملكى بالنيابة، وعلى إعادة الحكم الدستورى، عندما زاد السخط الشعبى إلى حد يهدد مصالح بريطانيا!

وقد استقبل هذا التدخل البريطانى بابتهاج كبير فى البلاد - كما يقول الرافعى - «ولم يخفف من هذا الابتهاج» - كما يقول - «أن جاء بناء على التدخل البريطانى، لأن الشعب ليس مسئولا عن هذا التدخل، وإنما المسئول عنه هو السراى. وليس من العدل ولا من الانصاف أن يتحمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك فى وقوعها، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها. وليس مطلوباً من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية أخطاء السراى، أو فى سبيل عودة الحكم المطلق»!

ثم يقول الرافعى: «لقد كان الأكرم للسراى وللبلاد أن يكون ذلك تحقيقاً لرغبة الرأى العام، لابناء على التدخل البريطانى، ولكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة أو الكرامة القومية. فالقاعدة عند السراى أنها لم تكن تكترث لإرادة الشعب، ولا تحسب له حساباً».

ومن هنا فإننا نقول عن ايمان: «إن النقد الدائم لحقبة ما قبل نظام يوليو، وإثبات أن النظام السياسى الذى سادها لم يكن نظاماً ديموقراطيا صحيحاً، يخدم تماماً قضية الديموقراطية، وإلا تصور شعبنا أن النظام الديموقراطى الصحيح هو النظام الذى يحكم فيه القصر الملكى وأنصاره ورجاله ٢١ عاما، ويحكم حز ب الأغلبية سبع سنوات فقط من ٢٨ عاماً، كما حدث مع الوفد!

دور الأخوين على وأحمد ماهر فى تخريب الحياة الدستورية! ـ السفير البريطانى يحذر أحمد ماهر من العمل كأداة فى يد القصر*!

فى مقالنا السابق كنا قد أثبتنا خطأ الفكرة التى نقول إن النقد الدائم للحقبة الليبرالية السابقة على ثورة يوليو، لا يخدم قضية الديموقراطية، وإنه يفتح الباب لأعداء الديموقراطية للتدليل على فشلها! وقلنا إن الخطأ الحقيقى هو فى الدفاع عن تلك الديموقراطية الشوهاء التى سمحت للقصر الملكى فى مصر بأن يحكم ٢١ عاماً من ٢٨ عاماً هى عمر الحياة الدستورية، ويحكم الوفد، الذى هو حزب الأغلبية الشعبية، سبع سنوات فقط!

وفى الحقيقة أنه إذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد أتت بنظام ديموقراطى مزيف، وأرست دكتاتورية ثقيلة على البلاد، فإن هذا لا يدعو إلى الدفاع عن نظام ما قبل ثورة يوليو، أو الكف عن نقده، لأن فشل ذلك النظام الملكى هو الذى مهد الطريق لثورة يوليو وأعطاها الذرائع للانقضاض على الحياة الديموقراطية

* الوفد فى ٢٩ مارس ١٩٩٩

بحجة أن النظام الليبرالى لا يصلح لمصر! والانطلاق من ذلك إلى فرض دكتاتوريتها الثقيلة على البلاد وامتهان حقوق الإنسان.

ولقد كان مما استلفت نظرنا فى خطاب السيد أحمد طلعت المحامى، التى نشرنا نصه فى مقالنا السابق، هو قوله إن الوثائق البريطانية لا تصلح، ولا ينبغى أن تكون دليلاً على مواقف القوى الوطنية المصرية أو نواياها!

وهذا القول يفترض أن المؤرخ يأخذ بما أوردته الوثائق البريطانية - أو غيرها - كقضايا مسلما بها، ولا يخضعها للفحص التاريخى! وهو خطأ بالغ، فالوثائق البريطانية، مثلها فى ذلك مثل الوثائق المصرية أو الوثائق الأجنبية الأخرى، لا تعدو أن تكون مصدرا قد يحتمل الصدق وقد يحتمل الكذب، ومهمة المؤرخ هى فرز ما هو صادق مما هو كاذب.

وبالنسبة للفترة الزمنية التى انشق فيها الدكتور أحمد ماهر والنقراشى عن الوفد، فإن مصلحة السلطات البريطانية على الدوام هى فى ألا تقوم فى مصر ديموقراطية صحيحة، لأن الديموقراطية الصحيحة معناها أن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال انتخابات حرة، ومثل هذه الانتخابات تأتى عادة بالوفد، المناضل الصلب عن الحقوق الوطنية، والذى يستطيع أن يحاسب إنجلترا عن تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ . ومن هنا فإن انشقاق الوفد هو عادة فى مصلحة بريطانيا، لأنه يضعف من شعبيته، ويضعف بالتالى من قوته.

ولكن الخطر النازى غير الموقف، وجعل السفير البريطانى السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) يتابع الصراع بين الوفد والعرش، وكذلك الانقسام الذى كانت تبدو بوادره فى الوفد - بنظرة قلق، خشية تزعزع

الموقف السياسى فى مصر على نحو يؤثر على مصالح بريطانيا ـ وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك وأجبر بريطانيا على التدخل فى حادث ٤ فبراير، خصوصاً وكان معروفا اتجاهات فاروق المحورية مع على ماهر.

وبالتالى فإن لقاءات السفير البريطانى مع أطراف النزاع الداخلى، التى كان يرسل بخبرها إلى وزير خارجيته فور حدوثها، هى مصادر تاريخية مهمة للغاية، من السذاجة تجاهلها بحجة أنها وثائق بريطانية! لأن معنى هذا الكلام تجاهل جميع الوثائق غير المصرية!

والأمر الذى تثبته الوثائق هو أن السفير البريطانى لم يكن فى موقف معادٍ للدكتور أحمد ماهر، بل كان يبذل مساعيه لإعادته إلى حظيرة الوفد، لكى يسلب من فاروق الأداة التى كان يعدها للانقلاب الدستورى، والتى كانت تقوم على حدوث انقلاب فى الوفد على زعامة مصطفى النحاس بقيادة الدكتور أحمد ماهر!

ففى رسالة لامبسون إلى حكومته يوم ١٩ ديسمبر ١٩٣٧، يذكر لامبسون أنه ضغط على الدكتور أحمد ماهر ضغطاً شديداً لكى ينضم إلى النحاس، وعلى أساس شروطه إذا اقتضت الضرورة! «وأكدت له على الأخطار الخارجية والمخاطر الجسيمة التى يرتكبها هذا الملك المنفلت العيار! وقد أبدى الدكتور أحمد ماهر إدراكه لهذين العاملين وقطع بضرورة تجنب العامل الأخير، ولكنه ـ مع ذلك ـ رفض تعديل موقفه (بخصوص الاشتراك فى الوزارة الوفدية)! وهنا ـ كما يقول لامبسون ـ «حذرته من المخاطرة بالعمل كأداة فى يد القصر، لإحداث انشقاق فى الوفد. فاعترف بأنه يدرك ذلك، وسلم بوجود خطر أكيد من انقلاب يحدثه القصر».

على أنه فى ذلك الحين كان على ماهر باشا يخبر شقيقه أحمد ماهر بأنه فى حالة ما إذا قرر الملك نهائيا عدم التعامل مع النحاس، فعلى أحمد ماهر أن يعد نفسه لتأليف وزارة «وفدية»!- وهو ما كان يعنى التخلص من مصطفى النحاس! وقد أجاب أحمد ماهر بأنه ليس لديه اعتراض على ذلك بشرط أن تكون جميع الطرق المؤدية إلى حل بين الملك والحكومة قد سدت نتيجة لعناد النحاس!

وهو ما حدث بالفعل، فقد أصر الدكتور أحمد ماهر على رفض الاشتراك فى الوزارة الوفدية تأهباً لاستلام زعامة الوفد! وعندما أحس النحاس بالمؤامرة، قرر عدم ترشيح أحمد ماهر فى رياسة مجلس النواب، ولكن أحمد ماهر اجتمع مع مكرم عبيد باشا فى بيت طاهر اللوزى بك، وأكد له إخلاصه للنحاس وتفضيله إياه على النقراشى، وكلفه بأن يبلغ النحاس ذلك. وحرصاً من النحاس على وحدة صف الوفد، وعدم إتاحة الفرصة للقصر لاستغلال أحمد ماهر- على حد قوله- قام بترشيحه لرياسة مجلس النواب، فنال أحمد ماهر بذلك أصوات كل من أصوات نواب الوفد ونواب القصر! وبلغ عدد الأصوات التى نالها ١٨٧ صوتاً!

على أنه بتلك الأغلبية الكبيرة تصور أحمد ماهر أنه سوف يستطيع انتزاع الزعامة من مصطفى النحاس! وقد قبل النحاس التحدى، فعقد الهيئة الوفدية البرلمانية يوم ٢٣ ديسمبر للفصل فى النزاع. وفى هذا الاجتماع كشف الدكتور أحمد ماهر عن الخطة فى إزاحة النحاس والحلول مكانه. فقد قال إنه يتصور موقف الملك حين يرى أنه لا يستطيع التعاون مع النحاس، فاستعمل حقه الدستورى فى إقالته، ثم أراد تمكين الأكثرية من الحكم تحقيقاً لروح الدستور (برياسة أحمد ماهر) «فإنها إن رفضت الحكم،

هيأت لجلالة الملك القول بأنها تسلك سبيلاً غير دستورية، إذ أنها تنشئ صلة شاذة بعمل معارضة فى ولاية الحكم، وتسوغ لجلالته الاتجاه إلى الأقلية، وما يترتب على ولايتها الحكم من حل للبرلمان والحكم من غير دستور!» .

على أن تهديد أحمد ماهر للنواب الوفدين بحل البرلمان وتسليم الملك الحكم للأغلبية، لم يرهب النواب، فقد فضلوا حل البرلمان على الخضوع لزعامة أحمد ماهر، إذ أدركوا أن وجود أحمد ماهر على رأس الوفد يعنى أن الوفد قد دخل فى جيب القصر الملكى وجيب على ماهر باشا، ولم يعد هو الوفد الذى عرفته الأمة! وقد كان موقف النواب الوفديين أشرف المواقف التى شهدتها الحياة النيابية المصرية، لأنها أنقذت الوفد من مخالب القصر، وأبقت له ماضيه وحاضره كأكبر حزب ليبرالى شهده تاريخ مصر.

وهكذا يفهم مما أوردته الوثائق البريطانية والمصرية معاً أن الدكتور أحمد ماهر كان يدرك تماماً المخاطر التى سوف تنشأ عن سقوط الحكم الدستورى فى وقت كان الموقف الدولى ينبىء بحرب عالمية ثانية. وهو ما لم يخفه السيرمايلز لامبسون، فقد حرص على أن يقابل على ماهر باشا (شقيق أحمد ماهر باشا) فى يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧، ليكرر له - بحزم - إعتراضه على إقالة رئيس الحكومة الذى يتمتع بالأغلبية الساحقة فى البرلمان، «وقلت له إن ذلك ربما ينتهى بالملك فاروق إلى الدمار، وربما أيضاً بالأسرة المالكة! فهناك الخطر الخارجى الذى يتفاقم بنفس الدرجة! وإن مشهد مصر لمحزن وهى عاجزة عن إدارة شئونها الخاصة بعد استردادها استقلالها»!

ولم يكتف لامبسون بذلك، بل قابل الملك فاروق ليبلغه بأن وزير الخارجية البريطانية منزعج بشكل خطير للمجرى الذى تسير فيه الأحداث، «ثم حذرته عدة مرات، وبكل شدة من إقالة رئيس الوزراء الذى يتمتع بالأغلبية الساحقة فى البرلمان، لأن ذلك قد يعرض العرش لخطر جسيم» !.

ومعنى ذلك جيداً أن كلا من على ماهر باشا وشقيقه أحمد ماهر باشا والملك فاروق كان يدرك، فى ظروف تفاقم الخارجى، مخاطر حدوث انقلاب دستورى يقيل به الملك رئيس الحكومة الذى يتمتع بالأغلبية الساحقة فى البرلمان، ومع ذلك استمر الثلاثة فى التآمر على الحياة الدستورية، غير عابئين بالخطر الذى حذر منه السفير البريطانى على العرش بالفعل، حتى وقعت الواقعة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ! ومع ذلك وجد الدكتور أحمد ماهر باشا من نفسه الجرأة على أن يحمل مصطفى النحاس المسئولية، ويتهمه بأنه يتولى الوزارة على أسنة رماح الإنجليز! ونسى أنه المسئول الأول عن وصول الحياة السياسية فى مصر إلى الدرجة التى أجبرت الانجليز على تنفيذ تحذيراتهم التى وجهوها فى ديسمبر ١٩٣٧ من أن «إقالة رئيس الوزراء الذى يتمتع بالأغلبية الساحقة فى البرلمان قد يعرض العرش لخطر جسيم».

وهذا ينقلنا إلى الخطأ الثالث فى خطاب السيد أحمد طلعت السالف الذكر، عندما تحدث عن الملك فاروق فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، زاعماً أنه - على حد قوله - : كان «فى أوج شعبيته» !

أية شعبية تلك التى يتحدث عنها السيد المذكور؟ لعله يقصد الشعبية التى حصل عليها فاروق عند اعتلائه العرش بعد وفاة أبيه الملك فؤاد؟ ولكن هذه الشعبية كانت شعبية مصنوعة صنعتها دعايات القصر التى كان

يتولاها أعوان القصر، والتى قدمت فاروق للشعب المصرى فى صورة تختلف كل الاختلاف عن طبيعته وشخصيته التى عرفت فيما بعد!

فقد صورت فاروق، نصف المتعلم، فى صورة «عالم فى الآثار ينافس سليم بك حسن ومستر كارتر وجبرة فى فن الحفر والتنقيب! حتى إنه اكتشف مجموعة من أثمن ما يعتز به الأثريون! واستخرج قطعاً تاريخية هامة ونظم متحفاً! - على حد ما كتبت مجلة المصور فى أول يناير ١٩٣٧ - وقد اختتمته بقولها إن «العالم الفنى اليوم يتمنى لو ينشر جلالته هذه المباحث؟» !

وقد ذهب البعض فى تزييف صورة فاروق إلى حد اختلاق أكذوبة تزعم أمام العمال أن فاروق رأى مرة بعض العمال يعملون فى تكسير الأحجار، فذهب إليهم، ووقف يشهد أعمالهم (كذا!) وفيما هم يجدون فى العمل، ضرب واحد منهم حجراً، فطارت شظية منه أصابت قدمه وسال دمه، «فما كان من الملك ابن الملك ابن الملك» - على حد الراوى - «إلا أن أسرع إلى هذا العامل، وانحنى على التراب، ثم أخرج منديله، وربط به قدم الجريح، ووقف إلى جواره يواسيه، حتى جاء الطبيب، فاشترك جلالته معه فى تضميد جرح أخيكم العامل» ؟! وكان صاحب هذه الأكذوبة البالغة الجرأة، أحد رجال أحزاب الأقلية، وهو محمد على علوبة باشا!

ففى ذلك الحين كان هناك فريق عمل دعائى تحت قيادة على ماهر باشا يخطط لهذه الحملة الدعائية التى تشد الشعب المصرى إلى فاروق، وكان من وسائلها المهمة الحرص على أن يواظب فاروق على أداء صلاة الجمعة فى أحد الجوامع الكبرى فى كل أسبوع، حيث كانت الصحف المصرية تنشر صوره على صدرها وهو خارج من المسجد أو وهو يؤدى

الصلاة فى خشوع، أو وهو يمسك بمسبحته فى ورع وتقوى شديدين، لابراز تدين هذا الشاب الوسيم وسط الجماهير المصرية المسلمة التى تخلبها هذه المظاهر إلى أبعد الحدود.

ولم تخف مجلة المصور فى ذلك الحين اسم مهندس هذه الحملة الدعائية، وهو على ماهر باشا! فكتبت تقول: «إن بعض المعجبين برسم «الخطط الملكية»! يهمسون بأن دولة على ماهر باشا لايزال فى خدمة مليكه! وذكرت أنه بسبب هذه «الخطط الملكية» أصبح الوفديون يخشون من أنه إذا حدث تصادم فى الاختصاص، وجدوا أنفسهم أمام تيار شعبى إلى جانب الملك»!

وقد كانت تلك بالفعل خطة على ماهر باشا، وهى إيجاد تيار شعبى يقف إلى جانب الملك عند اللزوم، فى مواجهة التيار الشعبى الموالى للوفد. وهو ما نجح فيه، وظهر أثره فى حفلات التولية!

على أن الأمر اختلف منذ كشر فاروق عن أنيابه للحكم الدستورى، وظهر وجهه القبيح الذى لا يختلف عن وجه أبيه الملك فؤاد، وعمد إلى إقالة الوزارة الوفدية التى تتمتع بالأغلبية الساحقة فى البرلمان، غير عابئ بكل التحذيرات التى وجهت له. فقد كشفت هذه الإقالة للشعب المصرى الذكى على الفور أنه أسوأ من أبيه بكثير، وأكثر جرأة وفسادا! فانقلب شعور الشعب نحوه من حب إلى كراهية عميقة، كشفت عن نفسها فى الابتهاج الشعبى الجارف بالتدخل البريطانى فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى أعاد للشعب المصرى حياته الدستورية بعد أن سطا عليها الأخوان على وأحمد ماهر!

وقد كان هذا الابتهاج الشعبى هو نفس الابتهاج الشعبى الذى استقبل به الشعب تدخل المندوب السامى اللورد لويد فى ديسمبر ١٩٢٥ لإعادة الحياة الدستورية، وهو التدخل الذى ألقى المؤرخ الرافعى مسئوليته على القصر الملكى بقوله إن الشعب ليس مسئولا عن هذا التدخل، وإنما المسئول عنه السراى، وإنه ليس من العدل والإنصاف أن يتحمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك فى وقوعها، وليس مطلوباً من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية أخطاء السراى أو فى سبيل عودة الحكم المطلق»!.

مصر تحت حكم الأخوين علي وأحمد ماهر!

طرد عبد العزيز فهمي من الحكم للمرة الثانية! وطرد أحمد لطفي السيد! ، وإجبار إسماعيل صدقي علي الاستقالة!*

فى مقالنا السابق كنا قد أثبتنا مسئولية الأخوين على ماهر وأحمد ماهر عن تخريب الحياة الدستورية فى مصر قبل ثورة يوليو، بتحالفهما مع الملك فاروق ضد الوفد، والتآمر معه ضد الدستور، والحكم عن طريق تزوير الانتخابات طوال الفترة التى أعقبت إبرام معاهدة ١٩٣٦، حتى قيام ثورة يوليو، فيما عدا أربعة أعوام شهدت مصر فيها حياة دستورية سليمة فى عهد حكم الوفد.

وهذا الكلام الذى كتبناه لا يستطيع أن يمارى فيه مكابر مهما بلغت به الجرأة فى التضليل، لأن أحداث التاريخ شاهدة عليه، وتاريخ الوزارات فى تلك الفترة تؤكده. فلم يحكم الوفد منذ تولى فاروق سلطاته الدستورية إلا خمسة أشهر فقط من ٣ أغسطس ١٩٣٧ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، حين قذفت به من الحكم إقالة بذيئة سطرها على ماهر باشا بنفسه بوصفه رئيس الديوان الملكى،

* الوفد فى ٥ أبريل ١٩٩٩

حفلت بالأكاذيب والافتراءات التى إدعت على حكومة مصطفى النحاس «مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن إحترام الحريات العامة وحمايتها» ! وتذرعت بالرغبة فى إقامة «حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة»!

وقد بدأ «ما سمى بالحكم الصالح» عهده بتزوير الانتخابات على يد محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين! وقد توهم هذا أن الحكم سوف يخلص لحزبه، على أساس أن أغلبيته فى البرلمان هى مقياس تحول الرأى العام لصالحه! على الرغم من أن هذه الأغلبية جاءت عن طريق التلاعب والتزوير، ولكن على ماهر باشا رد إليه صوابه.

فقد كلف أحد صبيته، وهو أحمد حسين رئيس مصر الفتاة، بتلقين محمد محمود باشا الدرس! وهو ما قام به بكفاءة وحماس، فقد فضح فى جريدته (مصر الفتاة)، كيف ألف على ماهر باشا الوزارة لمحمد محمود باشا، «باستثناء خشبة باشا الذى أدخل فى آخر لحظة»!

وكيف أن على ماهر باشا هو «الذى جعل من محمد محمود باشا بطل الانقلاب الحاضر»! كما فضحت الجريدة تدخل الوزارة فى الانتخابات وتلاعبها فيها وتزويرها لها، ومحاولة إنجاح المرشحين الدستوريين على حساب حلفائها السعديين»!

وقد استنكر أحمد حسين صراحة وعلانية محاولة محمد محمود باشا التمسك بحقوقه كرئيس للوزراء قائلا: «لقد سارت الأمور على الاعتراف للقصر بحقوقه، فقد قبل محمد محمود باشا وزارة ألفها له رئيس الديوان، ولم يتغير الأمر بعد الانتخابات، فمحمد محمود باشا بعد الانتخابات، هو محمد محمود باشا قبل الانتخابات»!

وتساءل أحمد حسين: «هل طردت حكومة الأغلبية من الحكم ليجيء محمد محمود ويطالب بمطالب منعت عن حكومة كانت تدعى يوما أن الأمة معها؟. ثم نقلت «مصر الفتاة» ـ فى صراحة مذهلة ـ رأى الديوان الملكى الذى يرأسه على ماهر باشا، فى الأغلبية التى حصلت عليها الوزارة نتيجة الانتخابات المزورة، فقالت: «إن الديوان الملكى يعتقد أن الأغلبية التى نالتها الوزارة، لا تدل فى وضوح تام على أن الرأى العام متجه ناحية حزب من الأحزاب»!

وكانت قمة الاستهانة بمحمد محمود باشا حين تحدثت الجريدة عن الأزمة بينه وبين القصر، فوصفتها بأنها وصلت إلى درجة «اقتنع معها القصر أن محمد محمود باشا لا يصلح بحال لأن يكون طرف تعاون مريح يطمئن إلى بقائه. واتجهت النية إلى قبول استقالته إن هى عرضت! ولكن على ماهر باشا هو الذى رجا بإلحاح فى عدم قبولها، «حتى لا ينسب إليه كثرة تعديل الوزارات»!

وقد احتدم اختبار القوى بين رئيس الحكومة محمد محمود باشا وعلى ماهر باشا رئيس الديوان، حين رفض محمد محمود باشا ترشيح كامل البندارى باشا لعضوية الوزارة الجديدة، بحجة أنه رجل على ماهر باشا، وأنه ينقل إليه ما يجرى فى مجلس الوزراء! فقد رأى على ماهر باشا أنه «مما يجرحه ويجرح الديوان، وقد أشيع أن البندارى باشا صنيعته، ألا يستطيع حماية رجل اصطنعه، «فالديوان هو سند الوزارة ومن حقه أن يطلع على كل ما دق وجل من شئونها».

لذلك ـ وكما يروى الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته ـ حين قدم محمد محمود باشا مرسوم الوزارة الجديدة دون أن يكون فيه اسم البندارى

باشا، نصح على ماهر باشا الملك بأن يستبقيه، ويكلفه بتقديم كشف آخر!

ولما جاء هذا الكشف خلوا أيضاً من اسم البنداري، استبقى كذلك! كما استبقى كشف ثالث، وكشف رابع، وكشف خامس - على نحو ما يصفه الدكتورهيكل - حتى أذعن محمد محمود باشا أخيراً بتقديم كشف جديد فيه اسم كامل البنداري!

على أن إرادة على ماهر باشا اكتفت بهذا الإذلال لمحمد محمود باشا، فلم يكن كامل البنداري في الحقيقة صنيعة على ماهر باشا، وإنما حين أذاعت الإشاعات أنه صنيعته، كبر على نفسه وعلى همته ألا يستطيع حماية رجل اصطنعه، وكان عليه أن يجبر محمد محمود باشا رئيس الحكومة على تقديم كشف فيه اسم كامل البنداري، فلما خضع وفعل، اكتفى على ماهر باشا بذلك، فبعد أيام صدر مرسوم الوزارة الجديدة دون أن يكون فيه اسم البنداري باشا! وفي الصباح الباكر من ذلك اليوم، نشرت الصحف أمراً ملكياً بتعيين كامل البنداري باشا وكيلا للديوان الملكي!

هذه القصة التي نرويها من مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل، الذي كان في الموضع الذي يمكنه فيه مشاهدة هذه الدراما عن تسلط على ماهر باشا على الحكم، تصور حالة الحياة الدستورية التي عبث بها على ماهر باشا، والتي أصبح فيها من موقعه كرئيس للديوان الملكي، يقيل وزارة الأغلبية، ويؤلف الوزارة لرئيس حزب الأقلية، ويصبح مصدر السلطات بدلا من الأمة التي هي في الدستور مصدر السلطات.

وقد وصف الدكتور محمد حسين هيكل هذه التصرفات التي صدرت من على ماهر باشا، بعد انتهاء الانتخابات المزورة لصالح حزب الأحرار الدستوريين، بأنها إنما قصد بها «اقناع محمد محمود باشا (رئيس الحكومة)

واقناع غيره من الطامعين فى الحكم، بأنه «لا أمل لهم فى تحقيق مطمعهم إلا أن ينزلوا على إرادة القصر، فإذا حرص أحدهم على أن تكون له إرادة إلى جانب إرادته، أو سياسة غير سياسته، خاب أمله فى تحقيق مطمعه، ووجب أن ينزل عن هذا المطمع»!

ويوالى الدكتور محمد حسين هيكل سرد مظاهر سيطرة على ماهر باشا على الوزارة وعلى الحياة الدستوريةالتى تهرأت بعد إقالة وزارة الوفد، فيقول إنه كان بعد انتهاء الانتخابات أن تألفت الوزارة الجديدة برياسة محمد محمود باشا، وقد أقصى منها عبد العزيز فهمى باشا، رئيس حزب الأحرار الدستوريين السابق - لثانى مرة بعد إقصائه الأول فى أزمة كتاب «الاسلام وأصول الحكم»! - الأمر الذى كان له وقع الصاعقة فى نفسه، على النحو الذى يرويه لنا الدكتور محمد حسين هيكل باشا على النحو التالى:

«أظهر لى غضبه من هذا التصرف، الذى تم بدون مشاورته فيه قائلا: إن الرجال ليسوا قطعاً فى رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب!». على أن القصر لم يغفر لعبد العزيز فهمى باشا موقفه من الشيخ على عبد الرازق، عندما حاول حمايته من الفصل من منصب القضاء الشرعى، فقد أقاله الملك فؤاد، وكلف على ماهر باشا، الذى كان وقتذاك وزيراً للمعارف، بالقيام بأعباء وزارة الحقانية. وها هو الموقف يتكرر، فيطرد عبد العزيز فهمى بك من الحكم مرة ثانية ولم يمض فيه أكثر من أربعة أشهر! ولكنه يدفع ثمن تخليه عن الدستور وانقلابه على الحياة الدستورية.

والمهم هو أن على ماهر باشا كان فى ذلك الوقت يعد العدة لإشراك أخيه الدكتور أحمد ماهر فى الوزارة! ففى ذلك الحين كان الوفد قد قرر فصل الدكتور أحمد ماهر من الحزب فى أوائل يناير ١٩٣٨، لسوء استغلاله

لرياسة مجلس النواب الوفدى، حيث أمر بعدم المناقشة فى مرسوم تأليف وزارة محمد محمود باشا، ومرسوم تأجيل البرلمان شهراً، لتسهيل عملية الانقلاب الدستورى. وقد عاقب على ماهر باشا مجلس النواب الوفدى على هذا الموقف باستصدار مرسوم بحل المجلس فى يوم ٢ فبراير ١٩٣٨، وأجرى الانتخابات المزورة فى أبريل ١٩٣٨ التى فاز فيها نواب القصر بـ ٢٥٢ مقعداً مقابل ١٢ مقعداً فقط لحزب الأغلبية وهو الوفد!

وكان أحمد ماهر باشا بعد فصله من الوفد قد ألف حزبا جديداً، أسماه «الهيئة السعدية»، تأهباً لدخول الانتخابات الجديدة، وكان نصيبه من الصفقة المزورة ثمانين مقعداً فى مجلس النواب، وبالتالى تمهد السبيل لاشتراكه فى الوزارة.

كان أحمد ماهر باشا يرنو فى ذلك الحين لتولى وزارة المالية، ولكن وزارة المالية كان يتولاها إسماعيل صدقى باشا! وقد فهم اسماعيل صدقى باشا الموقف، وبدلا من أن يعرض نفسه للطرد من الوزارة، فإنه آثر تقديم استقالته فى يوم ١٨ مايو، أى بعد ثلاثة أسابيع فقط من توليه الوزارة فى ٢٧ أبريل. وتولاها محمد محمود باشا لتسهيل إسنادها إلى أحمد ماهر باشا فى ٢٤ يونيه ١٩٣٨ - أى بعد شهر آخر!

وفى الوقت نفسه كان النقراشى باشا يطمع فى تولى وزارة الداخلية فى الوزارة الجديدة، فأُسندت الوزارة فى التعديل نفسه إلى أحمد لطفى السيد وزير الدولة، ليسهل إسنادها إلى النقراشى باشا عند تأليف الوزارة الجديدة، التى كان مقرراً أن يشترك فيها حزب الهيئة السعدية، وهو ما حدث تماماً!

وكما هى العادة فى التعديلات الوزارية التى يحدثها على ماهر باشا باعتباره رئيس الديوان الملكى، فإن الوزراء يكونون آخر من يعلمون! فهم

يفاجئون بالاستغناء عن خدماتهم ـ كما حدث مع عبد العزيز فهمى باشا ـ أو طلب استقالاتهم ـ كما حدث مع إسماعيل صدقى باشا ـ أو باشتراك أحزاب أخرى فى الوزارة ـ كما حدث عند اشتراك حزب الهيئة السعدية فى وزارة الأحرار الدستوريين، خصوصاً وقد أسند على ماهر باشا أكبر وزارتين فى الحكومة، وهما وزارتا المالية والداخلية، إلى السعديين!

ولندع الدكتور محمد حسين هيكل، من موقعه كوزير للمعارف فى الوزارة، يروى لنا وقائع المهزلة التى كان على ماهر باشا يلعبها فى القصر مع شقيقه أحمد ماهر باشا. يقول:

«أقبل شهر يونيو (١٩٣٨)، وإننى لفى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير، إذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالإسكندرية ظهر الغد من ذلك اليوم! وعجبت! ثم علمت أن الوزارة عدلت، وأن رجال «الهيئة السعدية» اشتركوا فيها، وأن هذه الدعوة للغداء وجهت لأعضاء الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة، وليحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر من ذلك اليوم!

«لِمَ حدث هذا التعديل، وأى داع دعا إليه؟ لم أعرف من ذلك شيئاً، صحيح أن إشاعات بهذا التعديل كانت تتردد، ولكننى لم أكن أصدقها، فقد كنت أؤثر دائما أن يضطلع بالحكم حزب واحد، أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن مما يروقنى إلا إذا قضت به ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية، ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب.

«على أن ذلك لم يمنعنى بعد قليل، من أن أسأل محمد محمود باشا عن السبب فى هذا التعديل، وفى إسناد وزارة المالية إلى الدكتور أحمد ماهر، وإسناد وزارة الداخلية إلى النقراشى باشا، وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدها اتصالاً بمصالح الجمهور المادية العاجلة، وأقوى الوزارات لذلك أثراً فى حياة الأحزاب السياسية المصرية.

«وكان الرجل صريحاً، فقد ذكر أن كلاً من على ماهر باشا وأحمد ماهر باشا رأيا من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة، وأنه وافق على ذلك لأن البدبل هو مناوأة السعديين للوزارة «مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها» !

ثم كشف محمد محمود باشا لمحمد حسين هيكل باشا أن نية القصر - قبل أن تسند إليه الوزارة - كانت تتجه إلى إسناد الوزارة إلى أحمد ماهر باشا! (وفقاً للمؤامرة التى كشفنا الستار عنها للاستيلاء على زعامة الوفد وتأليف وزارة وفدية تعمل لحساب القصر).

أما عن إسناد أكبر وزارتين فى الوزارة لكل من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى، فلم يذكر محمد محمود باشا سبباً إلا أنهما رغبا فى ذلك! وأنه لم ير بأسا بتحقيق رغبتيهما حرصاً على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة» !

وعلى هذا النحو، وكما يرى القارىء، فإن انشقاق كل من أحمد ماهر والنقراشى من الوفد لم يكن له أدنى صلة بما زعماه من حرصهما على الحياة الدستورية الحرة الصحيحة! فقد خربا الحياة الدستورية فى مصر بما لم يسبق له مثيل - كما رأينا من النماذج التى أوردناها فى هذا المقال - ! الأمر الذى مهد لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢!.

فساد
«الحكم الصالح»!

لعله اتضح لنا، مما أثبتناه في مقالنا السابق من حقائق تاريخية مستقاة من الوثائق المصرية والبريطانية، أن خروج أحمد ماهر والنقراشي على زعامة النحاس لم يكن له أية صلة بالمنطلقات الديموقراطية التي تحدث عنها السيد أحمد طلعت في خطابه الذي سبق أن نشرناه وإنما كانت صلته الأساسية بالتآمر مع القصر، الذي كان علي ماهر باشا يسيطر عليه من موقعه كرئيس للديوان الملكي، للاستيلاء على الوفد من الداخل، واستغلال سيطرة كل من أحمد ماهر والنقراشي على الطلبة - من موقعهما السابق في الوفد - لإحلال زعامة أحمد ماهر محل زعامة مصطفى النحاس، وتأليف حكومة وفدية برياسة الدكتور أحمد ماهر بدلاً من رياسة مصطفى النحاس، ظناً بأن النواب الوفديين سوف يتخلون عن مصطفى النحاس حرصاً على مقاعدهم وخوفاً من حل البرلمان.

---

* الوفد في ١٢ أبريل ١٩٩٩

ولولا موقف النواب الوفديين الوطنى الذى لم يسبق له مثيل، لنجحت خطة على ماهر باشا وأحمد ماهر باشا، ولتحول الوفد إلى مسخ من مسوخ القصر، يحركه الأخوان على ماهر وأحمد ماهر كما يشاءان! لقد آثر النواب الوفديون حل البرلمان وفقد مقاعدهم ـ وهم يعلمون أن الانتخابات التى سوف يجريها القصر سوف تكون مزورة ـ دون ارتكاب تلك الجريمه التى كان يدبرها كل من على ماهر وأحمد ماهر لتحويل حزب الوفد إلى حزب من أحزاب القصر، يأتمر بأوامر القصر على نحو كما رأينا فى مقالنا السابق عندما ألف على ماهر باشا الوزارة لمحمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وطرد إسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد من الوزارة لتعيين الوزراء السعديين!

ولكى يقدر القراء الأعزاء هذا الموقف من النواب الوفديين، نقارن بين هذا الموقف وموقف نواب حزب إسماعيل صدقى باشا (الذى أسماه حزب الشعب!) فى عام ١٩٣٣، عندما أجبر الملك فؤاد إسماعيل صدقى على تقديم استقالته يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣.

كان إسماعيل صدقى باشا وقتذاك زعيم أغلبية برلمانية «مزورة» زورها عندما كان رئيس الوزراء لحساب حزبه فى يونيه ١٩٣١، وكان على رئيس الوزارة الجديدة الذى خلفه، وهو عبدالفتاح يحيى باشا، الحصول على ثقة هذه الأغلبية البرلمانية لكى يتسنى له الاستمرار فى الحكم، أو تجرى انتخابات جديدة. وبالتالى كان متعينا على الملك فؤاد استشارة زعيم الأغلبية البرلمانية إسماعيل صدقى التى سوف تتقدم إليها الوزارة الجديدة لإحراز ثقتها. ولكن الملك فؤاد تجاهل تماماً إسماعيل صدقى وأغلبيته البرلمانية، وقام بتعيين عبد الفتاح يحيى باشا رئيساً للوزراء، بينما

كان موجوداً فى باريس! وقبل أن يصل عبد الفتاح يحيى إلى مصر، كان الملك فؤاد قد عين له أعضاء وزارته الجديدة أيضاً! وأذيعت أسماؤهم فى الصحف بالفعل!

وهنا، صدق إسماعيل صدقى باشا أنه زعيم أغلبية حقيقية، وسارع بإصدار بيان ينبه فيه إلى أن على الوزارة الجديدة أن تتقدم فى الحال إلى البرلمان لتنال ثقته بحكم الدستور (الذى وضعه!).

على أن هذه المحاولة المتواضعة ووجهت بسلسلة مفاجئة من اللطمات الملكية! فلم يكن رئيس الوزراء الجديد، وهو عبد الفتاح يحيى سياسياً عادياً، وإنما كان خصماً سياسياً لصدقى باشا، سبق له أن فصله من وزارته فى أوائل تلك السنة على أثر خلاف بينهما بسبب قضية البدارى!

وكانت اللطمة الثانية حين اختار الملك لعضوية الوزارة الجديدة وزيرين من حزب الشعب هما: إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك، فقبلا الوزارة دون أن يعلم صدقى باشا رئيس حزبهما بذلك! ولما أراد إسماعيل صدقى باشا إنقاذ ماء وجهه عن طريق المطالبة بضم محمد علام باشا إليهما «ليكون الحزب ممثلاً فى الوزارة تمثيلا كافياً، وحتى يكون وجودهما فى الوزارة بموافقة الحزب ـ صفعه العضوان الشعبيان بالإعلان بأن وجودهما وحده فى الوزارة كافٍ لتمثيل الحزب! وهنا لم يجد صدقى باشا بداً من فصلهما من الحزب، وبذلك خرج حزب الشعب من الوزارة، على الرغم من أغلبيته البرلمانية!

وكان متوقعاً أن تثبت هذه الأغلبية البرلمانية وجودها عن طريق تمسكها بإسماعيل صدقى باشا زعيم حزب الشعب، فى وجه عبد الفتاح

يحيى باشا المفصول من الحزب، ولكن الذى حدث كان أحد مهازل الحياة الحزبية قبل ثورة يوليو، وهى التى حكم فيها القصر ثلاثة أرباع سنى الحياة الدستورية! فقد أعلن عبد الفتاح يحيى باشا أنه لايزال عضوا فى حزب الشعب! وأنه قبل الوزارة وهو نائب رئيس حزب الشعب! وقبل زميلاه معه الوزارة بصفتهما عضوين فى هذا الحزب! وأن ما نشره إسماعيل صدقى باشا رئيس الحزب لاسند له!

وسرعان ما اجتمع حزب الشعب يوم ٢ أكتوبر ليصدر قراراً هزلياً «بالترحيب بعودة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا إلى حظيرة الحزب! وبتأييد الوزارة، وقدم ثلاثون عضواً من أعضاء الحزب طلباً ببقاء الوزيرين اللذين فصلهما إسماعيل صدقى باشا! فوافق عليه مجلس إدارة الحزب! وقد فوجىء إسماعيل صدقى باشا بهذه اللطمات، فقدم استقالته من رياسة حزب الشعب ليتولى الرياسة عبد الفتاح يحيى باشا نفسه!

وهذا ما كان يدبره على ماهر باشا وأحمد ماهر باشا لحزب الوفد تماماً فى عام ١٩٣٧ ! فيقوم أحمد ماهر باشا بدور عبد الفتاح يحيى باشا، ويتولى رياسة الوفد بدلاً من مصطفى النحاس، ويتحول النواب الوفديون إلى إمعات وبيادق فى يد القصر يحركها كما يشاء، ونسى الأخوان أن الوفد كان حزباً يعتمد على ثقة الشعب، فى حين كان حزب إسماعيل صدقى حزبا من أحزاب الأقلية يعتمد على ثقة القصر، ومن هنا جاء الموقف المشرف للنواب الوفديين عندما غلبوا مبادئهم على مصالحهم، وهم يعلمون أن إقالة فاروق للحكومة الوفدية قادمة لا ريب فيها، وحل البرلمان قادم لا ريب فيه!

على كل حال فقد انكشفت الخديعة، وأثبتت الأحداث التالية زيف الاتهامات التى وجهها كل من أحمد ماهر باشا إلى النحاس باشا بمجافاة

الدستور والديموقراطية، وأثبت ما سمى «بالحكم الصالح» الذى بشر به على ماهر باشا، أنه أفسد حكم مر بمصر! وقد فاحت رائحته سريعاً عندما تداولت الصحف فضيحة «مزرعة الجبل الأصفر» التابعة لوزارة الزراعة، التى كان يتولاها رشوان محفوظ باشا، وكيل حزب الأحرار الدستوريين الذى يتولى الحكم.

ففى ذلك الحين ونظرا لأن حزب الهيئة السعدية كان يدبر فى ذلك الحين لوراثة حزب الأحرار الدستوريين فى نفوذه وتصدره للحياة الحزبية، ولأن رشوان محفوظ باشا كان عضواً فى حزب الأحرار الدستوريين، فقد انتهز السعديون الفرصة لفضح فساد حزب الأحرار الدستوريين، وقدموا استجوابا فى مجلس النواب عن هذه الصفقة!

كانت مزرعة الجبل الأصفر مزرعة حكومية كبيرة تنتج فواكه تباع كل عام بمبالغ طائلة بعد طرحها فى المزاد العلنى، وقد تم المزاد فى تلك السنة كما كان يتم فى السنوات السابقة، واعتمده رشوان محفوظ باشا باعتباره وزير الزراعة، ثم تفجرت الإشاعات على الفور بأن إجراءات المزاد لم تكن سليمة، وبأن مزايدين تقدموا ـ تلغرافيا ـ بزيادة كبيرة على العطاء الأخير، فلم تعرهم وزارة الزراعة بالا، تشبثا منها بإرساء المزاد على شخص معين!

ولكى يحرج على ماهر باشا حزب الأحرار الدستوريين لصالح حزب أخيه أحمد ماهر، نصح الملك بأن يطلب من محمد محمود باشا استقالة رشوان محفوظ باشا من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم! وقدم رشوان الاستقالة بالفعل، وقبلها مجلس الوزراء، وندب حسين سرى باشا وزيراً للزراعة إلى أن يعين وزيرا لها، وندب سرى باشا بدوره محمد رياض بك، المستشار الملكى بلجنة القضايا، لإجراء هذا التحقيق.

على أنه لما كانت إدانة رشوان محفوظ باشا، وهو وكيل حزب الأحرار الدستوريين، وصديق وقريب محمد محمود باشا، تمثل ضربة قاصمة للحزب في وجه منافسه الجديد، وهو حزب الهيئة السعدية، فقد كان من الضروري تبرئة رشوان محفوظ باشا مهما كان الثمن. وقد كان الثمن طريفا، وهو تعيين محمد رياض بك المستشار الملكي بلجنة القضايا، الذي عهد إليه بإجراء التحقيق، في منصب وزير الزراعة الشاغر! وفي المقابل انتهى من تحقيقه إلى أن رشوان باشا لا تشوب نزاهته شائبة!

وقد كان في عهد حكومة «الحكم الصالح» أن أصبح فاروق مصدر السلطات، وموئلا وقبلة لذوي الحاجات من رجال الأعمال، يلجئون إليه - بدلا من الحكومة - لقضاء مآربهم ومصالحهم.

وقد تحايل فكري أباظة في مجلة المصور لرسم هذه الصورة الغريبة للملك فاروق - الذي أقال حكومة الوفد لمجافاتها لروح الدستور» - وهو يدير السلطة في البلاد كما لو كانت ضيعة خاصة! فيقول:

«ليعلم الجمهور - مع الأسف الشديد! - أن في خدمة جلالة الملك مصادر أخبار وآراء وتعليقات، تتقمص تارة في شكل وزراء، وتارة في شكل أمراء ونبلاء، وتارة في شكل مديري بنوك وشركات، وتارة في شكل موظفين بمعية الملكية!

«وجلالة الملك يسمع، وينسى هؤلاء أنه يدون مذكراته الخاصة عن كل حديث وعن كل نبأ يرفع إليه! وأن جلالته يصدر تعليماته باستجلاء وقائع الأحاديث!»

«خذوا مسألة إعانة الشركات، ومنح الامتيازات الجديدة، وسلوا عالم رجال المال: لماذا يلجأ بعض الأطراف إلى السراي، يرفعون إليها وقائع

وأخبارا يتحدون بها الحكومة! ويحاولون بها أن يعطلوا مشيئة الحكومة»!».

ففى ذلك الحين كان من الطبيعى أن يتجه رأس المال الخاص والأجنبى إلى رشوة الملك بالخدمات الباهظة، وأن يقابل الملك الصنيع بمثله! ففى خطاب لأحمد عبود باشا إلى القصر فى يوم ٢١ فبراير ١٩٣٨، نقتبس منه الفقرات الآتية:

«حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى».

«إلحاقا للحديث الذى جرى أمس بين مقامكم الرفيع وبينى، أتشرف بأن أذكر لرفعتكم أن الجناح الملكى الذى أنشأناه فى الباخرة «محمد على الكبير»، يجرى العمل بورش الشركة الفرعونية فى إنشاء نظيره وعلى سعته تماماً فى الباخرة «الخديوى إسماعيل» أيضاً!

«ويسرنى أن أقول لمقامكم الرفيع إن هذا الجناح الملكى ليس له مثيل فى أية باخرة ملاحية فى العالم! وكل ما فيه من أثاث ورياش وأدوات ومعدات صنع خصيصاً، ووضع عليه التاج الملكى. وهو لا يستعمل إلا لصاحب الجلالة الملك المعظم، ولا يجوز استعماله لغير جلالته من أصحاب السمو الأمراء أو أصحاب الجلالة الملوك والأجانب، إلا بأمر من جلالة مولانا الملك!

«وقد فاتنى أن أذكر لمقامكم الرفيع أن الشركة اتخذت فى هذا الجناح كل الوسائل اللازمة لتكييف الجو فى الصيف والشتاء على أدق وجه وأوفاه...

«وإنى لأطمع ياصاحب المقام الرفيع فى أن يحوز عملى الرضى، ويظفر بالتشجيع المأمول والرعاية التى ليست وراءها زيادة لمستزيد!

«وتفضلوا ياصاحب المقام الرفيع بقبول أطيب تحياتى وإجلالى.

«**المخلص أحمد عبود**»

والسؤال الذى يطرح نفسه: لماذا كتب أحمد عبود باشا هذا الخطاب، على الرغم من أن على ماهر باشا عرف فحواه منه شخصيا فى اليوم السابق - كما هو واضح من مقدمة الخطاب؟ - وسجل ما أعده عبود للملك فى الباخرة الخديوى إسماعيل «مما ليس له مثيل فى أية باخرة ملاحية فى العالم؟

والإجابة المنطقية هى: لكى يقابل فاروق صنيع عبود باشا بصنيع مثله. وهو ما حدث تماماً، فقد طرح الدكتور أحمد ماهر، الذى كان وزيرا للمالية، على مجلس الوزراء منح شركة بواخر البوستة الخديوية إعانة من مال الدولة قدرها مائة ألف جنيه (بقيمة الجنيه المصرى فى عام ١٩٣٨!)، بحجة أن الشركة مصرية، مع أنها كانت شركة انجليزية بالفعل تتستر تحت اسم أحمد عبود باشا! وهو ما أثبته سابا حبشى بك وزير التجارة والصناعة، عندما عهد إليه مجلس الوزراء ببحث الموضوع، وانتهى إلى أن الشركة لا تستحق أن تعاونها المالية المصرية. وتحول الأمر إلى أزمة وزارية عندما رأى سابا حبشى بك أن مجلس الوزراء سوف يوافق على المنحة! فقدم استقالته! وانتهى الأمر باحالة الموضوع إلى رئيس لجنة القضايا بدوى باشا، فاستبقاه عنده حتى استقالت الوزارة!

وبفضل انشقاق السعديين لم تُميز الطائرات الألمانية بين المصريين والإنجليز!*

* فى ١٩ أبريل ١٩٩٩

فى مقالاتنا السابقة كنّا قد فندنا مقولة أن خروج أحمد ماهر والنقراشى على زعامة مصطفى النحاس كان «من منطلق ديموقراطى»، وأثبتنا أن هذا الخروج كان منطلقا من تآمر مع على ماهر باشا، شقيق أحمد ماهر باشا، ورئيس الديوان الملكى فى ذلك الحين، بغرض الاستيلاء على الوفد من الداخل، وفرض زعامة أحمد ماهر محل زعامة مصطفى النحاس بحجة خروج النحاس على الديموقراطية.

وهو ما كاد يحدث بالفعل، لولا وقفة النواب الوفديين الصلبة إلى جانب مصطفى النحاس، غير عابئين بفقد مقاعدهم فى البرلمان إلى أجل غير مسمى عند تنفيذ القصر تهديده بحل البرلمان الوفدى، وهو الموقف المجيد الذى لم يسبقه أو يلحقه نظير.

كذلك فندنا فى مقالنا السابق ما ورد فى الإقالة البذيئة التى أعدها على ماهر باشا لطرد الحكومة

الوفدية من الحكم، وجاء فيها بالنص الواحد: «نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى تترأسونها، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة».. إلى آخره.

فقد أثبتنا أن «الحكم الصالح» الذى وعدت به إقالة مصطفى النحاس، كان أفسد حكم! وأن حكومة «الحكم الصالح» بدأت حياتها بتزوير الانتخابات، منتهكة بذلك أول مبدأ من مبادىء الحكم الدستورى، واستولت بذلك على الحكم رغم إرادة الشعب!

وقد أساءت بعد ذلك معالجة قضية الثكنات، التى كان على القوات البريطانية أن تنتقل إليها بعد المعاهدة، على نحو أدى إلى بقاء القوات الانجليزية عند نشوب الحرب العالمية الثانية منتشرة فى جميع أرجاء مصر!

فقد كان مفهوماً أيام المفاوضات أن على مصر أن تدفع ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات نصيبها فى بناء الثكنات، ولكنها بمقتضى اتفاقية الثكنات التى وقعها محمد محمود باشا مع الحكومة البريطانية، زادت التكاليف التى كان على مصر أن تدفعها إلى ستة ملايين أو أكثر حسبما تبلغ نصف التكاليف! وقد ترتب على عجز مصر عن دفع هذا المبلغ فى بناء الثكنات، أن بقيت القوات البريطانية منتشرة فى البلاد، بدلاً من أن تقيم فى ثكناتها! وبالتالى أصبحت فى الوضع الذى يمكنها من التحرك بسهولة وسرعة لضرب التحركات الوطنية المصرية، وفرض

إرادتها - كما حدث فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢! - كما نتج عن ذلك أنه فى أثناء الحرب العالمية الثانية، لم تميز الطائرات الألمانية المغيرة بين المصريين والإنجليز بسبب تغلغل القوات البريطانية فى جميع الأحياء الوطنية!

بل ترتب على وجود «حكومة قصر» فى مصر مفتقرة إلى التأييد الشعبى، أن أعلن على ماهر باشا الأحكام العرفية على مصر عند قيام الحرب العالمية الثانية! على الرغم من أن إنجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية فى بلادها! بل ولا فى مستعمراتها! وتلك كانت إحدى مهازل حكم الأقلية فى مصر!

وقد خاض على ماهر باشا فى ذلك معركة حامية فى مجلس الشيوخ دفاعاً عن بقاء الأحكام العرفية حتى استطاع الحصول على أغلبية ٦٨ صوتاً ضد ٥٩ صوتاً. وكانت حكومة على ماهر باشا فى ذلك الحين مكونة من السعديين وأنصار على ماهر، ومن أعضائها أصحاب المنطلقات الديموقراطية المزعومة، وهم: النقراشى باشا وإبراهيم عبد الهادى ومحمود غالب وسابا حبشى. وهو ما يدل على أن خروج السعديين من الوفد لم يكن له أية صلة بالمنطلقات الديموقراطية!

وهذا يدفعنا إلى الرد على حجة أن «انشقاق بعض رجال الأحزاب السياسية عن أحزابهم - فى الأنظمة الديموقراطية - هو ظاهرة طبيعية، بل هو ظاهرة صحية تتسع له طبيعة الأنظمة الديموقراطية بما تحتويه من حرية الرأى، وتنوع الاجتهاد، حيث أن تلك الأنظمة تختلف عن الشمولية التى لا تعرف إلا القوالب الجامدة، وتعتبر كل خروج على الزعامة خروج على الوطن ذاته!».

إن القائلين بذلك يقعون فى وهم أن مصر قبل ثورة يوليو كانت تتمتع بنظام ديموقراطى سليم كما يحدث فى إنجلترا وأمريكا والعالم الرأسمالى!وأن المصريين كانوا يتمتعون بما توفره النظم الديمقراطية من حرية الرأى وتنوع الاجتهاد! وينسون أنه لو كان الأمر كذلك لحكم الوفد، بمقتضى أغلبيته الساحقة، طيلة الحياة الدستورية، أو حتى معظمها، ولم يحدث العكس، حيث حكم الوفد نحو سبع سنوات، وحكم القصر وأحزاب الأقلية رغم إرادة الشعب ٢١ عاماً!

إن هؤلاء ينسون أنه كان فى مصر قصر ملكى فاسد، تحيط به مجموعة متآمرة، تشعر بعجزها التام عن الحكم إلا عن طريق التآمر معه على الدستور والحكم الدستورى والحياة الديموقراطية!

وينسون أن وجود هذا القصر الملكى هو الذى مكن لضباط يوليو فى البداية من الاستيلاء على الحكم وخلع فاروق من العرش، قبل أن يكتشف الشعب المصرى أن الضباط خلعوا فاروقاً وأقاموا مكانه عشرة فواريق! وأنه تخلص من نظام ملكى فاسد ليقع تحت نظام جمهورى أفسد! وأنه تخلص من نظام أوتوقراطى ليقع تحت نظام دكتاتورى شرس، وضع مفكرى مصر فى السجون، وارتكب أشنع الهزائم العسكرية فى تاريخ مصر، حتى لقد بدا حكم فاروق الأسود إلى جانب حكم عبد الناصر شديد البياض!

وهذا هو الوهم الذى يقع فيه الكثيرون! لقد تصوروا أن انشقاق بعض رجال الأحزاب السياسية من أحزابهم قبل الثورة هو «ظاهرة طبيعية، بل ظاهرة صحية تتسع له طبيعة الأنظمة الديموقراطية»! وتصوروا أن خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد كان ظاهرة طبيعية وصحية، مع أنه كان

تآمراً مع القصر الملكى على الحياة الديموقراطية، التى لم تعرف بعد ذلك طعم الديموقراطية،.

فقد كان حكم السعديين أشرس من حكم الأحرار الدستوريين ومن حكم إسماعيل صدقى! وقد وضعوا الأسس الفاسدة التى بنى عليها ضباط يوليو حكمهم، بفتح المعتقلات وتعذيب المعارضين! فقد سار ضباط يوليو على نهجهم مع التطوير المناسب لطبيعة الحكم العسكرى الذى خضعت له مصر!.

وقد كان حكم الأخوين على ماهر وأحمد ماهر هو الذى مهد لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢! فلو كان الشعب المصرى فى ذلك اليوم يخضع لحكم دستورى صحيح، لما كان ثمة معنى لتدخل الإنجليز لفرض حكم دستورى صحيح فى هذا الحادث! فلم يكن تدخل الإنجليز إلا لإنهاء حكم القصر الذى شعروا بأنه يهدد مصالحهم بتآمره مع المحور فى حرب حياة أو موت، وترك الأمر للشعب ليختار الحكم الذى يراه!

وهو ما حدث، فلم يحكم مصطفى النحاس على أسنة رماح الإنجليز - كما زعم أحمد ماهر عندما رأى الحكم يفلت من قبضته وقبضة أخيه - وإنما حكم مصطفى النحاس من خلال انتخابات حرة - لأول مرة بعد انتخابات محمد محمود باشا المزورة سنة ١٩٣٨!

وقد كان فى وسع أحمد ماهر دخول الانتخابات والاحتكام للشعب بعد حادث ٤ فبراير، ولكنه آثر مقاطعة هذه الانتخابات لمعرفته بالنتيجة مسبقاً، وكانت الحجة التى رفعها حجة مضحكة! فقد اشترط رفع الأحكام العرفية! ونسى أنه هو وأخوه على ماهر باشا هما اللذان فرضا الأحكام العرفية على مصر! - كما رأينا فيما سبق - ! بل تحمسا لفرضها!

فحتى لو كانت إنجلترا قد طلبت من على ماهر باشا، بوصفه رئيس الحكومة، فرض الأحكام العرفية على مصر عند نشوب الحرب العالمية الثانية، فقد كان فى وسعه بسهولة تامة رفض هذا الطلب، استناداً إلى أن إنجلترا نفسها ـ التى هى فى حالة الحرب ـ لم تفرض الأحكام العرفية فى بلدها ولا حتى فى مستعمراتها! ولم تكن مصر مستعمرة فى ذلك الحين، بل كانت دولة مستقلة بحكم معاهدة ١٩٣٦، ولكن استجابة على ماهر لفرض الأحكام العرفية نزلت بمصر إلى مرتبة أدنى من مستعمرات إنجلترا!

ومن هنا كان مفهوماً أن مطالبة أحمد ماهر باشا برفع الأحكام العرفية لدخول انتخابات ١٩٤٢، كان الغرض منه أن يتقى وحزبه هزيمة ثقيلة فى الانتخابات ـ كما هى العادة بالنسبة لأحزاب الأقلية التى تدخل الانتخابات فى مواجهة الوفد!

لم يكن الأمر ـ إذن ـ عند اجتماع الزعماء لمناقشة إنذار ٤ فبراير، أمر اتجاهات فكرية تقسم الزعماء بين رأى يقول برفض الإنذار مهما كانت النتائج، ورأى يتبنى فكرة تشكيل وزارة قومية لتفادى الإنذار، ورأى بتشكيل وزارة وفدية استجابة للإنذار ـ بل كان أمر صراع بين القصر والوفد، أو بين حكم القصر الذى يقوم على حكم الأخوين على وأحمد ماهر، وحكم الشعب.

وهو الأمر الذى لا يفهمه الكثيرون ويوقعهم ذلك فى خطأ جسيم! فلم يطالب الانجليز فى حادث ٤ فبراير بتولى حكومة وفدية الحكم ـ كما زعم المضللون ـ ، وإنما كانوا يطالبون بتولى وزارة قومية! وهذا أمر ثابت من واقع الوثائق الإنجليزية! أى أنهم كانوا يطالبون بما كان يطالب به أحمد

ماهر باشا فى الاجتماع السالف الذكر! وكان قبول هذا الطلب يعد إذعانا كاملا للإنذار البريطانى! ولكن الذى رفض فكرة الوزارة القومية كان هو مصطفى النحاس، وهو موقف ثابت تقريباً فى مواقف الوفد منذ تجربة وزارة ١٩٢٨، لأن الوزارة القومية معناها وزارة يشترك فيها القصر بمؤامراته مع الوفد! وهو أمر يعطل المسيرة الديموقراطية.

ثم إن النظام الدستوى فى العالم ليس فيه تأليف وزارة قومية، وإنما فيه تولى الحزب الذى يفوز بالأغلبية الحكم! وقد رأينا تبرم محمد محمود باشا باشتراك السعديين معه فى الوزارة! مع أن وزارته كانت تقوم على انتخابات مزورة. فالنظام الدستورى فى العالم يقوم على الاحتكام للشعب، وهو الذى يختار الحزب الذى يحكمه، فإذا انتهت الانتخابات إلى عدم فوز أى حزب بالأغلبية المطلقة التى تبيح له الحكم منفرداً، وجدت الحاجة عندئذ إلى وزارة ائتلافية تتولى الحكم، تعبر عن اتجاهات الشعب كافة.

وهذا الوضع لم يكن موجوداً فى مصر عند تقديم الإنجليز إنذار يوم ٤ فبراير، لأن الوفد كان حزب الأغلبية الساحقة، وكان فرض أحزاب أخرى عليه فى شكل وزارة قومية يخالف الدستور، الذى يقصر الحكم على حزب الأغلبية دون غيره. ولكن التضليل صور الأمر فى صورة مخالفة! لقد صوّر الحق باطلاً!

أسرار حادث ٤ فبراير ١٩٤٢!*

أوضحنا في مقالنا السابق فساد الحل الذي طرحه أحمد ماهر على رأس زعماء الأقلية في اجتماع عابدين يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، والذي ذهب فيه إلى أن قبول النحاس تأليف «وزارة قومية» يعتبر بمثابة رفض للإنذار البريطاني! - ذلك أن الإنجليز لم يطلبوا في ذلك الحين غير هذا المطلب نفسه الذي طرحه أحمد ماهر باشا، وهو تأليف وزارة قومية! فكيف يكون تأليف وزارة قومية بناء على مطلب الإنجليز رفضاً لمطلب الإنجليز!

لقد كان قبول النحاس تأليف وزارة قومية هو الذي يعد إذعاناً كاملاً للإنذار البريطاني. ففي يوم ٣ فبراير ١٩٤٢ أبلغ السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) مصطفى النحاس باشا - أي قبل مقابلته مع فاروق التي رفض فيها تأليف وزارة قومية - نصيحته بأن يبدي استعداده لأن يبذل قصارى

* الوفد في ٢٦ أبريل ١٩٩٩

جهده لتأليف وزارة قومية، على أساس أن تأليف مثل هذه الوزارة سوف يعزز مركزه لدى كل من الرأي العام والإنجليز، وأن الوزارة القومية برياسة النحاس تعتبر فكرة مثالية!

وقد رفض مصطفى النحاس الانصياع لنصيحة السفير البريطانى. فلما طلب فاروق منه فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم تأليف وزارة قومية، كان من الطبيعى أن يرفض هذا الطلب كما سبق أن رفضه للسفير البريطانى.

فلما طلب منه أحمد ماهر والزعماء فى اجتماع عابدين تأليف وزارة قومية لتفادى الإنذار البريطانى، كان من الطبيعى أن لا يصدق النحاس هذه الدعوى، لأنه يعرف أن هذا المطلب هو نفس مطلب السفير البريطانى، فكيف يكون قبول مطلب السفير البريطانى رفضاً لهذا المطلب؟

على أن النحاس فهم أن طلب الملك منه تأليف وزارة قومية هو مناورة من الملك المقصود منها أن يرفض النحاس تأليف هذه الوزارة - كما حدث فى أزمة إنذار يونيه ١٩٤٠ - فيتيح ذلك لفاروق الفرصة لتأليف وزارة قصر أخرى بنفس الطريقة وبنفس الخديعة!

ذلك أنه فى الوقت الذى كان أحمد طلعت باشا فى يونيه ١٩٤٠ يقابل النحاس فى كفر عشما ليطلب منه تأليف وزارة قومية، كان الملك يؤلف وزارة قصر برياسة حسن صبرى باشا، ويفرض الأمر على الإنجليز!

وهذا هو ما رواه أحمد حسنين باشا لمحمد التابعى قائلا: «رأيت أن نقوم بمناورة تمويه بتضليل ذرا للرماد فى عيون السفير البريطانى، فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت باشا (وكيل الديوان الملكى) لمقابلة

النحاس باشا في كفر عشما، لكي ألفت أنظار السفارة وعيونها إلى كفر عشما، وأصرفها عما يجري في القاهرة. وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت في كفر عشما، كنت أنا قد اتصلت بحسن صبري وأعضاء وزارته، وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة. وقد فوجيء السفير البريطاني بوزارة حسن صبري وبالأمر الواقع! صحيح أن حسن صبري باشا صديق للسفير وللإنجليز، ولكنا اخترناه لهذا السبب كسراً لحدة التحدي»!

وقد كان تكهن النحاس بمناورة الملك في ٤ فبراير ١٩٤٢ تكهناً صائباً، فلم يخف فاروق ذلك حين قابله الدكتور محمد حسين هيكل أثناء إنذار ٤ فبراير ١٩٤٢، فعندما أبدى الدكتور هيكل تخوفه من أن يصر النحاس على موقفه من رفض تأليف وزارة قومية، طمأنه فاروق قائلاً: «لا تبالغ في مخاوفك، فستمر هذه الأزمة كما مرت غيرها من قبل، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجدنا حسن صبري باشا ثم حسين سري باشا»!

وقد نسي فاروق أن الموقف في ٤ فبراير ١٩٤٢ كان قد تغير جذريا عما كان عليه في أزمة إنذار يونيه ١٩٤٠!. ففي تلك الأثناء كان الماريشال روميل قد قام بهجوم مجتاح من مواقعه في العقيلة، نهضت به ثلاث فرق، اجتازت في سرعة الثغرات بين القوات البريطانية التي كانت تفتقر إلى المدرعات، واستغل مهارته في حروب الصحراء عن طريق استرداد الجزء الأكبر من برقة، ثم الاستيلاء على بنغازي في يوم ٢٩ يناير ١٩٤٢، وأفقد البريطانيين ما كانوا يعدونه من العتاد اللازم للهجوم الذي كان الجنرال «أوكنلك» يأمل في القيام به في منتصف شهر فبراير، وبذلك ألحق بالبريطانيين ما اعتبر «كارثة عسكرية» ـ على حد تعبير تشرشل.

كانت هذه «الكارثة العسكرية» هى التى انتهزها على ماهر باشا وفاروق لتحريك مظاهرات «إلى الأمام ياروميل» يوم ٢ فبراير ١٩٤٢، وبذلك وضع البريطانيين أمام موقف لا يحتملونه فى معركة حياة أو موت ضد القوات النازية.

ولما كان قد سبق ذلك اتصالات فاروق بالألمان لحماية عرشه عند احتلال الألمان مصر، فلذلك فإن الموقف بالنسبة لهم لم يعد يحتمل مناورات فاروق لتكرار ما حدث فى يونيه ١٩٤٠، فكان الإنذار البريطانى!

لم يكن يهم الإنجليز فى ذلك الوقت تأليف وزارة وفدية على وجه التحديد، بل كان كل ما يهمهم هو استقرار الوضع فى مصر فى تلك اللحظات الحرجة فى مصير بريطانيا، والألمان على أبواب مصر. بل يمكن القول إن تأليف وزارة وفدية هو آخر ما كان يتفق مع مصالحهم، بدليل لا يقبل الجدل، وهو قبولهم وتأييدهم لوزارات القصر التى حكمت مصر منذ الانقلاب الدستورى الذى أحدثه على ماهر باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وأقال به حكومة الوفد من الحكم.

فمنذ ذلك الحين أيد الإنجليز كل الوزارات التى تعاقبت، حتى ارتكب على ماهر باشا غلطته بعد اشتراك إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا، عندما رفض إذلال المفوضية الإيطالية وإحاطتها مع القنصليات الإيطالية بالكردون، وطرد الوزير الإيطالى المفوض ما تزوليني، نظرا للصلة الخاصة التى كانت تربط العائلة المالكة فى مصر بايطاليا، فتعرض على ماهر باشا بسبب ذلك للطرد من الحكم.

على أن لامبسون لم يلبث أن قبل بعد ذلك وزارة حسن صبرى باشا، ثم وزارة حسين سرى باشا، وهما وزارتا قصر! بل إن السفير مايلز لامبسون

دأب على مساندة حسين سرى باشا فى وجه الملك فاروق، كلما تعرضت العلاقة بينهما للتوتر.

وهو ما حدث عندما قام حسين سرى باشا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى بناء على طلب الإنجليز، منتهزا فرصة غياب الملك عن القاهرة، فقد أزعج هذا الحادث فاروق الذى كان موالياً للمحور، وأراد إقالة وزير الخارجية صليب سامى باشا، ولكن لامبسون هرع إلى مقابلة أحمد حسنين باشا، وحذره من خطورة استقالة أحد الوزراء أو إحدى الوزارات بسبب هذه المسألة، «لأنها مسألة يجب حتماً أن نقف فيها وراء حسين سرى»!

على هذا النحو كان الإنجليز يجدون من إذعان وزارات الأقلية لأوامرهم (إلى حد مخالفة أوامر فاروق فى مسألة شديدة الحساسية مثل قطع علاقات مصر مع حكومة فرنسا المحتلة فى فيشى والموالية للألمان) ما كان يصرفهم عن طلب تأليف وزارة وفدية تتلقى ثقتها من الشعب وحده وليس من القصر أو من الإنجليز! ذلك أن سيطرة الإنجليز على حكومات القصر كانت أسهل بكثير من سيطرتهم على حكومة الوفد.

فكما رأينا فإن حسين سرى باشا آثر تلقى المساندة من السفير البريطانى فى تلك القضية الحساسة، عن الانصياع لرغبة فاروق فى استمرار العلاقة مع تلك الحكومة المحورية. وكان فى ذلك يمالىء القوة التى هى أكثر قوة ونفوذا ويمكنها مساندته عند تعرضه لغضب فاروق. وهو ما حدث بالفعل كما رأينا، فقد حذر السفير البريطانى فاروق من استقالة أحد الوزراء بسبب تلك القضية التى تحدت إرادة فاروق.

على أن فاروق لم يغفر لحسين سرى باشا مخالفة إرادته فى هذه المسألة الحساسة، التى يمكن أن تهدد عرشه فى حالة غزو الألمان لمصر. فيذكر الدكتور محمد حسين هيكل أن حسنين باشا رئيس الديوان اتصل به حينذاك غير مرة، ليسأله رأيه فى الموقف، «وفهمت منه أن وزارة حسين سرى باشا لم يبق لها حظ من البقاء، بعد أن قطعت علاقات مصر مع حكومة ڤيشى فى غياب الملك عن القاهرة!

نحن هنا - إذن - فى مواجهة أزمة سياسية يقف فيها الإنجليز وحسين سرى باشا فى جانب، ويقف فاروق فى الجانب الآخر عاجزاً عن إقالة حسين سرى باشا.

وفى مثل هذه الأزمات فإنه يكون مفيداً للجانب الأضعف التماس مساندة شعبية فى شكل مظاهرات تحرج الوزارة القائمة فى الحكم. وكانت تلك المساندة هى التى قدمتها مظاهرات إلى «الأمام ياروميل»، التى دبرها على ماهر باشا وأنصاره، لإسقاط حكومة تحظى بمساندة الإنجليز إلى الحد الذى سبق ذكره، وهى حكومة حسين سرى باشا.

ونلاحظ هنا أن لامبسون لم يتحرك منذ البداية لفرض وزارة وفدية! وإنما لمساندة وزارة حسين سرى باشا! وهو ما حدث تماماً فى ذلك الحين، وبشكل أكثر حدة، فلم يطلب لامبسون استمرار وزارة حسين سرى باشا فى الحكم فقط، بل إنه طلب أيضاً طرد الإيطاليين وعبد الوهاب طلعت من القصر! ولكن مظاهرات «إلى الأمام ياروميل» كانت هى الوسيلة الوحيدة التى تتيح لفاروق إقالة وزارة حسين سرى باشا. وبالفعل يذكر الدكتور محمد حسين هيكل أنه بعد وقوع هذه المظاهرات، «أيقن سرى باشا أن لا مفر من أن يستقيل! فتأييد البرلمان لم يبق سنداً كافيا لبقائها فى الحكم، بعد

أن فقد رضا صاحب العرش عنها، كما فقدت طمأنينة الإنجليز إلى مقدرتها على كفالة الطمأنينة فى البلاد وصيانة المجهود الحربى!.

وقد كان ذلك هو خطأ فاروق الفاحش! فصحيح أن مظاهرات «إلى الامام ياروميل» المدبرة تنفعه فى إقالة وزارة حسين سرى باشا أو دفعها إلى الاستقالة، ولكن هذه المظاهرات نفسها أثبتت للإنجليز عجز وزارات القصر عن كفالة الأمن فى البلاد وصيانة المجهود الحربى، وأنه أصبح من الضرورى تأليف وزارة قومية تشترك فيها كافة الأحزاب، فلا يكون ثمة مجال فيها للتطاحن الحزبى الذى يمكن أن يهدد الأمن.

ومن الطبيعى فى مثل فرض وزارة قومية من هذا النوع أن تكون برياسة زعيم الأغلبية فى البلاد، وهو زعيم الوفد، لأنه من غير المعقول أن تكون برياسة رئيس حزب أقلية! ومن هنا تحرك السفير لامبسون لتحقيق هذا الهدف وهو تأليف وزارة قومية برياسة مصطفى النحاس باشا، وليس وزارة وفدية كما يضلل المضللون!

لماذا رفض النحاس تأليف وزارة قومية*

مشكلة التاريخ فى مصر أنه مستباح! فكل من يمسك قلماً يتصور أنه يستطيع أن يكتب التاريخ! بل يصل الغرور ببعضهم إلى حد إعلان أنّهم وحدهم الذين يكتبون التاريخ الصحيح، وأن المؤرخين الأكاديميين يزورون التاريخ! وعندما يكون الكاتب صاحب إنتماء سياسى معين فإن الأمر يستفحل عنده، فيصر على أن انتماءه السياسى هو الانتماء الصحيح! وعندما يكون الكاتب منتمياً فى الأصل لحزب من أحزاب الأقلية، مثل الأحرار الدستوريين أو السعديين، فإنه يصر على أن ما يكتبه معبرا عن وجهة نظر هذا الحزب فى الأحداث التاريخية قبل ثورة يوليو هو التاريخ الصحيح، وأن ما أكتبه هو الخطأ!

وقد قلت مراراً: إننى لم يسبق لى أن إنتميت إلى حزب من الأحزاب السياسية قبل ثورة يوليو، ولست متورطا - بالتالى - تورطاً يدفعنى إلى الدفاع عن حزب معين أو مهاجمة

* الوفد فى ٣ مايو ١٩٩٩

حزب معين، وإذا كانت كتاباتى التاريخية قد أنصفت الوفد، فلم يكن ذلك من منطلق حزبى، وإنما كان من منطلق علمى بحت، واعتماداً على الحقائق والوثائق التاريخية الأصلية، وليس اعتماداً على الأكاذيب والمفتريات والأهواء!

ومن سوء الحظ - وهو سوء حظ يختص به مؤرخ التاريخ المعاصر وحده! - أن شهود الوقائع التاريخية أحياء يرزقون، وأنهم لم يتخلصوا من إنتماءاتهم الحزبية المختلفة قبل الثورة، على الرغم من أن درس ثورة يوليو وحده كان كفيلا بردهم إلى صوابهم! فلم يستفد أحد من مؤامرات القصر وأحزاب الأقلية على الحياة الدستورية أكثر من ضباط يوليو، الذين ارتكزوا على هذه المؤامرات على الحياة الدستورية ذاتها فى إثبات مقولتهم عن فشل التجربة الديموقراطية بأكملها، والانطلاق من ذلك إلى فرض نظامهم الدكتاتورى الفاشى!

وليس مطلوباً من رجال القصر وأحزاب الأقلية قبل الثورة إعلان توبتهم، فقد تلقوا عقابهم على يد العسكر بالفعل، ولكن الأمر المطلوب منهم هو تسليم أمر كتابة التاريخ للمؤرخين الاكاديميين الذين لم يتورطوا فى الأحداث ليكتبوه بمنهجهم العلمى دون افتراء أو تزوير.

ولا يتصور أحد أن تصحيح التاريخ عمل من أعمال الترف، بل هو ضرورة يعرفها الغرب المتمدن، الذى يحرص على كتابة كل جديد فى المعلومات التاريخية فى صدر الصفحات الأولى من الصحف الكبرى! وهو ما حدث منذ أشهر قلائل عندما أفرجت دار الوثائق البريطانية فى «كيوجاردنز» عن ملف الملك فاروق، فقد نشر الخبر فى صدر الصفحات اليومية الكبرى، التى اتصلت بعديد من المؤرخين الموثوق بهم للتعليق على

الملف. وهو ما فعلته مجلة «المجلة» التى تصدر بلندن فور علمها بخبر الافراج عن الملف، فقد اتصلت بى لأكتب تعليقا تاريخيا على الملف، وهو ما فعلته ونشر فى عدد ٥ أبريل ١٩٩٨.

من هنا كان حرصى على تنقية حادث ٤ فبراير من كل ما حاول القصر الملكى وأنصاره من أحزاب الأقلية إهالته عليه من افتراءات وأكاذيب، لإظهار حزب الوفد الوطنى فى مظهر الحزب الذى تولى الحكم على أسنة رماح الإنجليز! مع ما هو معروف من أن حزب الوفد، باعتباره حزب الأغلبية الشعبية الكاسحة، لم يكن فى حاجة إلى رماح الإنجليز لتولى الحكم، لأن أغلبيته وحدها كفيلة بتوصيله إلى الحكم، وإنما كانت رماح الإنجليز موجهة ضد القصر بعد أن تبين للإنجليز أن سيطرته على الحكم تهدد مصالحهم الإمبراطورية فى حرب حياة أو موت بالنسبة لهم.

ولعلنا أثبتنا فى مقالنا السابق أن الإنجليز لم يكفوا منذ إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا فى سنة ١٩٣٦ عن مساندة كل وزارات القصر بعد الإنقلاب الدستورى الذى أقال به حكومة مصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، ولم يفكروا فى التدخل ضد القصر إلا لإسقاط حكومة على ماهر باشا عندما رفض سماع أوامرهم فيما يختص بطرد الإيطاليين من مصر على نحو مهين! وعندما عين القصر حسن صبرى باشا، وهو موال لهم، رحبوا به. فلما مات حسن صبرى باشا أثناء تلاوته خطبة العرش يوم الخميس ١٤ نوفمبر ١٩٤٠، رحبوا بحسين سرى باشا رئيسا للوزراء، فتولى رئاسة الوزراء من ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ إلى فبراير ١٩٤٢.

وقد حفظ حسين سرى باشا الجميل، فأبدى من الولاء للإنجليز ما لم يبده لفاروق، بعد أن عرف أن ميزان القوة فى يدهم، وكانت قمة هذا

الولاء للإنجليز عندما سمع أوامرهم بقطع علاقات مصر بحكومة ڤيشى الفرنسية الموالية للألمان، بينما كان فاروق غائباً عن القاهرة! وعندما أراد فاروق إقالة صليب سامى باشا وزير الخارجية عقابا له على هذا الفعل، سارع السفير البريطانى مايلزلامبسون إلى تحذير فاروق من خطورة هذا العمل، وأعلن مساندته لحسين سرى باشا إلى حد المطالبة بطرد عبد الوهاب طلعت باشا من القصر، باعتباره يد على ماهر باشا اليمنى.

لم يفكر السفير لامبسون حتى ذلك الحين فى فرض الحكم الدستورى أو مصطفى النحاس أو إنهاء حكم القصر، وإنما كان تفكيره هو مساندة حسين سرى باشا الذى قطع علاقات مصر بحكومة ڤيشى متحديا أوامر فاروق.

وعندما أيقن على ماهر باشا أنه لا سبيل لإقالة حسين سرى باشا إلا بمظاهرات شعبية تظهر عجز حكومة حسين سرى عن حفظ الأمن، دبر مظاهرات «إلى الأمام ياروميل» التى هتفت بحياة على ماهر باشا، وعندئذ فقط شعر السفير البريطانى أن استعادة الحكم الدستورى هو آمن طريق لحفظ مصالح بريطانيا فى تلك اللحظات المصيرية. ولكنه لم يذهب بعيداً إلى حد التفكير فى إقامة حكومة وفدية بحتة، وإنما التفكير فى إقامة حكومة قومية، لا تغضب زعماء الأقلية! ولما كان مصطفى النحاس هو زعيم أكبر حزب فى البلاد، فلم يكن معقولا أن يطلب استدعاء زعيم من زعماء أحزاب الأقلية لتأليف هذه الوزارة القومية، وإنما كان الأمر الطبيعى أن تكون مثل هذه الوزارة القومية برياسة زعيم أكبر حزب شعبى.

على هذا النحو كان تأليف وزارة وفدية بحتة برياسة مصطفى النحاس هو آخر ما كان يفكر فيه الإنجليز، وقد تلاقوا فى ذلك مع القصر الملكى الذى كان تأليف وزارة وفدية هو آخر ما يفكر فيه أيضاً. وقد كان الفرق

بين الاثنين هو أن الإنجليز كانوا على استعداد لفرض حكومة وفدية إذا رفض النحاس تأليف وزارة قومية، فى حين كان فاروق يفكر فى وزارة قصر أخرى مثل وزارة حسن صبرى باشا على نحو ما حدث فى أزمة وزارة على ماهر عندما دبر أحمد حسنين باشا سفر أحمد طلعت لمقابلة النحاس فى كفر عشما لصرف نظر الإنجليز عما يجرى فى القاهرة. وهو ما صرح به فاروق بنفسه للدكتور محمد حسين هيكل عندما أبدى له خشيته من أن يرفض النحاس تأليف وزارة قومية، فقد طمأنه فاروق قائلاً: لا تبالغ فى مخاوفك، فستمر هذه الأزمة كما مرت غيرها من قبل، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجدنا حسن صبرى باشا ثم حسين سرى باشا.

على هذا النحو حين استدعى فاروق الزعماء إلى قصر عابدين لمناقشة أزمة الإنذار الإنجليزى، لم يكن قد استوعب الموقف والخطر الذى يحيق بعرشه، وكذلك كان زعماء أحزاب الأقلية، فقد كان كل ما يهمهم هو عدم تمكين الأغلبية الشعبية من الانفراد بالحكم، والحرص على مشاركتهم فى الحكم تحت اسم «حكومة قومية»، وكانوا مطمئنين إلى أن القصر سوف يجد طريقة لفرض حكومة قصر كما فرض حكومة حسن صبرى باشا إذا رفض النحاس تأليف وزارة قومية.

ومن هنا إصرارهم على أن يؤلف النحاس وزارة قومية، بحجة أن ذلك يعد «حلاً كريماً للموقف، وتفاديا للانذار البريطانى، وأن ذلك يعد إجابة لطلب الملك وليس إجابة لطلب الانجليز!» وكان صاحب هذا الرأى هو الدكتور محمد حسين هيكل باشا. ولم يكن هذا الادعاء صحيحاً، كما أن الميزان الصحيح للمناقشة لم يكن تأليف وزارة قومية أو وزارة وفدية، وإنما

الميزان الصحيح هو رفض الإنذار البريطانى أو قبوله، لأن قبول النحاس تأليف وزارة قومية كان يعد قبولا للإنذار البريطانى، وكان لامبسون متحمساً للوزارة القومية أكثر من فاروق!

فلما رفض النحاس تأليف الوزارة القومية، انتقل الزعماء إلى مناقشة المسألة فى وضعها الصحيح، فناقشوا فكرة رفض الإنذار البريطانى على أساس أنه يتنافى مع استقلالها وسيادتها، وعندئذ أبدى النحاس موافقته على رفض الإنذار، قائلا: حسب المحضر التفصيلى الذى أعده القصر - «إذا طلبتم منى أن أرفض الإنذار، فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة، ولكنى أرغب أن يدون أنى نبهتكم للخطر الجسيم الذى يقع من جراء رفض تأليف الوزارة» . ولكن المجتمعين لم يأبهوا لهذا التنبيه، ووضعوا قراراً مكتوباً موجها إلى الملك يتضمن مشورتهم إليه برفض الانذار على أساس أن توجيهه يعتبر «إخلالا كبيراً بالمعاهدة البريطانية المصرية واستقلال البلاد، ومن أجل ذلك لا يسع جلالة الملك أن يقبل ما من شأنه أن يخل بالمعاهدة أو باستقلال البلاد»! ولم يطل النحاس باشا التفكير - حسب كلام الدكتور هيكل - حين تليت عليه صيغة هذا القرار، بل قال: «أنا موافق عليه، وأوقعه معكم» .

واضح - إذن - من موقف النحاس باشا أن المسألة فى نظره كانت تقتضى: إما رفض الإنذار البريطانى مع تقبل نتائجه، وإما قبول الانذار، وعندئذ يتساوى تأليف وزارة قومية أو وفدية . أما زعماء الاقلية فكان موقفهم المبدئى قبول الإنذار على النحو الذى يحقق مأرب الملك، وهو تأليف وزارة قومية، فلما فشلوا فى ذلك رفضوا الانذار مع تقبل نتائجه، والتى عرضت عرش فاروق للخطر!

وهنا قد يبدو ضرورياً توضيح وجهة نظر النحاس باشا فى رفض تأليف وزارة قومية. فحسب المحضر التفصيلى للقصر، فإن النحاس قال: «عندما تشرفت بالمقابلة عرض على جلالته أن أؤلف وزارة قومية برياستى، فقلت لجلالته: «إن تشكيل وزارة قومية لا يتفق مع مصلحة البلد، فالبلد حالتها سيئة، ولا يمكننى العمل إلا فى وزارةوفدية، وقلت لجلالة الملك: لا يمكن أن «أنفع» إلا إذا كانت الوزارة التى أؤلفها وفدية صرفا».

وهذا الكلام يتفق مع ما أوردته الوثائق البريطانية فى هذا الشأن، ففى برقية لامبسون إلى حكومته يوم ٣ فبراير ١٩٤٢، كتب يقول: إن النحاس أبلغ الملك فاروق أنه يرفض تأليف وزارة قومية، لأن «هذا الحل لا يتفق مع الصالح العام، لأن الموقف خطير بدرجة مزعجة، ليس فقط من الناحية السياسية، وإنما من جميع النواحى. فإن الشعب يتضور جوعاً، إن الشعب عار، إن الشعب يشعر بأنه لا يحكم جيداً، وهو يلقى اللوم على العهد الحاضر، وعلى ذلك فلا يمكننى أن أربط نفسى برجال هذا العهد».

عندما حمّل عزيز فهمي الملك فاروق مسئولية قبول الانذار البريطانى!*

أعتقد أنه بعد هذا الحوار الطويل حول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، فإننا نكون قد صححنا الكثير من المغالطات التى أثارها القصر الملكى وأنصاره من زعماء الأقلية حول الحادث. وأول هذه المغالطات أن الإنذار البريطانى كان من أجل تأليف وزارة وفدية برياسة مصطفى النحاس! فقد أثبتنا أن فكرة تأليف وزارة وفدية لم تكن فى ذهن السفير البريطانى عندما وجه إنذاره إلى فاروق، وإنما كان الموجود هو وزارة قومية، إذ لم يكن من مصلحة الإنجليز تأليف وزارة وفدية بحتة. وهذا الكلام ثابت من كافة المصادر الإنجليزية والمصرية.

ويترتب على هذه الحقيقة التاريخية أن المخرج الذى طرحه زعماء الأقلية فى اجتماع عابدين يوم ٤ فبراير بتأليف وزارة قومية، بدلاً من تأليف وزارة وفدية كما كان يرغب مصطفى النحاس، واعتبار

* الوفد فى ١٧ مايو ١٩٩٩

تأليف مثل هذه الوزارة «حلاً كريماً للموقف وتفاديا للإنذار البريطانى»، على اعتبار أنه يعتبر إجابة لطلب الملك لا لطلب الانجليز، كان مخرجاً مزيفاً، لأنه كان قبولا صريحا للانذار البريطانى، الذى لم يشترط تأليف وزارة وفدية بحتة، وإنما كان يشترط تأليف وزارة قومية برياسة مصطفى النحاس، وكان مطلب رئاسة مصطفى النحاس للوزارة القومية مطلباً يتفق مع الأغلبية الشعبية التى كان الوفد يحرزها فى الحياة السياسية، ولم يكن معقولاً أن يتولى رئاسة الوزارة القومية رئيس حزب من أحزاب الأقلية.

وإذا نحن ألقينا نظرة على نص الإنذار البريطانى الذى سلمه السير مايلز لامبسون لحسنين باشا رئيس الديوان الملكى فى تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعض ظهر يوم ٤ فبراير، فإنه يؤيد كل حرف مما ذكرناه، فقد كان على النحو الآتى:

«إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث»! فليس فى هذا الإنذار شيء عن تأليف وزارة وفدية.

يترتب على ذلك أن الأسلوب الصحيح لمناقشة هذه القضية كان بين أمرين: إما قبول الإنذار البريطانى، وإما رفض الإنذار مع تقبل نتائجه! وقد قرر الزعماء رفض الإنذار، وأبدى النحاس موافقته على رفض الانذار قائلاً: «إذا طلبتم منى رفض الإنذار فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة، ولكنى أرغب أن يدون إنى نبهتكم للخطر الجسيم الذى يقع من جراء رفض تأليف الوزارة». ولكن المجتمعين لم يأبهوا لهذا التنبيه، ووضعوا قراراً مكتوباً موجهاً إلى الملك يتضمن مشورتهم إليه برفض الإنذار، على أساس أن توجيهه يعتبر «إخلالا كبيراً بالمعاهدة البريطانية المصرية تأليف

مثل هذه الوزارة «حلاً كريماً للموقف وتفاديا للإنذار البريطانى»، على اعتبار أنه يعتبر إجابة لطلب الملك لا لطلب الانجليز، كان مخرجاً مزيفاً، لأنه كان قبولا صريحا للانذار البريطانى، الذى لم يشترط تأليف وزارة وفدية بحتة، وإنما كان يشترط تأليف وزارة قومية برياسة مصطفى النحاس، وكان مطلب رئاسة مصطفى النحاس للوزارة القومية مطلباً يتفق مع الأغلبية الشعبية التى كان الوفد يحرزها فى الحياة السياسية، ولم يكن معقولاً أن يتولى رئاسة الوزارة القومية رئيس حزب من أحزاب الأقلية.

وإذا نحن ألقينا نظرة على نص الإنذار البريطانى الذى سلمه السير مايلز لامبسون لحسنين باشا رئيس الديوان الملكى فى تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعض ظهر يوم ٤ فبراير، فإنه يؤيد كل حرف مما ذكرناه، فقد كان على النحو الآتى:

«إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث»! فليس فى هذا الإنذار شيء عن تأليف وزارة وفدية.

يترتب على ذلك أن الأسلوب الصحيح لمناقشة هذه القضية كان بين أمرين: إما قبول الإنذار البريطانى، وإما رفض الإنذار مع تقبل نتائجه! وقد قرر الزعماء رفض الإنذار، وأبدى النحاس موافقته على رفض الانذار قائلاً: «إذا طلبتم منى رفض الإنذار فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة، ولكنى أرغب أن يدون إنى نبهتكم للخطر الجسيم الذى يقع من جراء رفض تأليف الوزارة». ولكن المجتمعين لم يأبهوا لهذا التنبيه، ووضعوا قراراً مكتوباً موجهاً إلى الملك يتضمن مشورتهم إليه برفض الإنذار، على أساس أن توجيهه يعتبر «إخلالا كبيراً بالمعاهدة البريطانية المصرية واستقلال البلاد».

على هذا الأساس تكون مسألة استدعاء مصطفى النحاس لتأليف الوزارة، قد خرجت من نطاق معالجة الأزمة، لأن النحاس كان أحد الموقعين على قرار رفض الإنذار البريطانى، ولم يكن فى وسع السفير البريطانى إجبار النحاس على قبول تأليف الوزارة بالدبابات البريطانية، وأصبح الوضع هو إزالة الملك الذى يهدد وجوده ومؤامراته واتصالاته بالألمان المصالح البريطانية فى حرب حياة أو موت.

وهنا نصل إلى تصحيح المغالطة الثانية فى حادث ٤ فبراير، فلم يكن ذهاب السفير البريطانى إلى قصر عابدين مصحوباً بالدبابات البريطانية يوم ٤ فبراير، بغرض فرض مصطفى النحاس على الملك، وإنما كان بغرض خلع الملك فاروق.

وهذا هو ما تقول به الوثائق البريطانية التى هى المصدر الأساسى فى هذا الموضوع. ففى المقابلة بين لامبسون وفاروق، التى حضرها الجنرال ستون وحسنين باشا، لم يفاتح لامبسون فاروق إطلاقاً فى أمر استدعاء النحاس باشا، وإنما ذكر أنه اعتبر الرسالة التى تسلمها من حسنين باشا، والتى تحوى قرار الزعماء باعتبار الإنذار البريطانى مساساً خطيراً بالمعاهدة المصرية البريطانية واعتداء على استقلال البلاد، والتى بنى عليها فاروق رفضه للانذار - جوابا بالنفى، ثم قدم إليه خطابا بالتنازل عن العرش، وطلب إليه توقيعه، «وإلا فإن لديه أشياء أخرى غير سارة سوف يواجهه بها فى حالة الرفض».

وقد فوجىء فاروق الذى كان يتوقع أن يخيره لامبسون بين الاستجابة للإنذار أو التنازل عن العرش، وكاد - حسب اعتقاد لامبسون - يوقع، لولا أن سارع حسنين باشا بالتدخل باللغة العربية. فتطلع فاروق إلى لامبسون،

وسأله عما إذا كان سيمنحه فرصة أخرى؟. وهنا سأله لامبسون عن مقترحاته، فأجاب بأنه سوف يستدعى النحاس فوراً ليعهد إليه، وفى حضوره إذا أراد، بتشكيل الوزارة»!.

ويقول لامبسون: إن الاغراء على أن يصر على تنازل الملك عن العرش كان حاداً، خاصة وقد كان يعتقد أنه يمكنه الحصول عليه، لكن طريق الحكمة كان يقتضى - وهو يعترف بذلك على مضض - السماح لفاروق بأن يستدعى النحاس. على أنه أظهر بعض التردد عمداً قبل أن يقول للملك إنه على استعداد لأن يمنحه فرصة أخرى رغبة منه فى تجنب تعقيدات يحتمل حدوثها فى البلاد، ولكن على أن ينفذ ذلك فوراً!

وفى الواقع أن احتمال استسلام فاروق فى آخر لحظة كان قد نوقش بالفعل فى السفارة البريطانية قبل عملية الدبابات، وكان الاتجاه أنه لن يكون من العدل أن يفقد فاروق عرشه لتأخره ثلاث ساعات عن قبول الإنذار البريطانى!

وهذا الكلام يقودنا إلى تصحيح المغالطة الثالثة فى حادث ٤ فبراير، فلم يكن النحاس هو الذى تولى الوزارة على أسنة رماح الإنجليز، وإنما كان فاروق هو الذى قبل الإنذار البريطانى على أسنة رماح الإنجليز، ولم يكن قبول النحاس تأليف الوزارة بناء على رماح الإنجليز، وإنما كان بناء على تكليف من ولى أمر البلاد الذى له الحق فى هذا التكليف.

وقد اعترف على ماهر باشا بذلك، فيروى كيف ابتلع فاروق عبارته الحماسية التى كان قد أطلقها أمام الزعماء قبل ساعات، وقال فيها إنه على استعداد للتضحية بشخصه وبكل شىء، وكيف كلف النحاس باشا بتأليف الوزارة على اعتبار أن هذا التكليف هو رغبته الشخصية، فيقول:

كان كلام الملك بصوت آخر غير صوت الصباح، أى لا يحتمل المناقشة، وإنما كان صوت الآمر، أن ننسى ما حصل كله، وأنا موش عاوز مناقشات، وأنا أكلف النحاس بذلك»!.

ويصف النحاس ما حدث أيضاً فيقول: «دخل علينا الملك، وخاطبنا قائلاً: اعتبروا كل ما حصل فى اجتماعكم كأن لم يكن، وأنكم لم تتخذوا أى قرار! ثم اتجه إلى وكلفنى بتشكيل الوزارة! فأجبته قائلاً: إننا قد اتفقنا على الامتناع عن تأليف الوزارة، ولا يمكن أن أخرج على هذا الاتفاق»»!.

«فقال الملك: «إن الأمر أمرى، وليس لأحد شأن معى، وإنى أدعوك لتأليف الوزارة! فكررت الاعتذار والتمسك بالاتفاق! فألح جلالته علىّ! فقلت: إننى لا أعرف ما جدّ من الظروف، وأرجو أن أقف عليها لأستطيع وزن الأمور! فقال جلالته: «لم يحصل شىء، وأنا صاحب الأمر، وأكلفك بتشكيل الوزارة من بادئ رأيى، وأنا الذى اخترتك بنفسى».

«فلما أصررت على الاعتذار، تفضل جلالته وقال: «إنك الوطنى الوحيد، وإن قبولك الحكم تضحية منك تضيفها إلى تضحياتك السابقة التى يعرفها الجميع!.

وهنا صاح أحمد ماهر باشا بعبارته التى يتشدقون بها، وهى: إن قبلت الحكم فإنى أقبله على رماح الإنجليز! فأسكته الملك، ورددت عليه بكل شدة، وانتهرته، وقلت له: «إنكم أنتم الذين تتولون الحكم رغم إرادة الأمة وعلى أسنة الرماح. وإنى إن قبلت الحكم فبأمر جلالة الملك، لأنقذ البلاد مما أوقعتموها فيه من أخطار».

«ثم أراد صدقى باشا أن يتكلم، فأسكته جلالة الملك أيضاً، وتفضل جلالته مناشداً وطنيتى قائلاً: «إنها تضحية منك لخدمة الوطن»!.

وقد استشهد النحاس على واقعة إلحاح الملك عليه ليقبل تأليف الوزارة، بوثيقة رسمية لا يستطيع أن يجادل فيها أحد، هي الكتاب الذي رفعه إلى الملك في مساء اليوم التالي، والذي حرص فيه على أن يسجل أن فاروق أعرب، «بلسانه الكريم، المرة بعد المرة، والكرة بعد الكرة، عن ثقتكم في وطنية هذا الضعيف، وإنكاره لذاته، مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إليّ، تقضيان على أن أتقدم لإنقاذ الموقف، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أن لم يكن لي يد فيها!..» إلى آخره.

لذلك عندما أنكر الملك فاروق فضل مصطفى النحاس في إنقاذ عرشه، وأخذ يحرك رجال الأقلية بعد انتهاء الحرب، وبعد إقالة وزارة الوفد، بزعم أن الوفد تولى الحكم على أسنة رماح الإنجليز، رد الدكتور عزيز فهمي مخاطبا الملك في سخرية قائلاً: «إن صاحب الجلالة المصرية كان في استطاعته - لو شاء - أن يرفض الإنذار البريطاني، وأن يعفي رفعة النحاس باشا من تشكيل الوزارة! ولو شاء صاحب الجلالة المصرية أن يرفض الإنذار البريطاني، لالتف المصريون حول عرشه المفدى، يتقدمهم صاحب المقام الرفيع زعيمهم، وأعضاء الوفد ووكلاؤهم الأمناء، حتى تعتذر الحليفة، أو تسيل آخر قطرة في دماء المصريين حول جنبات العرش المفدى»!.

حادث ٤ فبراير إذن، وفي ضوء ما قدمناه من الوثائق الإنجليزية والمصرية، لم يكن أكثر من نتيجة طبيعية لاعتداءات الملك فاروق على الدستور، واستهانته بإرادة الشعب، وامتهانه للمادة ٢٣ من الدستور التي تنص على أن «الأمة مصدر السلطات»! فقد جعل نفسه مصدر السلطات، واستغل الثغرات الموجودة في الدستور، والتي وضعها أبوه فؤاد عمداً، في

إقالة حكومات الوفد التى تحظى بالأغلبية الشعبية، والانفراد بالحكم بالاستعانة بأحزاب الأقلية التى كانت فرصتها الوحيدة فى الحكم هى ثقة الملك بعد أن فقدت ثقة الشعب.

وقد كان فى وسع فاروق أن يحكم على هذا النحو، بإغضاء وبمباركة السفارة البريطانية، التى لم يكن فى مصلحتها أو فى مصلحة بريطانيا استقرار الحكم فى يد حكومة دستورية تستمد وجودها من ثقة الشعب. ولكن خطأه القاتل هو أنه راهن على الحصان النازى أثناء الحرب، وهو الحصان الذى كان يبدو فى بداية الحرب منتصراً فى كافة الميادين، فى الوقت الذى كانت مبادىء الوفد الليبرالية وعداؤه للحكم الشمولى العنصرى ممثلاً فى النازية والفاشية، يدفع به إلى مناصرة جبهة الحلفاء الديموقراطية فى ذلك الصراع العالمى بين الديموقراطية والنازية.

وقد كان أحد تطورات هذا الصراع فى مصر هو وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢!

الاتهام الخطير الذي وجهه على ماهر باشا لأحمد حسنين باشا!*

بعد أن أضأنا جوانب حادث ٤ فبراير كما أثبتته الوثائق المصريه والإنجليزية، وفندنا جميع المفتريات والأكاذيب والأوهام التى حاكها القصر الملكى وأنصاره حول هذا الحادث، يبقى أن نكشف بعض الأسرار التى خفيت عن جميع من تناولوا هذا الحادث، سواء من السياسيين أو الباحثين فى التاريخ.

وربما كان أغرب هذه الأسرار الخفية هو أن كلاً من أحمد حسنين باشا والملك فاروق كانا يعلمان مسبقا بأن الدبابات البريطانية سوف تأتى إلى القصر لتنفيذ التهديد البريطانى بعد رفض الإنذار! وصاحب هذا الكلام مصدر لا يرقى إليه الشك، وهو على ماهر باشا، وقد ألقاه فى أثناء شهادته فى قضية الاغتيالات السياسية، وأكده مراراً أثناء الشهادة.

وقد تطوع على ماهر باشا بإلقاء هذا الاتهام عندما تعرض لعودة أحمد حسنين باشا، رئيس الديوان الملكى،

* االوفد فى ٢٤ مايو ١٩٩٩

من السفارة البريطانية، بعد أن سلم السفير البريطانى السير مايلز لامبسون قرار الزعماء برفض الإنذار البريطانى. فقد قال:

«رجع، وكنا منتظرين، وأخطرنا أن السفير أخذ القرار، وقال إنه جاى الساعة التاسعة مساء لمقابلة الملك. فقلنا له، أى لحسنين باشا، «ما أثر ذلك فى نفس السفير؟»، فلم يقل شيئاً!

«ولكن اتضح بعد ذلك - والكلام لعلى ماهر باشا» - أن حسنين باشا كان على علم بأن الدبابات ستحضر فى الساعة التاسعة مساء»!

وقد أثار هذا الكلام السؤال الآتى من الحكمة: فقد سألت على ماهر باشا: كيف استنتجت رفعتك علم حسنين باشا بذلك؟».

وقد رد على ماهر باشا قائلاً: «أنا سمعتها، وحصل مناقشات بعد ذلك أمام جلالة الملك»!

وقد عاد على ماهر باشا فكرر هذا الاتهام فى مناسبة أخرى، فقال: إنه عرف أن حسنين باشا كان على علم بأن القصر سيحاط بالدبابات، وأنه علم بذلك من «رجل موثوق به، ومن أقرب المقربين»!

وأضاف على ماهر باشا أنه بعد أن أفضى حسنين باشا بما سيكون فى الساعة التاسعة (حضور الدبابات) «حصلت مناقشة داخل السراى. وعلشان كده لما جم الساعة التاسعة بالدبابات؛ كانوا متوقعين ذلك، وحكمة جلالة الملك اقتضت أن تفوت هذه الزوبعة»!

وفى جلسة أخرى دارت المناقشة المهمة الآتية:

المحكمة: سبق أن ذكرتم اسم حسنين باشا؟.

على ماهر باشا: نعم.

المحكمة: ما هى المعلومات التى كانت لدى حسنين باشا؟ ولم لم تدل بها؟

على ماهر باشا: يجوز أنه ليس من المصلحة أن أدلى بها! وإنما أكتفى بالقول بأنه كان عنده علم بما سيحصل فى الساعة التاسعة - أى أنه كان عند حسنين باشا علم بهذا. وسألناه: «لما بلغت الاحتجاج إلى السفير، ماذا كان أثره عنده؟»، فقال: «لم تحصل حاجة!»، مع أنه كان لديه علم بما سيحصل فى الساعة التاسعة مساء!».

المحكمة: معنى ذلك أنه كان لديه علم بمسألة الدبابات؟

على ماهر باشا: نعم، وهو قال إن السفير سيحضر الساعة مساء، ومش جاى يستأذن، بل جاى يبلغ خبر.

المحكمة: ما هو مصدر علم حسنين باشا بواقعة الدبابات بالذات؟

على ماهر باشا: «لا يمكن أن أدلى به، لأنه لازم أن أقول المصدر، وهذا لا يمكننى أن أقوله!

المحكمة: إنما الباشا يقطع بأن حسنين باشا كان لديه علم بأن الدبابات ستحضر فى الساعة التاسعة؟

على ماهر باشا: نعم، وذلك بعد مقابلته مع السفير، وتقديم الاحتجاج!

وهنا سأله الأستاذ حمادة الناحل المحامى: بصفتك كنت رئيس الديوان، فإذا وصلت إليك معلومات، هل تبلغها للزعماء المجتمعين؟.

على ماهر باشا: فيه أشياء أبلغها، وأشياء لا!

المحكمة: هل تعتقد أن حسنين باشا أبلغ جلالة الملك هذا العلم؟

على ماهر باشا: أعتقد أنه أبلغه!

الأستاذ حمادة الناحل: هل من المحتمل أن يكون حبس حسنين باشا ما وصل إليه من معلومات عن الزعماء، هو رغبة جلالة الملك؟

وهنا اعترضت المحكمة على هذا السؤال، فصاغه الأستاذ حمادة الناحل بشكل آخر: «هل من المحنمل أن يكون حبس حسنين باشا لما وصل إليه من معلومات، لكى يترك للزعماء حرية التفكير؟

وقد رد على ماهر باشا على هذا السؤال قائلاً: هذه المسألة حدثت بعد عمل الاحتجاج، فكان رأينا قد انتهى!

س: هل يفرق رفعة الباشا بين «العلم» و «التدبير» ؟.

على ماهر باشا: مجرد علم وصل إليه، بعيد عن كل تدبير.

وفى سؤال آخر للأستاذ على أيوب، أجاب على ماهر باشا بأنه لا يستطيع أن يقطع بما إذا كان حسنين باشا قد أبلغ ما لديه من معلومات عن حضور السفير بالدبابات إلى الملك، بعد انصراف الزعماء أو فى أثناء وجودهم!» .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن: ما هى مصداقية هذه الرواية التى ذكرها على ماهر باشا؟

والإجابة على ذلك تتمثل فى الآتى:

إن هذه الرواية لم تكن رواية سرية صدرت فى حديث خاص، وإنما نشرت على الرأى العام المصرى على أوسع نطاق فى الصحف، وأثارت

هجوماً شديداً على على ماهر باشا من جانب أصدقاء أحمد حسنين باشا فى جريدة أخبار اليوم. ويبرز منها أمران:

الأول، أن حسنين باشا كان يعلم بمسألة الدبابات من مصادر انجليزية، بعد مقابلته للسفير مباشرة وتقديم الاحتجاج.

ثانياً، أن الملك فاروق كان على علم بأن الدبابات البريطانية كانت آتية من قبل وصولها إلى قصر عابدين، وأن مناقشة قد دارت داخل القصر حول هذا الموضوع، واتفق على ترك الأمور تجرى إلى نهايتها التى حدثت بالفعل!

ولمناقشة هذه المسألة نطرح الملاحظات الآتية:

أولاً، إذا قيل إن أحمد حسنين باشا، عندما أدلى على ماهر باشا بشهادته، كان ميتا لا يستطيع الدفاع عن نفسه، فإن رواية على ماهر باشا قد تناولت الملك فاروق أيضاً، وكان فى ذلك الحين حيا يرزق، وصاحب أكبر سلطة فى البلاد، لأن الحكومة القائمة فى الحكم وقتذاك كانت حكومة قصر وليست حكومة وفد.

ومعنى ذلك أنه كان من الممكن أن يصدر تكذيب لهذه الرواية على لسان متحدث باسم القصر، فتموت هذه الرواية على الفور. ولكن هذا التكذيب لم يصدر!.

ثانياً، أننا لا نعرف سبباً واحداً يدعو على ماهر باشا إلى اختلاق هذه الرواية على الملك فاروق، فى حياته وسلطته، حتى وإن كنا نعرف ما يدعوه إلى الاختلاق على أحمد حسنين باشا!

ثالثاً، أن علي ماهر باشا في ذلك الحين، كان في الوضع الذي يسمح له، بواسطة أصدقائه في القصر، وعلى رأسهم عبد الوهاب طلعت باشا، أن يعرف ما دار في القصر، بعد انفضاض اجتماع الزعماء الذي رفضوا فيه الانذار البريطاني، وبعد عودة حسنين باشا من لقائه مع السفير البريطاني.

وإذا كانت قصة علي ماهر باشا على هذا النحو، قصة مؤكدة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي دعا الملك فاروق إلى ترك الأمور تتفاقم على هذا النحو حتى تصل إلى حد اقتحام القصر الملكي بالدبابات البريطانية؟ ولماذا لم يعالج الأمر بإخطار السفير بالقبول قبل حضور الدبابات وتهديد عرشه؟

إن الاجابة على هذا السؤال إجابة بسيطة، ذلك أنه كان من مصلحة فاروق، في ظروف هجوم ألماني مظفر ينبيء بغزو مصر وطرد الانجليز، أن يبدو أمام الألمان ضحية اعتداء جسيم من جانب الإنجليز، لكي ينفع له هذا الاعتداء أمام الغزاة إذا نجحوا في اختراق الدلتا، والوصول إلى القاهرة!

ثانيا، أنه كان من مصلحة فاروق في صراعه مع الوفد، على المدى الطويل، أن يعتلي الوفد الحكم في تلك الظروف، لكي يستغل ذلك في تحطيم سمعته النضالية تحت زعم أنه تولى الحكم على أسنة رماح الإنجليز. وقد استغل القصر بالفعل حادث الدبابات أسوأ استغلال ضد الوفد!

وهذا على كل حال يدعو إلى الاعتقاد بأنه كان هناك اتفاق مسبق بين فاروق وأحمد حسنين باشا على مواجهة الموقف عندما يأتي السفير بدباباته، بما ينهي الأزمة بالشكل الذي يحفظ لفاروق عرشه. فوفقا لرواية السفير إلى حكومته عن المقابلة التي جرت بينه وبين الملك والتي قدم فيها

إنذاره، فإنه عندما قدم إلى فاروق خطاب التنازل عن العرش؛ كاد يوقع، لولا أن سارع إليه حسنين باشا، وتدخل باللغة العربية، فتطلع فاروق إلى السفير وسأله عما إذا كان سيمنحه فرصة أخرى؟ وعندما سأله السفير عن مقترحاته، أجاب بأنه سوف يستدعى النحاس فوراً ويعهد إليه بتأليف الوزارة!

لقد كانت مخاطرة محسوبة، فإذا خسر فاروق الإنجليز، فإنه سوف يكسب الألمان، وكان انتصارهم فى تلك الحين يبدو محققاً!

من كان سيخلف الملك فاروق بعد تنازله عن العرش؟*

لعله اتضح من مقالاتنا حول حادث ٤ فبراير بشكل حاسم، أن مظاهرات الدبابات البريطانية أمام قصر عابدين يوم ٤ فبواير ١٩٤٢، لم تكن تستهدف بحال فرض مصطفى النحاس على الملك فاروق لتأليف وزارة وفدية، وإنما كان الهدف هو خلع الملك فاروق، بعد أن رفض الزعماء فى اجتماع عابدين، وعلى رأسهم مصطفى النحاس، الإنذار البريطانى بدعوة النحاس لتأليف الوزارة. وأنه لولا تراجع فاروق فى اللحظة الأخيرة، وقبوله الإنذار البريطانى، وقبوله بالحكم الدستورى، لنفذ الإنجليز بالقوة عزله ولفقد عرشه.

والسؤال الذى يطرح نفسه: من كان ينوى الإنجليز تنصيبه على عرش مصر بعد طرد فاروق؟

لقد اختلفت الآراء فى ذلك. ولدينا فى هذا الصدد روايتان: الرواية الانجليزية، والرواية المصرية..

* االوفد فى ٧ يونية ١٩٩٩

وفيما يختص بالرواية الإنجليزية، يذكر «بلينكن» في مذكراته المنشورة تحت عنوان: «مذكراتي من القاهرة للرياض»، أنه عرف أن عدة احتمالات تمت في السفارة البريطانية قبل الحادث، لبحث الموقف في حالة رفض الملك الإنذار وعدم قبوله. واستقر الرأي على أن يطلب إليه التنازل عن العرش، «وبطبيعة الحال فإن ترتيباتنا كانت تتضمن إرغامه على التنازل إذا اقتضت الضرورة، وتنصيب الأمير محمد علي مكانه».

على أن محمد التابعي في ذكرياته المنشورة تحت عنوان: «من أسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة» يروي عن فؤاد حمزة بك، الذي كان في أثناء الحرب العالمية الثانية وزيرا مفوضا للمملكة العربية السعودية لدى حكومة ڤيشي وحكومة الاتحاد السويسري في برن، ثم لدى حكومة تركيا في أنقرة، وقد تمكن في هذه المناصب من معرفة الكثير من أسرار حادث ٤ فبراير – أن ترشيح الأمير محمد علي للعرش، «لم يكن محل تفكير في أي وقت، لأن الإنجليز كانوا يعرفون أنه غير محبوب، وليست له أقل شعبية في مصر».

ويقول التابعي إن الاتجاه عند الانجليز – كما علمه من فؤاد حمزة بك بعد حادث ٤ فبراير من مدير قلم المخابرات البريطانية في سويسرا – كان إلى ترشيح الخديو عباس حلمي، الذي كان محبوبا وكانت له شعبية، وأن اتصالات قد تمت بين الإنجليز والخديو عباس في استانبول، حيث تحدث معه المستر «مرتون» الصحفي الإنجليزي المعروف، وسلمه رسالة من الحكومة البريطانية. وقد أقام الخديو ينتظر الاشارة أو الخطوة الثانية، ولكنه لم يلبث أن عاد إلى مقره في سويسرة عندما أحس بأن عيون الألمان في استانبول ترقب حركته.

على ان الكتاب الإنجليز يتحدثون عن الخديو عباس الثانى كموال للألمان. فيقول «كيرك» فى كتابه «الشرق الأوسط فى الحرب»، إنه كان على فاروق أن يدرك فى ذلك الحين أن دعاوى الخديو عباس فى العرش المصرى، وهو الذى كان يتحرك فى تلك الأثناء بحرية بين دول أوروبا المحايدة، ربما وجدت تأييدا فى حالة انتصار المحور».

وقد أورد وليم شيرر فى كتابه: «تاريخ قيام وسقوط الرايخ الثالث» رسالة كان أغاخان قد طلب إرسالها إلى الفوهرر، كانت قد وجدت بين وثائق وزارة الخارجية الألمانية، وهى تظهر ولاءه وولاء الخديو عباس لألمانيا، وعطفهما على المحور، وفيها يقول أغاخان: «لقد اتفق خديو مصر الموجود معى هنا، على أنه فى اللحظة التى يصل فيها الفوهرر إلى قصر وندسور لقضاء ليلة فيه، سنشرب معا زجاجة شمبانيا نخب هذا النصر»!

على كل حال فإن هذه الحقيقة عن ميول الخديو عباس الألمانية، والتى كانت معروفة لدى الانجليز، توضح مدى بعد رواية التابعى التى نقلها عن فؤاد بك حمزة، عن الحقيقة. وصحيح أن فاروقا كان ذا ميول ألمانية، وكان على اتصالات بالالمان، وكان ذلك هو السبب الرئيسى فى حادث ٤ فبراير ولكن استعانة الانجليز بالخديو السابق عباس حلمى ليخلف فاروق فى عرش مصر عند خلعه، كان أشبه بالمستجير من الرمضاء بالنار!

وعلى كل حال فإن المراسلات السرية البريطانية بين السير ما يلز لامبسون (لورد كيلرن فيما) وحكومته، قد حسمت هذا الخلاف، فلم يرد فيها ذكر الخديو عباس، وإنما ورد ذكر الأمير محمد على، الذى رشحه لامبسون لخلافة فاروق!

على أن هذا الترشيح لقى اعتراض وكيل الخارجية البريطانية، الذى أوضح أن الأمير محمد على عجوز جدا، ومعتل الصحة، وليس له أولاد. ومن هنا كان رأيه هو تعيين مجلس وصاية برياسة الأمير محمد على، على نحو ما كان يجرى التفكير فيه فى عام ١٩٣٥ (أى أثناء مرض الموت للملك فؤاد).

والمهم فى فكرة تعيين مجلس وصاية على العرش، التى اقترحها وكيل وزارة الخارجية البريطانية، هو أنه يتيح فى رأيه لشعور المصريين الفرصة للتعبير عن نفسه، وقد يتضح أن المصريين يفضلون إلغاء النظام الملكى أصلاً!

وقد وافق وزير الخارجية البريطانية على هذا الرأى، وأرسل به برقية للسير ما يلز لامبسون يوم ٤ فبراير. وهو ما يعنى استعداد بريطانيا لتقبل نظام جمهورى فى مصر فى حالة ما إذا أراد الشعب المصرى ذلك!

وقد يفسر هذا الاستعداد لدى بريطانيا لتقبل نظام جمهورى فى مصر، عدم مقاومتها لحركة ضباط يوليو خلع فاروق يوم ٢٣ يوليو، على الرغم من أنها كانت تملك من القوات البريطانية فى القنال ما يمكنها من إجهاض هذه الحركة، والتدخل كما فعلت فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ – أى قبل عشر سنوات.

وهذا يوضح أن النظام الملكى فى مصر كان قد فقد فى بريطانيا مبرر وجوده، وأنه كان يسبب لها من المتاعب ما كان يسببه للمصريين أنفسهم! فقد اضطر بريطانيا إلى التدخل مرتين لخلع الجالس على العرش، وكانت المرة الأولى، فى عهد الخديو عباس حلمى، وقد تحققت بالفعل، والثانية

فى عهد فاروق، وقد فشلت، لتراجعه فى اللحظة الأخيرة، ولأن مصطفى النحاس أبى أن يكون خلع فاروق على يد الإنجليز وليس على يد الشعب المصرى، فقبل رجاءه وقبل تأليف الوزارة.

ويلاحظ أن الظروف التى لجأت فيها بريطانيا إلى خلع حاكم مصر كانت ظروف حرب وليست ظروف سلام. فقد كانت الأولى هى ظروف الحرب العالمية الأولى، وكانت الثانية هى ظروف الحرب العالمية الثانية. ففى ظروف الحرب كانت بريطانيا مستعدة لعمل أى شئ، وانتهاك أى مواثيق أو معاهدات، لانقاد نفسها وشعبها.

ونلاحظ أنه فى ظروف خلع الخديو عباس عن العرش كانت بريطانيا مطلقة الحرية من أية معاهدات تربطها بمصر، وتغل يدها عن الانفراد بإجراء مباشر، فلم تكن المسألة المصرية قد أصبحت بعد مسألة ثنائية بين مصر وبريطانيا، وإنما كانت مسألة دولية تخضع لشروط معاهدة لندن سنة ١٨٤٠.

ولكن يلاحظ أنه فى كل حالة من حالات محاولات الخلع، كان حاكم مصر يسبب لبريطانيا الكثير من المتاعب! وهو عكس ما هو شائع من أن حاكم مصر قبل ثورة يوليو كان عميلا للاستعمار. لقد كان حاكماً مستبدا فاسدا حقا، ولكنه لم يكن عميلاً للاستعمار!

وقد دللنا على ذلك بحالة الملك فاروق، أما فى حالة الخديو عباس، فكان الأمر يختلف، فهناك مرحلتان فى علاقات الخديو عباس بالإنجليز، المرحلة الأولى – ولا تزيد على العام الأول من حكمه – والمرحلة الثانية وتمتد بقية حكمه حتى عزله!

وبالنسبة للمرحلة الأولى، فقد تولى الخديو عباس حلمى الخديوية يوم ٨ يناير ١٨٩٢، وهو اليوم التالى لوفاة والده الخديو توفيق. وقد وصل من فينا إلى القاهرة يوم ١٦ يناير ١٨٩٢. ولما كانت مصر تابعة لتركيا فى ذلك الحين، فكان من الضرورى صدور فرمان من السلطان العثمانى بإسناد الخديوية إليه - على أنه عندما صدر هذا الفرمان فى ٢٦ مارس ١٨٩٢، إذا به يقتطع من الأراضى المصرية شبه جزيرة سيناء بما فى ذلك العقبة! الأمر الذى أثار غضب عباس حلمى، وأثار معه اعتراض الحكومة البريطانية، التى كانت تحتل مصر، وكانت تنوى البقاء فيها الى الأبد. ولذلك تدخلت الحكومة البريطانية لدى الحكومة العثمانية وأجبرتها على استصدار «إرادة سنية» بإسناد إدارة شبه جزيرة سيناء إلى الخديو كما كانت لأسلافه فى ٨ أبريل ١٨٩٢.

لهذا السبب كانت العلاقة بين الخديو عباس حلمى واللورد كرومر علاقة ودية فى العام الأول من حكمه وهو عام ١٨٩٢، اذ كان الخديو فى حاجة لمساندته له فى مسألة حدود مصر، وكان اللورد كرومر قد أوصى بعدم تعيين مجلس وصاية له لعدم بلوغه سن الرشد بالسنين الميلادية.

على أنه منذ عام ١٨٩٢، أخذت تتجمع العوامل التى حملت عباس حلمى على تغيير سياسته تجاه الإنجليز. فقد أحس بعد ذلك أنه مجرد «أمير دمية» وأن سلطته أصبحت سلطة شكلية، فى حين كانت السلطة الفعلية فى يد الانجليز، وكان رئيس وزرائه مصطفى فهمى باشا يتعامل مع اللورد كرومر على أساس أنه ممثل السلطة الفعلية التى تستطيع فرض إرادتها على البلاد، بواسطة جيش الاحتلال. ومن هنا قام فى يوم ١٥ يناير ١٨٩٣ بإقالة مصطفى فهمى باشا! ولكن رد اللورد كرومر جاء سريعا، فقد أبلغ

عباس حلمى أن حكومته تعترض على هذا الإجراء، وهدده بأنه إذا قاوم إرادته فسوف يجازف بسلطته وبشخصه! ثم سويت الأزمة بتعيين رياض باشا رئيسا للوزارة.

كان بسبب هذه الحادثة أن انقلب عباس حلمى على الإنجليز. وكما فعل جده إسماعيل من الاستعانة بالقوى الوطنية، كذلك فعل عباس حملى، ووجد فى مصطفى كامل شابا تتوافر فيه القدرة على العمل السياسى فاصطفاه، ومن هنا نشأت الصلة بين عباس حلمى ومصطفى كامل، ودار الصراع بين عباس حلمى والإنجليز حتى جاءت ظروف الحرب العالمية الأولى التى وجد فيها الإنجليز الفرصة للتخلص من عباس حلمى.

على أنه كان من خلال علاقات التناقض فى المصالح التى أدارت الصراع بين عباس حلمى من جانب،والإنجليز من جانب آخر، والدولة العثمانية التى كانت تتربص للاقتطاع من حدود مصر من جانب ثالث، أن حدثت المقارنة التاريخية الآتية التى نسجلها، وهى أنه كان على يد انجلترا - دولة الاحتلال - أن احتفظت مصر بحدودها الحالية، وأنه بدون دولة الاحتلال فإن مصر كانت ستفقد سيناء أو جزءا من سيناء!

فلقد رأينا كيف أرادت الدولة العثمانية عند اعتلاء عباس حلمى العرش اقتطاع شبه جزيرة سيناء من الأراضى المصرية، وكانت تملك السلطة على فعل ذلك باعتبارها الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر باعتراف جميع الدول، ولكن تدخل بريطانيا أوقف هذه المحاولة.

وقد كررت الدولة العثمانية هذه المحاولة فى عام ١٩٠٦ عندما اعتزمت مد خط سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة، لمقاومة نفوذ

انجلترا فى البحر الأحمر من جهة،.ولمد هذا الخط بعد ذلك إلى قناة السويس لمناوأة النفوذ البريطانى فى مصر من جهة أخرى، فمن أجل تنفيذ هذه المشروعات، أرادت سلب مصر جزءاً كبيراً من شبه جزيرة سيناء من العريش إلى السويس أولاً، ثم فيما بعد من رفح إلى رأس محمد، بحجة أن شبه الجزيرة جزء من الدولة لم تتنزل عنه لمصر إلاَّ إلى حين، لتسهيل الحج، وأنها لم تعتبر هذا الجزء منسلخا من أملاكها فى أى وقت من الأوقات!

وعندما عرف اللورد كرومر بذلك طلب من الحكومة العثمانية تعيين الحدود لحسم الخلاف، ولكن الدولة العثمانية أظهرت دهشتها لهذا الاقتراح، على أساس أن مصر ولاية عثمانية فكيف يطلب معاملتها كدولة مستقلة؟ وهنا قامت أزمة معقدة للغاية! فإن الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر كانت هى التى تهدد بسلب مصر قطعة مهمة من أراضيها، فى حين كانت إنجلترا، الدولة المحتلة، تدافع عن الحقوق التاريخية لمصر! ومما زاد من تعقيد الأزمة أن الرأى العام المصرى كان، بحكم كراهيته للاحتلال البريطانى، يساند الدولة العثمانية!

والمهم أنه – لحسن حظ مصر – انتصرت بريطانيا فى هذه الأزمة على الدولة العثمانية، ونجحت فى الاحتفاظ بسيناء داخل حدود الدولة المصرية.

وكانت تلك هى المرة الثانية – كما ذكرنا – التى خدم فيها الاحتلال البريطانى مصر، ومكنها من الاحتفاظ بسيناء! وهى إحدى مفارقات التاريخ الكبرى عندما تأتى المنفعة على يد الأعداء!

الفصل الرابع

ثورة يوليو وقصة وزارتين

(دراسة تاريخية)

قصة وزارتين
(١)
الاستقرار الوزاري في مصر بين عهدين

يعتبر عدم الاستقرار الوزارى فى بلد ما مؤشرا صادقا على وجود خلل فى نظامه الدستورى، ودليلا على أنه لايتمتع بنظام حكم مستقر. وقد كان عدم الاستقرار هو السمة المميزة لعهدين نقيضين فى مصر: الأول عهد دستور ١٩٢٣ ، والعهد الثانى عهد ثورة ٢٣ يوليو.

فعلى مدى حقبة طويلة من الزمن، تزيد على نصف قرن، كانت الوزارات فى مصر لاتكاد تقوم حتى تسقط، وكانت الأزمات الوزارية تتلاحق ويمسك بعضها بخناق بعض، بكل ماترتب على ذلك من تعثر التقدم والإضرار بمصالح البلاد!

وفى عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو

كانت ظاهرة عدم الاستقرار الوزارى مفهومة، بسبب النزاع الناشب بين الأمة والعرش حول تفسير أهم المبادئ الأساسية فى الدستور، وهى التى تدور حول حقوق الأمة وحقوق العرش، وهل الملك يملك ويحكم؟ أو أنه يملك ولا يحكم؟

فبمقتضى نصوص دستور ١٩٢٣ كان من حق الملك فؤاد، وفاروق من بعده، حل مجلس النواب بصورة مطلقة وبدون قيد أو شرط، وتعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ، والتصديق على القوانين وإصدارها، وإذا لم ير التصديق عليها فمن حقه ردها إلى البرلمان لإعادة النظر فيها. ومن حقه تعيين الوزارات وإقالتها، وإنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط، والتصرف فى شئون المعاهد الدينية.

ولكن، بمقتضى نصوص هذا الدستور أيضا، كانت الأمة هى مصدر السلطات، ويتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه، وتوقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، وأوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراءمن المسئولية، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة. ومعنى ذلك أن الوزارة هى التى تملك سلطة العمل بالفعل، وتباشر جميع أمور الحكم من غير شريك، وهى المسئولة وحدها أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها.

على أن الملك فؤاد تمسك بظاهر النصوص التى تؤيد صلاحياته فى مواد الدستور، ولم يأبه بنصوص مواد الدستور التى تحدد حقوق الأمة! ومن هنا نشأ صراع بين العرش والأمة، تزعزعت بسبب قوائم الحياة السياسية.

فلم تستمر دورة مجلس النواب الأول، الذى انعقد فى ١٥ مارس ١٩٢٤، أكثر من عشرة أشهر، ثم حله الملك فؤاد! وقد أسفرت الانتخابات التى جرت بعدها عن مجلس نواب جديد، اجتمع يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥، ولكنه حل فى اليوم نفسه! ثم ولدت هيئة تشريعية ثالثة فى يوليو ١٩٢٦، ولكنها سقطت قبل انتهاء مدتها القانونية التى تبلغ خمس سنوات، وظلت البلاد بدون برلمان من ٢٦ يونيو ١٩٢٨ حتى نهاية عام ١٩٢٩، بعد أن علق محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات. وقد ولدت هيئة تشريعية رابعة فى يناير ١٩٣٠، ولكن هذه الهيئة لم تستمر أكثر من ستة أشهر، ثم حلت فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠!

ثم استبدل دستور ١٩٢٣ بدستور جديد فى عهد إسماعيل صدقى باشا، ليضيف المزيد إلى سلطات الملك فؤاد، ووضع قانون انتخابات جديد، وقامت الهيئة التشريعية الخامسة لتستمر أربع دورات. ولكن دستور ١٩٢٣ أعيد من جديد تحت نضال شعبى كبير، كما أعيد قانون انتخاب ١٩٢٤ فى ديسمبر ١٩٣٥.

وقد اجتمعت الهيئة التشريعية السادسة فى مايو ١٩٣٦، ولكنها لم تستمر أكثر من عام ونصف، إذ حلت فى أوائل ١٩٣٨! وولدت هيئة تشريعية سابعة فى أبريل ١٩٣٨، ولكنها انتهت فى فبراير ١٩٤٢. ثم ولدت هيئة تشريعية ثامنة فى مارس ١٩٤٢ ،ولكنها لم تستمر أكثر من عامين ونصف،وولدت الهيئة التشريعية التاسعة فى يناير ١٩٤٥، وكانت أطول الهيئات عمرا، ولكنها سقطت تحت نضال شعبى جارف. ثم ولدت الهيئةالتشريعية العاشرة فى يناير ١٩٥٠، لتستمر إلى ٢٤ مارس ١٩٥٢..

وقد كان يواكب هذا الاضطراب النيابى الكبير اضطراب وزارى كبير آخر!. ففى الفترة من ٢٨ يناير ١٩٢٤ حتى ٢٢ يوليو ١٩٥٢، وهى فترة

لاتتجاوز ٢٨ عاما، تولى حكم مصر ٣٨وزارة، بمتوسط سبعة شهورتقريبا لعمر الوزارة الواحدة. وفى خلال هذه المدة لم يحكم حزب الأغلبية الشعبية إلا أقل من ٨ سنوات (٧ سنوات و ٩ أشهر)، وحكم مع حزب الأحرار الدستوريين عامين آخرين. وأما باقى هذه المدة، وهى تبلغ الضعف تقريبا، فقد تولت فيها الحكم وزارات تحكم باسم القصر!

وقد بلغ الاضطراب الوزارى ذورته فى الأشهر الستة السابقة على ثورة٢٣ يوليو. فقد تولت وزارة على ماهر الحكم فى يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢، بعد اقالة حكومة الوفد فى أعقاب حريق القاهرة. ولكنها لم تستمر فى الحكم أكثر من شهر واحد، فاستقالت فى أول مارس، وخلفتها وزارة محمد نجيب الهلالى باشا، التى استمرت أربعة أشهر مضطربة، ثم خلفتها وزارة حسين سرى فى يوم ٢ يوليو، ولم تستمر أكثر من ٢٠ يوما، وتلتها وزارة أحمد نجيب الهلالى مرة أخرى يوم ٢٢ يوليو، ولم تستمر أكثر من يوم واحد، إذ قامت حركة الضباط فى اليوم التالى ٢٣ يولية، وبذلك انتهت حقبة من تاريخ مصر لم تعرف الاستقرار الوزارى.

وقد كان المتوقع، بعد أن استقرت أقدام ثورة يوليو، واختفى الصراع بين العرش والأمة، أن يسود الاستقرار الوزارى نظام الحكم. فقد ألغت الثورة الأحزاب فى ١٦ يناير ١٩٥٣، وأقامت تنظيمها السياسى الواحد، ممثلا فى هيئة التحرير أولا، ثم فى الاتحاد القومى ثانيا، والاتحاد الاشتراكى ثالثا، واستبدلت بدستور ١٩٢٣ ،الذى يوزع السلطة بين الملك والأمة، دستور فترة الانتقال، الذى جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد «قائد الثورة»، وركز السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى يد مجلس الوزراء. وتلته دساتير وضعت السلطة كلها - من الناحية الفعلية - فى يد واحدة هى يد رئيس الجمهورية.

وفى مثل هذه النظم الشمولية تكون الوزارة أثبت ما يكون، وتتمتع البلاد باستقرار وزارى طويل الأمد، ولكن هذا لم يحدث فى ثورة ٢٣ يوليو، إذ شهدت الفترة التى تولى فيها عبدالناصر الحكم تغييرات وزارية متعاقبة، اتخذت صفات وخصائص تختلف عن صفات وخصائص العهد السابق على الثورة، وقامت لأسباب مختلفة.

فلم تتمثل هذه التغييرات بالدرجة الأولى فى رياسة الوزارة، التى تركزت فى يد عبد الناصر معظم الوقت، فكانت رياسة الجمهورية ورياسة الوزارة واحدة - وإنما تركزت فى تغيير واستبدال الوزراء، واعادة تشكيل الوزارات تحت رياسته لأسباب متعددة.

فقد تولى عبد الناصر رياسة الوزارة لأول مرة يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤، لمدة اثنى عشر يوما فقط - أى حتى يوم ٨ مارس ١٩٥٤، حين عاد محمد نجيب رئيسا للوزارة. ثم ألف عبد الناصر وزارته الثانية فى يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ - أى بعد شهر واحد وعشرين يوما. واستمر يجمع بين رئاسة الجمهورية ورياسة الوزارة نحو أربعة عشر عاما - من ستة عشر عاما ونصف تقريبا! أى من ١٧ أبريل ١٩٥٤ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، لم تقطعها سوى فترة عامين وثمانية أشهر تقريبا، وتعاقب على رئاسة الوزارة فيها كل من على صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان.

فقد استمرت وزارة عبد الناصر الثانية من ١٧ أبريل ١٩٥٤ حتى ٢٧ يونيه ١٩٥٦، حين ألف فى نفس اليوم وزارته الثالثة، التى استمرت حتى ١٨ أكتوبر ١٩٦١. وقد أعاد تشكيل هذه الوزارة أربع مرات: المرة الأولى فى ٧ مارس ١٩٥٨، والثانية فى ١٨ أكتوبر ١٩٥٨، والثالثة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠، أما التشكيل الرابع فكان فى ١٦ أغسطس ١٩٦١.

وقد ألف عبد الناصر وزارته الرابعة فى ١٨ أكتوبر ١٩٦١ ، واستمرت حتى يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ حين صدر فى ذلك اليوم ما عرف باسم الإعلان الدستورى لنظام الحكم الجديد، الذى ألغى اسم مجلس الوزراء وأطلق عليه اسم «المجلس التنفيذى» وقد أسند عبد الناصر رياسة هذا المجلس إلى على صبرى.

وعندما سقط مصطلح «المجلس التنفيذى» بعد صدور دستور ١٩٦٤ ، أسند عبد الناصر رياسة الوزارة إلى على صبرى مرة ثانية فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ . وفى أول أكتوبر ١٩٦٥ أسند رئاسة الوزارة إلى زكريا محيى الدين، ثم إلى صدقى سليمان فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ .

وبعد هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، استرد عبدالناصر رياسة مجلس الوزراء فى ١٩ يونيه ١٩٦٧ . وبعد أحداث فبراير ١٩٦٨ التى أعقبت أحكام الطيران، عاد عبدالناصر فألف وزارته الأخيرة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ ، واستمر فى رئاستها حتى وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ .

ويمكن القول إن عدد التشكيلات الوزارية منذ قيام ثورة يوليو حتى وفاة عبد الناصر قد بلغ ثمانية عشر تشكيلا (١٤ وزارة و٤ تشكيلات) .وفى الفترة الأولى، التى تشمل عهد الملك أحمد فؤاد، والعهد الجمهورى تحت حكم محمد نجيب، وهى من ٢٤ يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٨ يونيو ١٩٥٦ - أى ما يقرب من أربع سنوات، كان متوسط عمر الوزارة ثمانية أشهر! أما الفترة الثانية، وهى فى عهد رياسة عبدالناصر للجمهورية، من ٢٨ يونيو ١٩٥٦ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وتبلغ أربعة عشر عاما وثلاثة أشهر، فقد بلغ متوسط عمر التشكيل الوزارى فيها أربعة عشر شهرا ونصف تقريبا . على أنه فى تلك الأثناء لم ينقطع خروج واستبدال الوزراء!

وهذه الدراسة هي محاولة للكشف عن الظروف التي أحاطت بقيام وسقوط أول وزارتين في عهد ثورة يوليو، وهما الوزارة التي ألفها على ماهر في ٢٤ يوليه ١٩٥٢ ،وسقطت في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، والوزارة التي ألفها اللواء محمد نجيب في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وسقطت في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ . وهي أول وزارة يتولاها عسكري بعد محمود سامي البارودي وأحمد عرابي أثناء الثورة العرابية.

(٢)
وزارة علي ماهر باشا

ربما كانت الظروف التى أحاطت بتأليف وزارة على ماهر مما يكشف - بصورة لا لبس فيها - أن حركة الجيش لم تكن تسعى إلى البقاء فى السلطة، وإنما قامت لمجرد إسقاط فاروق، وإعادة الحياة الديموقراطية، ثم يعود الجيش إلى ثكناته. وبمعنى آخر أنها قامت تحت علم دستور ١٩٢٣، وبنية الاحتفاظ به، وإبقاء العهد الملكى القديم بكافة عناصره وقواه السياسية، فيما عدا شخص فاروق!

وبمعنى آخر أن حركة الجيش لم تقم بنية أن تكون ثورة، وإنما قامت بنية أن تكون مجرد انقلاب عسكرى لإسقاط الملك وليس لإسقاط طبقة!

وهذا المعنى هو الذى كان ماثلا فى ذهن قادة الثورة، وعلى رأسهم عبد الناصر نفسه. فقد كتب عبد الناصر بعد قيام الثورة بشهر واحد، مقالا نشرته مجلة «التحرير» يوم أول أكتوبر ١٩٥٢، وكان عنوانه: «كيف دبرنا هذا الانقلاب»؟.

وفى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ خطب أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قائلا: «يوم ٢٣ يوليو لم يكن فى خاطرنا بأى حال أن نستولى على الحكومة، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة، والقضاء على حكم أعوان الاستعمار. وكنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ الهدف الأساسى من أهداف الثورة، وهو إقامة حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب». وقد أكد عبد اللطيف البغدادى أن فكرة تولى السلطة فى البلاد لم تخطر ببال أحد من زملائه.

كذلك لم تكن فكرة إسقاط دستور ١٩٢٣ مما يجول فى ذهن أحد قبل الثورة، بل كان التمسك به من عناصر ومكونات الحركة، بل ومبرراتها. ففى مذكرات اللواء المؤرخ جمال حماد، وكان أحد الضباط الأحرار، ذكر أن موعد الحركة كان قد تحدد عام ١٩٥٥، ولكن رؤى التبكير به إلى نوفمبر ١٩٥٢ «لأن البرلمان الوفدى كان من المفروض اجتماعه فى هذا الشهر بقوة الدستور، فى حالة عدم دعوته من قبل الملك. فإذا حدثت مخالفة دستورية - كما كان منتظرا، فإن حركة الجيش عندئذ تكون لحماية الدستور».

ولهذا السبب، عندما نجحت الحركة، تضمن أول بيان أصدرته للشعب صبيحة يوم ٢٣ يوليو على لسان اللواء محمد نجيب، قائد الثورة: «إنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل

الدستور»! كذلك ورد في أمر الثورة اليومى الأول أن حركة الجيش ترمى إلى احترام الدستور، وإعادة الحياة الدستورية السليمة».

وفى ظل هذا المفهوم، تألفت وزارة على ماهر باشا، التى لعب الصحفى احسان عبد القدوس دورا رئيسيا فى تأليفها. وتعتبر القصة التى رواها فى هذا الصدد، ونشرت فى أوائل عهد الثورة، من الوثائق المثيرة التى تستحق الإبراز والتحليل. وهى بمثابة محضر للقائه باللواء محمد نجيب فى مركز قيادة الثورة فى أعقاب نجاح الحركة. وفيه يقول:

«اختليت بمحمد نجيب فى احدى حجرات القيادة، ومعنا بعض الضباط، وسألته:

- ماذا تريد؟

قال: الدستور، والإصلاح.

قلت: هذا كلام عام! إنى أسألك: ماذا تريد فى هذه اللحظة ليتحقق فى هذه اللحظة؟

قال: ماذا تعنى؟

قلت: إن لك مطالب! من سيقوم على تنفيذ هذه المطالب؟ هلى ستتولى الحكم بنفسك، أو ستعهد بمطالبك لوزارة الهلالى، أو تريد وزارة جديدة؟

قال: إنى لا أريد أن أحكم. الدستور لايتيح لى أن أحكم!

وعدت أسأل محمد نجيب: إذن من تريده أن يتولى الحكم؟

قال: أظن من الأوفق أن ندعو البرلمان السابق، باعتباره آخر حلقة من حلقات الدستور!

قلت: إن البرلمان السابق يحتاج إلى تطهير!

قال: من ترشح؟

ومرت بي ثلاث دقائق، أستعرض فيها جميع الأسماء والوجوه.. أسماء ووجوه الشبان والشيوخ، فلم أجد أحدا يصلح ـ في اعتقادي ـ للموقف بكل أسف!

وعاد محمد نجيب يسأل: ما رأيك في بهي الدين بركات؟ إنه رجل محايد!

قلت: بصراحة: إنه أضعف من الموقف!

قال: علي ماهر؟ وصرخت فرحا: إنه رجل كل أزمة، أعتقد أنه يصلح!

قال محمد نجيب: والضباط يعتقدون ذلك أيضا!

ونظرت إلى محمد نجيب، وتساءلت بيني وبين نفسي: هل كان يريد علي ماهر من مبدأ الأمر؟ من يدري؟ وعاد محمد نجيب يقول: ولكن، هل يقبل علي ماهر؟.

قلت: نسأله!

قال: تول أنت سؤال علي ماهر.

وتركت محمد نجيب، وبدأت أبحث عن علي ماهر. واتصلت بخمس نمر تليفونية خاصة بعلي ماهر، فلم أعثر عليه. واتصلت برئيس حركة التليفونات، وطلبت منه باسم القيادة العامة أن يصلني بالقصر الأخضر، فأوصلني به مباشرة، ولم أجد فيه علي ماهر. واتصلت بالأستاذ إبراهيم عبد الوهاب، وأبلغته ـ في اختصار ـ خطورة الحالة، وطلبت منه أن يسرع

إلى بيت على مـاهر، ويطلبنى من هناك فى تليفـون القيـادة العـامـة.. واستطعت أخيرا أن أحصل على رقم التليفون الذى أستطيع أن أحادث فيه على مـاهر. ورد على على ماهر أخيرا. ولم أقل له من أنا، وإنما قلت: هنا القيادة العامة، اللواء محمد نجيب يريد من رفعتك أن تأتى إلى القيادة لأمر هام. فإذا وافقت فسنرسل لك حراسة تصحبك إلى هنا.

وسكت على ماهر قليلا، ثم قال: الباشا فى الحمام، استنى شويه لما نبلغه!.

وغاب رفعته قليلا، ثم عاد يقول، وبنفس الصوت: أنا على ماهر، انى لا أستطيع أن أحضر إلى القيادة قبل أن أفهم الموضوع. أرسلوا لى مندوبين عنكم لأتفاهم معهم.

قلت: سيصلك المندوب بعد دقائق.

وحيلة «الباشا فى الحمام»! حيلة قديمة عُرف بها على ماهر، حتى اشتهرت عنه، وأصبحنا ـ نحن الصحفيين ـ نتحملها صابرين».

ثم يقول إحسان عبد القدوس إنه أخذ معه اثنين من ضباط القيادة إلى بيت على ماهر بالجيزة حيث جرى حوار مثير!

ويمضى إحسان عبد القدوس فى روايته فيقول: إن على ماهر لم يكد يعلم بهذا العرض حتى قال على الفور إنه يتقيد بالمبادئ الدستورية، ولايستطيع أن يتخذ أية خطوة إلا بعد أن يكلفه الملك باتخاذها، و«اسمحوا لى أن أصرح لكم بأنى سأبلغ الحديث الذى دار بينى وبينكم للسراى فى الإسكندرية حالا»!.

وعاد إحسان عبد القدوس مع الضابطين إلى محمد نجيب ليبلغه رأى على ماهر، فقال محمد نجيب أنه بلغ فريد زعلوك، الذى كان يخاطبه من الاسكندرية وقتها، بأن الجيش يريد على ماهر. وكان فريد زعلوك وزيرا للتجارة والصناعة فى وزارة أحمد نجيب الهلالى التى تشكلت فى اليوم السابق.

هذه هى قصة اختيار على ماهر لرياسة أول وزارة فى عهد ثورة ٢٣ يوليو، وقد ذكرنا أنها نشرت فى أوائل عهد الثورة، ولم تلق اعتراضا أو تكذيبا، وبالتالى فيمكن اعتمادها .وقد أخفى إحسان عبد القدوس - فى روايته السالفة الذكر - عمدا - اسمى الضابطين اللذين رافقاه فى زيارته لعلى ماهر، لأن الاتفاق بين الضباط كان على اخفاء أسمائهم عن الصحف، ولكن عبد اللطيف البغدادى أورد فى مذكراته المنشورة أنهما كانا كمال الدين حسين وأنور السادات.

على أن ذاكرة محمد نجيب خانته فى روايته للواقعة فى مذكراته، فقد ذكر أنه هو الذى توجه مع أنور السادات إلى منزل على ماهر بالجيزة، وعرض عليه تولى رئاسة الوزارة!. وهو غير صحيح، ولعلها زيارة تالية لزيارة إحسان عبد القدوس ورفيقيه.

وعلى كل حال ففى مذكرات أنور السادات« البحث عن الذات» ما يؤكد رواية إحسان عبد القدوس، وإن كان قد رواها بطريقته الخاصة، فقد أغفل تماما ذكر اسم محمد نجيب، كما أغفل ذكر اسم كمال الدين حسين، وذكر أنه توجه مع إحسان عبد القدوس لزيارة على ماهر. وتفيد روايته أن الرأى كان قد استقر على اسم على ماهر من قبل إحسان عبد القدوس، لأنه «بعيد عن الأحزاب، ومعروف بالحسم»!

وهذا السبب هو الذى أورده محمد نجيب فى مذكراته بصورة مختلفة، فقد ذكر أن اختيار على ماهر كان مبنيا على أساس «أن علاقته الوثيقة بالملك تسهل عمليتنا، وأنه غير مرتبط بحزب من الأحزاب مما يورط الثورة بعلاقاتها فى الأيام الأولى، كما أن الكثيرين يثقون به، فوق أن له خبرة سياسية قديمة».

على كل حال فقد كان اتجاه على ماهر فى تشكيل الوزارة، بعد أن كلفه الملك بذلك بعد ظهر يوم ٢٣ يوليو - أن يستعين بنفس الوزراء الذين تكونت منهم وزارته فى أعقاب حريق القاهرة! وهذا ماصرح به لمحمد نجيب - كما يروى فى مذكراته.

وبالفعل، نجد أنه استعان بسبعة من عشرة وزراء تألفت منهم وزارته، فقد أسند وزارة الصحة إلى الدكتور إبراهيم شوقى باشا، وهو نفس المنصب الذى كان يشغله فى الوزارة الأولى،كما أسند وزارة التجارة والصناعة والتموين إلى إبراهيم عبد الوهاب بك، وكان يشغلها فى الوزارة المذكورة، وأسند إلى سعد اللبان وزارة المعارف، وكان يشغل فى الوزارة الأولى وزارة الأوقاف، ثم أسند إلى محمد على رشدى بك وزارة العدل، وإلى الدكتور محمد زهير جرانة بك وزارة الشئون الاجتماعية والمواصلات، ثم عبد الجليل العمرى بك لوزارة المالية والاقتصاد، وألفونس جريس بك لوزارة الزراعة.

وإلى جانب هؤلاء استعان بثلاثة وزراء جدد، هم: محمد كامل نبيه باشا لوزارة الأشغال، وفؤاد شيرين باشا لوزارة الأوقاف، ثم عبد العزيز عبد الله سالم بك لوزارة الشئون البلدية والقروية. وقد صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة فى يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢.

وقد أثبتت الأحداث أن اختيار على ماهر باشا لرياسة الوزارة لم يكن اختيارا موفقا، فلم يعرف عنه فى طوال حياته السياسية التعاطف مع الدستور، وعلى العكس من ذلك كان طوال حياته حزبا عوانا عليه!. فقد كان صاحب الفتوى فى أول إقالة فى تاريخ الحكم النيابى فى مصر، وهى إقالة مصطفى النحاس باشا فى يونيه ١٩٢٨ . وعندما مات الملك فؤاد ظهرت مواهبه فى خدمة مولاه الجديد فى مسألتى عدم بلوغ الملك سن الرشد، وعدم أهليته لإدارة أمواله الخاصة. فقد استصدر فتوى بأن فاروق، الذى لم يبلغ بعد السابعة عشرة من عمره، يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والمالية،!. ثم أخذ يساعده على أن يكون طاغية ودكتاتورا، فكانت على يديه الإقالة الثانية لمصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧!. على أن فاروق لم يلبث أن تمرد على وصاية على ماهر، واختار طريقه فى الطغيان بمعاونة عناصر أخرى، مثل أحمد حسنين باشا وحاشيته من الخدم.

لذلك لم يلبث على ماهر باشا أن أسفر عن عدائه لعودة الحياة النيابية بعد مرور أسبوعين فقط من توليه رئاسة الوزارة! فقد وجه بيانا عاما إلى «شعب وادى النيل» يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ ، هاجم فيه الأحزاب والحياة النيابية هجوما شديدا، وأعلن أن الأحزاب بوضعها القائم مقضى عليها، وأنها منذ قيام الحياة البرلمانية كانت فى شغل بالتنافس فيما بينها، «وأنه بسبب الحزبية تعذر تكوين جيل من رجال الدولة المحنكين فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والعمران، كما تعذر استكمال أسباب الاستقلال وتحقيق الجلاء، وعرفت مصر الاغتيال السياسى، ولم يكن معروفا فيها من قبل، وكان الأمل معقودا على البرلمانات فى الخلاص من المحن والكوارث التى نزلت بالبلاد، لكن البرلمانات المتعاقبة لم تقم بهذا الواجب المقدس» .. إلى آخره!.

في ذلك الحين كان على ماهر باشا يسد الطريق في وجه عودة الحياة الديموقراطية بطريقته الخاصة. فلقد رأينا كيف أعلنت الثورة احترامها للدستور وعزمها على إعادة الحياة الدستورية السليمة، وقد تهيأت الفرصة لذلك حين تنازل الملك فاروق لابنه أحمد فؤاد عن العرش، فلما كان الملك الصغير لايزال طفلا، فقد فرض ذلك تعيين مجلس وصاية عليه. ووفقا للدستور كان على الأوصياء ألا يتولوا عملهم إلا بعد أن يؤدوا اليمين الدستورية أمام مجلس البرلمان، فإذا كان المجلس منحلا يعود المجلس القديم للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه. ونظرا لأن هذه النصوص كانت خاصة بحالة وفاة الملك، ولم يتضمن الدستور نصوصا خاصة بحالة تنازله عن العرش - فقد كان الاتجاه القانوني السليم أن تطبق المواد الخاصة بالملك المتوفى على حالة الملك المعزول، ومعنى ذلك دعوة البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد طبقا للدستور.

على أن على ماهر باشا، الذى أمضى حياته السياسية خصما لدودا للوفد، أخذ يقيم الصعاب في طريق دعوة البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد، واستطاع، عن طريق الاستعانة بكل من سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة، والدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس المجلس - وكانا ينتميان قبل دخولهما مجلس الدولة إلى حزبين مناهضين للوفد، هما: الحزب الوطني والحزب السعدى - الحصول على فتوى من المجلس بعدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد، وإيجاد نظام وصاية مؤقتة حتى تتمكن الحكومة من إجراء انتخابات جديدة.

وعلى هذا النحو كان على ماهر يمهد الطريق لقيام دكتاتورية الثورة، كما مهد الطريق في عام ١٩٣٦ لقيام أوتوقراطية القصر!. وكما أن

محاولاته في عام ١٩٣٦ لقيت استعدادا موروثا من فاروق، فقد وجدت في يوليو ١٩٥٢ استعدادا مكتسبا من ضباط مجلس قيادة الثورة!.

وقد بدأ الأمر حين أخذ مجلس الثورة في تحديد أسماء الأوصياء. فوفقا لما ذكره محمد نجيب فقد برز اسمان لم يحدث اعتراض عليهما، وهما الأمير محمد عبد المنعم، وبهي الدين بركات باشا، ولكن المجلس أراد تعيين أحد الضباط، وهو رشاد مهنا، عضوا ثالثا، فاعترض محمد نجيب على هذا التعيين، على أساس «أننا لا نريد أن نزج بالجيش فيما لم يخلق له»!. ولكن المجلس أصر على التعيين، فلم يملك نجيب إلا الموافقة! على أنه كان على المجلس أن يعين رشاد مهنا أولا وزيرا، لكي يكتسب الحق في تعيينه وصيا وفقا للدستور، وهو ماحدث في يوم ٣٠ يوليه ١٩٥٢، إذ صدر مرسوم بتعيين رشاد مهنا وزيرا لوزارة المواصلات.

وكانت هذه الوزارة قد أسندت - في تشكيل الوزارة يوم ٢٤ يولية - إلى الدكتور محمد زهير جرانة بك. كوزير للشئون الاجتماعية والمواصلات، ففصلت المواصلات خصيصا لهذا الغرض وتولاها رشاد مهنا، ولكن لمدة ثماني وأربعين ساعة فقط! حيث صدر في يوم ٢ أغسطس قرار وزاري بتعيينه وصيا في هيئة الوصاية المؤقتة، التي ضمت أيضا كلا من الأمير محمد عبد المنعم والدكتور محمد بهي الدين بركات، ونص على أن تتولى هذه الهيئة «سلطة الملك إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة».

على أن تاريخ تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات، وهو ٣٠ يوليه ١٩٥٢، يكشف خفايا اللعبة السياسية التي كانت تدور في ذلك الحين. فقد أورد محمد نجيب أن هذا التعيين كان بغرض أن يستحق رشاد مهنا عضوية مجلس الوصاية دستوريا، بعد أن قرر قسم الرأي في مجلس الدولة عدم جواز دعوة مجلس النواب الوفدي المنحل، وإيجاد نظام للوصاية

المؤقتة. على أنا نلاحظ أن جلسة قسم الرأى بمجلس الدولة التى انعقدت لهذا الغرض كانت فى يوم ٣١ يوليو، وصدرت الفتوى فى أول أغسطس!.

ومعنى ذلك فى وضوح أن مجلس قيادة الثورة كان يعرف مسبقا بالقرارالذى سوف يتخذه مجلس الدولة، وكان يعد العدة لتنفيذه من قبل صدوره!. ومن هنا كان تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات قبل صدور الفتوى، وليس بعدها كما تجمع المصادر التى تناولت هذا الموضوع، وعلى رأسها مذكرات محمد نجيب ومذكرات عبد اللطيف البغدادى ومذكرات فتحى رضوان!.

ونرجح أن مجلس الدولة كان قد تلقى التأكيد بصدور مثل هذه الفتوى، قبل انعقاد جلسة قسم الرأى بمجلس الدولة من سليمان حافظ، الذى كتب فى مذكراته تعقيبا على القرار يقول: «باء الوفد بالخيبة، وبؤت مع السنهورى بالفوز بما نبغيه من على ماهر»!.

وهذا يوضح الدور الملوث الذى لعبه مجلس الدولة تحت كل من سليمان حافظ والسنهورى فى تعطيل عجلة الديموقراطية فى ذلك الحين.

على كل جال، فيتضح من مراجعة مذكرات عبد اللطيف البغدادى، أن اختيار رشاد مهنا ليكون عضوا فى مجلس الوصاية على العرش، إنما كان بغرض «إبعاده عن الجيش، وتفاديا من الصدام معه. فقد كان معروفا بطموحه، وله شعبية بين زملائه ضباط سلاح المدفعية، وكان ممن ساهموا فى السيطرة على قوات الجيش فى منطقة العريش فى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، متعاونا فى ذلك مع جمال سالم وصلاح سالم. وقد حضر إلى القاهرة من العريش يوم ٢٧ يوليو - أى بعد طرد فاروق للاشتراك فى مغانم الثورة، وأخذ يتصرف كأنه أحد المحركين الأساسيين لهذا الانقلاب.

ويفهم من مذكرات محمد نجيب أنه اعترض على تعيين رشاد مهنا عضوا فى مجلس الوصاية، لأنه طلب ـ أثناء احتدام الأزمة مع الملك قبل الثورة، وكان سكرتيرا لنادى الضباط ـ نقله إلى العريش! ويبدو أن رشاد مهنا انزعج لتجاهل زملائه له، فيذكر فتحى رضوان أنه زاره شاكيا من تجاهل قيادة الثورة له، طالبا منه التدخل لصالحه!. ولم يكن لفتحى رضوان نفوذ فى ذلك الحين، بل كان مسجونا فى عهد فاروق وأفرج عنه على ماهر باشا بتوسط صديقه سليمان حافظ. ومعنى هذه الرواية ـ إذا صحت ـ أن رشاد مهنا أخذ يطرق كل الأبواب! وعلى كل حال فقد وافق محمد نجيب تحت إلحاح زملائه فى مجلس قيادة الثورة على تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا.

وقد روى صلاح الشاهد فى مذكراته، وكان مديرا للمراسم، قصة طريفة عن تسلم رشاد مهنا لمنصبه كوزير للمواصلات، فذكر أنه زاره فى مكتبه، دون أن يعلم سبب مجيئه، «فحييته مرحبا، وجلس معى بعض الوقت، وخجلت من سؤاله. وبعد تناول القهوة، استدعانى الرئيس الراحل على ماهر باشا، وسألنى عن مجئ رشاد مهنا، فأجبته بالإيجاب، فقال: «أحضر صورة من القسم لكى يحلف اليمين أمامى»!. فسألته: أى الوزارات سوف تسند إليه؟. فقال: «وزارة المواصلات». وصحبته إلى مكتب الرئيس على ماهر، حيث حلف اليمين، وصدر المرسوم بتعيينه وزيرا!».

ولم يستمر رشاد مهنا فى منصب وزير المواصلات أكثر من يومين فقط ـ كما ذكرنا ـ إذ عين فى ٢ أغسطس عضوا فى مجلس الوصاية المؤقت. ويقول عبد اللطيف البغدادى إن رشاد مهنا «هدأت نفسه» بعد ذلك، «وعبر لنا عن شكره وامتنانه والدموع تترقرق فى عينيه من شدة الانفعال!، ولكنه لم يكن يدرى الغرض الرئيسى من وراء هذا التعيين ـ وهو إبعاده عن الجيش!».

على كل حال، فإن تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات، يعد - فيما يختص بموضوعنا - أول تعديل وزارى فى وزارة على ماهر باشا، ولم يكن قد مضى على تشكيلها أسبوع واحد!

ولم يلبث هذ التعيين، الذى كان أول تعيين من ضباط الثورة فى منصب كبير، أن قاد إلى تعيينات أخرى فى مناصب مدنية. فكما يقول محمد نجيب، فقد تم تعيين ١٨ من اللواءات وكبار الضباط فى مناصب خارج الجيش، وكان من هؤلاء اللواءات اللواء على نجيب، شقيق محمد نجيب، الذى عين سفيرا فى سوريا، واللواء محمد سيف الدين، الذى عين سفيرا فى الأردن. ويقول محمد نجيب إنه تولد عنده وقتذاك شعور «بأننا قد فتحنا بابا سوف يفتح شهية الضباط لمزيد من الإقبال على المناصب المدنية ذات الدخل الكبير»! وقال إنه اعترض على تعيين شقيقه سفيرا، ولكنه وجد نفسه يعارض وحيدا!.

وفى الوقت نفسه، فإن تعيين مجلس وصاية مؤقت قد أحدث تغييرا هاما فى سلطة الوزارة، لأن مجلس الوزراء عندما نادى فى يوم ٢٦ يوليه بأحمد فؤاد الطفل ملكا على البلاد، أعلن فى نفس الوقت أنه سيباشر سلطات الملك الدستورية إلى أن يسلمها إلى مجلس الوصاية. وبذلك أصبح يجمع بين السلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية إلى جانب السلطة التنفيذية. فلما تألف مجلس الوصاية كان ذلك إيذانا بانتقال السلطة من مجلس الوزراء إلى مجلس الوصاية.

ومن الطبيعى أنه كان على مجلس الوصاية قبل مباشرته سلطاته أن يحلف اليمين الدستورية أمام مجلس الوزراء. وقد تحدد لذلك يوم ٥ أغسطس، ولكن الخلاف ثار حول المكان الذى يحلف فيه الأوصياء اليمين،

فقد كان على ماهر باشا يرى أن ينتقل الأوصياء إلى رياسة مجلس الوزراء كمكان لمراسم حلف اليمين، ولكن حسن يوسف باشا الذى شغل فى ذلك الحين منصب رئيس الديوان بعد إلغاء وظيفة وكّيل الديوان - أشار على بهى الدين بركات باشا بأداء المراسم فى قصر عابدين، فى القاعة المخصصة لاجتماعات مجلس الوزراء، ولم يملك على ماهر الا الموافقة، ولكنه صمم على إجراء المراسم فى قاعة العرش. وبذلك انتقلت سلطات الملك الدستورية من مجلس الوزراء إلى مجلس الوصاية.

* * *

ولم يلبث الصراع أن نشب بين على ماهر ومجلس قيادة الثورة على النحو الذى أطاح بوزارته! فكما يقول محمد نجيب، كان على ماهر باشا قد شكل الوزارة على عجل فى البداية، على أساس أن يدعمها فيما بعد، ولذلك فقد تولى إلى جانب الرياسة وزارات الداخلية والحربية والخارجية. وقد تناقش معه محمد نجيب فى أسس التعديل، بحيث يدعم الوزارة بعناصر تعطى ثقلا للحكومة، واتفقا على ذلك بحيث تصدر مراسيم التعديل فى وقفة العيد، ولكن على ماهر باشا آثر التأجيل إلى مابعد عيد الفطر، وسافر إلى برج العرب ومرسى مطروح، ثم فاجأ مجلس الثورة بتعديل وزارى مخالف لما تم الاتفاق عليه، عرضه على رشاد مهنا، الذى بادر بالتوقيع دون الرجوع إلى محمد نجيب، وصدر فى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢!.

وقد تضمن هذا التعديل الوزارى استقالة كل من محمد كامل نبيه، وزير الأشغال العمومية، وعبد العزيز عبد الله سالم، وزير الشئون البلدية والقروية، وتعيين كل من مريت غالى وزيرا للشئون القروية، ومحمود محمد محمود وزيرا للمواصلات، ونور الدين طراف وزيرا للشئون البلدية،

والدكتور إبراهيم بيومى مدكور وزيرا للإنشاء والتعمير! ومن قراءة أسماء الوزراء الجدد نستطيع أن نستنتج دون صعوبة أن هذا التعديل الوزارى كان مرتبطا بفكرة الإصلاح الزراعى!.

ففى ذلك الحين كان مجلس قيادة الثورة قد تبنى هذه الفكرة بعد مقال كتبه الدكتور راشد البراوى يوم ٤ أغسطس، بعنوان: «تحديد الملكية»، عقد فبه موازنة بن فكرة رفع الضريبة التصاعدية وفكرة تحديد الملكية، ورجح الفكرة الأخيرة. وقد أثار هذا المقال اهتمام مجلس قيادة الثورة، الذى استدعى الدكتور راشد البراوى لسماع رأيه، وكلفه بإعداد مشروع القانون، وعرض على لجنة من مجلس الدولة برئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى، فأعدته فى صيغة القانون.

وقد عقد على ماهر مؤتمرات من الأوصياء وأعضاء مجلس الوزراء وبعض أعضاء مجلس القيادة وعدد من الفنيين وأعضاء مجلس الدولة، فى مبنى رئاسة الوزراء، وتباينت الآراء، فقد وقف على ماهر فى جانب الضريبة التصاعدية كوسيلة لتحديد الملكية، وسانده فى ذلك كل من بهى الدين بركات ورشاد مهنا. كما عارض المشروع أيضا محمد نجيب على أساس أنه لايريد الطفرة، وأن المشروع سيثير حدة الصراع الطبقى. ولكن انتهت الجلسة بموافقة شبه إجماعية على المشروع، مع تحديد الملكية بحد أعلى مائتى فدان.

فى تلك الظروف قام على ماهر بتعديل وزارته على النحو الذى مر بنا، على خلاف ماتم الاتفاق عليه بينه وبين محمد نجيب - الأمر الذى شكل تحديا لمجلس قيادة الثورة واستبعادا له من صنع القرار. لذلك عقد المجلس جلسة فى مقر قيادة الثورة، سادها - كما يقول محمد نجيب - «شعور بأن

القوة التى غيرنا بها الملك قد ضعفت قليلا»!. وتقرر فى هذه الجلسة حمل على ماهر على تقديم استقالته، بحجة تعطيل قانون الإصلاح الزراعى!

على أن دراستنا للتعديل الوزارى السالف الذكر، الذى أجراه على ماهر يوم ٦ سبتمبر، تثبت العكس، لأن هذا التعديل اشتمل على إدخال ثلاثة وزراء من أنصار الإصلاح الزراعى قبل الثورة وهم: مريت غالى، وإبراهيم بيومى مدكور، ونور الدين طراف. وكان كل من مريت غالى وإبراهيم بيومى مدكور مع محمد زكى عبد القادر قد ألفوا فى عام ١٩٤٤، جماعة باسم «جماعة النهضة القومية»، انضم إليها نور الدين طراف مع آخرين. وكان مريت غالى بالذات هو الذى ألف فى عام ١٩٤٥ كتابه عن «الإصلاح الزراعى» الذى تضمن برنامجا متكاملا ربط بين طرفى المشكلة الزراعية، وهما تفتيت وانعدام الملكية الصغيرة فى يد صغار المزارعين، وتمركز الملكية الكبيرة فى يد كبار الملاك. وكان يرى أن مائة فدان هى الحد الأعلى الأمثل للملكية الزراعية.

ومن هنا فلم يكن التعديل الوزارى الذى أجراه على ماهر يوم ٦ سبتمبر معاديا لقانون الإصلاح الزراعى: وإنما كان تمهيدا لإصدار القانون!

على أن صدور مثل هذا القانون من جانب وزارة على ماهر، مع نزعته الاستقلالية التى دعته إلى الانفراد بإجراء التعديل الوزارى على خلاف التعديل الذى اتفق عليه مع محمد نجيب، كان من شأنه أن يدعم وزارته على حساب مجلس قيادة الثورة، وفى الوقت نفسه ينسب إليها، وليس إلى الثورة، شرف إصدار قانون الإصلاح الزراعى. ومن هنا أصبح خروجه من الحكم أمرا مقضيا!

(٣)
وزارة محمد نجيب المنبوذة!

رأينا فى مقالنا السابق كيف أن خروج على ماهر باشا من الحكم لم يكن بسبب عدم رغبته فى إصدار قانون الإصلاح الزراعى ـ كما زعم ضباط يوليو ـ وإنما كان بسبب رغبته فى الانفراد بشرف إصدار هذا القانون! وقد أثبتنا ذلك من دراستنا للتعديل الوزارى الذى أجراه فى يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٢، فقد اشتمل على إدخال ثلاثة وزراء من أنصار الإصلاح الزراعى قبل الثورة، وهم: مريت غالى، وإبراهيم بيومى مدكور، ونورالدين طراف، وكان مريت غالى هو الذى ألف فى عام ١٩٤٥ كتابه الشهير: «الإصلاح الزراعى».

ولما كان صدور القانون من وزارة على ماهر يسلب من الثورة شرف إصدار هذا القانون، لذلك أصبح خروجه من الحكم أمراً مقضياً.

وقد روى فتحى رضوان فى ذكرياته ما يفيد بأنه أحس بأن عمر

وزارة على ماهر باشا قد انتهى فى اليوم الذى أجرى فيه التعديل الوزارى. وكان فى ذلك اليوم على ميعاد مع أعضاء مجلس قيادة الثورة ليدلى إليهم برأيه. فيقول: إنه خرج من هذا اللقاء وهو «متأكد مائة فى المائة أن ساعات وزارة على ماهر قد أصبحت معدودة»!

ولم يوضح فتحى رضوان كيف خرج بهذا الشعور؟ ولكن الكلام الذى ذكر أنه قاله لمجلس قيادة الثورة يكشف أن هذا الشعور إنما جاء نتيجة الهجوم الذى شنه على حكومة على ماهر بحق وبغير وجه حق، ومطالبته مجلس القيادة بطرده من الحكم! وإحلال صديقه سليمان حافظ مكانه!

فيقول فتحى رضوان: إنه قال لمجلس قيادة الثورة: «إن الثورة أسلمت نفسها وروحها إلى من لا يؤمن بها، ولا يمكن أن تؤدى رسالتها بهذه الطريقة،وانه يجب أن تتغير العقلية السياسية للبلد»، وقال: إن دستور ١٩٢٣ يجب إسقاطه! وقبل أن ينتهى من كلامه عاد فلخصه بوضوح قائلاً: على ماهر يجب أن يذهب، ويجب أن تشكل وزارة جديدة من الشباب الوطنى صاحب الماضى الوطنى المتمتع بكفاية فنية.. الوزارة يجب أن يكون رئيسها سليمان حافظ! وكان فتحى رضوان بذلك يلمح إلى إسناد الوزارة إلى شباب الحزب الوطنى، الذى كان ينتمى إليه هو، وينتمى إليه سليمان حافظ!

ويقول فتحى رضوان: إنه لمس صدى كلامه فى نفس الضباط، وإنه أحدث تأثيراً فعّالاً، ولذلك توجه بعد خروجه من المجلس إلى صديقه الدكتور نوالدين طراف، الذى شمله التعديل الوزارى يوم ٦ سبتمبر، وقال له: إنه يعلم يقيناً أن الوزارة التى سوف يشترك فيها لن ينقضى عليها أكثر من ٢٤ ساعة! «فإذا كنت حريصاً على الأسبقية البروتوكولية، فادخل

الوزارة، وأد اليمين الدستورية، وإذا كنت لا تريد أن تكون من وزراء العهد البائد، وألا ينسب إلى اسمك تاريخياً المشاركة فى وزارة على ماهر، فعلى الأقل اعتذر عن أداء اليمين لأى سبب لمدة ٢٤ ساعة.

وواضح مما ذكرناه أن قرار طرد على ماهر من الحكم كان قد اتخذ من قبل مقابلة فتحى رضوان لمجلس قيادة الثورة! وقد جاء كلامه فى المقابلة مؤيداً لهذا القرار.

على أنه يبدو أن مجلس قيادة الثورة قد خشى الآثار التى يمكن أن تنشأ عن إقالة على ماهر باشا، وما يمكن أن تعيد إلى الأذهان من إقالات الملك فاروق لمصطفى النحاس، ولذلك قرر دفعه إلى الاستقالة! وقد اختار لذلك إحراج على ماهر باشا، بالقبض على ٦٤ من السياسيين القدامى من خصوم سليمان حافظ، بحجة أنهم يقومون بدعاية واسعة النطاق ضد الثورة ومشاريعها! وكان على رأسهم فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام، عضوا حزب الوفد البارزين.

وقد كان هذا أول اعتداء على الحريات بعد خروج الملك، كما كان أول تلفيق للاتهامات لخدمة الأغراض السياسية فى عهد الثورة!

ويعترف محمد نجيب أن السبب فى هذا الاعتقال هو إخراج على ماهر من الحكم وليس الاتهامات التى وجهت إلى هؤلاء السياسيين، فيقول: «اتجه النقاش (فى مقر القيادة) إلى أن مفاجأة على ماهر بما تم سوف تدفعه إلى الاستقالة!».

ومما يدل على فساد الاتهامات التى وجهت إلى هؤلاء السياسيين، أنه أفرج عنهم تدريجياً فى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٢ بعد انتهاء التحقيق معهم،

ولم يبق إلا من وجهت إليهم تهم معينة فى قضية مقتل حسن البنا ومقتل الضابط عبدالقادر. وقد نجحت الثورة فى خطتها، لأن على ماهر باشا فهم المطلوب، وقدم استقالته فى اليوم التالى مباشرة - أى يوم ٧ سبتمبر - إلى مجلس الوصاية، وقبلت فوراً، وبذلك لم تمكث وزارة على ماهر باشا فى الحكم أكثر من شهر ونصف (٢٤ يوليو - ٧ أغسطس ١٩٥٢)، كانت فى خلالها تفقد يومياً وبشكل تدريجى مبرر بقائهّا فى الحكم!

على كل حال، فبخروج على ماهر من الحكم، أصبح السؤال المطروح: من هو رئيس الوزراء المناسب فى هذه المرحلة؟ ولما كان سليمان حافظ هو أحد محركى الأحداث وموجهى الثورة إلى البقاء فى السلطة، وكان فى الوقت نفسه ينتمى إلى الحزب الوطنى الذى كان قبل ثورة يوليو معادياً للوفد، فان الاختيار أصبح محصوراً فى نطاق القوى السياسية القديمة المعادية للوفد، والتى كانت تتمثل فى ذلك الحين فى الحزب الوطنى الجديد برياسة فتحى رضوان، والإخوان المسلمين!

وكان فتحى رضوان - كما ذكرنا - قد رشح صديقه سليمان حافظ لتولى رياسة الوزارة، عند لقائه بمجلس قيادة الثورة، ولكن سليمان حافظ رشح اسم الدكتور عبدالرزاق السنهورى، رئيس مجلس الدولة، وشريكه فى تحويل مسار الثورة إلى الحكم الدكتاتورى. لكن جمال سالم اعترض على هذا الاسم بحجة غريبة هى - كما أورد محمد نجيب فى مذكراته - «أن الأمريكان سوف يعترضون على الترشيح، لأن بعض الصحف الغربية، نسبت إليه فى أواخر عهد الملك فاروق وأثناء وزارة الوفد، ميولاً شيوعية أو يسارية!». وقد رد الدكتور عبدالرزاق السنهورى بأن سبب الاتهام يرجع إلى أنه هو وزملاؤه من مستشارى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة، وقعوا نداء للسلام ورد إليهم بالبريد من الخارج فى عام ١٩٥٠!

على أن هذا التوضيح لم يغن شيئاً، لأن مجلس قيادة الثورة فى ذلك الحين لم يكن فى وضع يسمح له بتجاهل اعتراضات الأمريكان، بينما كانت القوات البريطانية لا تزال تعسكر فى البلاد، والمجلس فى حاجة لتدخل الأمريكان بينه وبين بريطانيا من أجل منع تدخل القوات الإنجليزية فى مصر، لذلك لم يتحرك أحد من الضباط وقتذاك ليبدى تمسكه بالدكتور عبدالرزاق السنهورى.

وقد ظهر اقتراح جديد بترشيح سليمان حافظ رئيساً للوزراء، ولكنه كان أذكى من قبول هذا المنصب فى هذا الوقت المبكر، والتصدى لهذه المسئولية، ولذلك آثر أن يكون نائباً لرئيس الوزراء، الذى اقترح - كما يقول فتحى رضوان - أن يكون هو اللواء محمد نجيب - وإن كان محمد نجيب فى مذكراته يذكر أن صاحب الاقتراح بأن يكون اللواء محمد نجيب رئيساً للوزراء كان هو الدكتور عبدالرزاق السنهورى.

على كل حال، فقد كانت الحجة التى سيقت هى أن ولاية محمد نجيب لكل من رئاسة الوزراء ورئاسة الثورة فى وقت واحد، هى خير ضمان لدوام التعاون بين الهيئتين! ومعنى ذلك دمج قيادة الثورة ورئاسة الوزراء فى شخص واحد!

وقد رفض محمد نجيب قبول هذا المنصب، مثيراً قضية منافاة هذا التعيين للمبادئ التى استقر عليها مجلس قيادة الثورة. وهى: ابتعاد الجيش عن الحكم. على أن زملاءه أصروا على ترشيحه لهذا المنصب، فقد قرروا - كما يقول - أن ينعقد مجلس القيادة وحده لمناقشة هذا الترشيح، ولكنه اعتذر عن حضور هذا الاجتماع، «وذهبت إلى مكتبى معلناً اعتراضى مرة أخرى. وبعد فترة، دخلوا علىّ فى المكتب يعلنون قرارهم بأن أتولى

منصب رئاسة الوزراء إلى جانب قيادة الثورة! «وقبلت تنفيذ القرار الذى صدر منهم بالإجماع، مشفقاً من حدوث خلافات فى هذا الظرف الدقيق الحرج، متمنياً أن تكون نهاية مدتى هى الانتخابات التى حددنا لها شهر فبراير».

وما حدث بعد ذلك يعد من طرائف الثورة! لأن محمد نجيب لم يرشح أحداً لتولى الوزارات المختلفة، وإنما تولى هذه المهمة سليمان حافظ! وهذا ما يعترف به محمد نجيب نفسه، فيقول:

«تم تشكيل الوزارة فى يوم واحد، والحقيقة أننى لم أرشح أحداً لتولى الوزارة، لكن أخذنا سليمان حافظ نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، «وكانت صلته بالمدنيين أكثر اتساعاً منا، فرشح لى معظم الوزراء الذين ضمنتهم الوزارة»!

وكان أول من فكر فيه سليمان حافظ هو صديقه فتحى رضوان! وكان سليمان حافظ قد أخرجه من السجن! ويذكر فتحى رضوان أنه تقابل مع سليمان حافظ صدفة فى مقر إدارة قضايا الحكومة فى شارع الفلكى، فإذا به يقول لى: تعال النهاردة الساعة ١٢ فى مجلس القيادة، الوزارة الجديدة يجرى تشكيلها، وأنت مدعو للمشاركة فيها»! وفى مجلس قيادة الثورة أخذ فتحى رضوان بدوره يرشح أسماء الوزراء، فرشح حسين أبوزيد، والدكتور محمد صبرى منصور، وفريد أنطون، وأحمد فرج طايع، كما رشح آخرين.

على أن الظروف التى خرج فيها على ماهر من الحكم، والمقترنة باعتقال ٦٤ من السياسيين القدامى، أثرت على تأليف الوزارة الجديدة تأثيراً سيئاً. لقد اتضح لكثير من الشرفاء أن الثورة قد نكثت بوعدها باحترام

الدستور والحكم الدستورى والحياة الديمقراطية، وأخذت تنحرف بإجراءاتها إلى الأساليب الدكتاتورية فى الحكم، وتحولت إلى دكتاتورية عسكرية، وأنها تستخدم السياسيين سلماً للإنفراد بالسلطة فى النهاية.

وهذا ما دفع بكثيرين فى ذلك الحين إلى رفض الوزارة تجنباً للتورط فى هذا الحكم العسكرى. فيذكر فتحى رضوان أن أكثر من عشرين مرشحاً اعتذرفى ذلك اليوم عن عدم دخول الوزارة! وكانت أكبر صفعة عندما اعتذر الوزراء الثلاثة، الذين قبلوا التعاون مع على ماهر باشا يوم ٦ سبتمبر ودخلوا الوزارة فى التعديل الوزارى، وهم: محمود محمد محمود، ومريت غالى، وإبراهيم بيومى مدكور ـ رغم الإلحاح الشديد عليهم. والأخيران ـ كما ذكرنا ـ من جماعة النهضة القومية التى كانت تؤيد الإصلاح الزراعى. يقول محمد نجيب: إنه لا يعرف إذا كان اعتذار هؤلاء الثلاثة عن عدم الاشتراك فى الحكم ـ رغم قبولهم التعاون مع على ماهر ـ راجعاً إلى اعتقال الزعماء السياسيين فى اليوم السابق، أم أن اشتراكهم فى وزارة على ماهر المعدلة هو السبب! ولكنه يعترف بأن اعتقال الزعماء السياسيين قد «بذر الشكوك بين الأحزاب السياسية وحركة الجيش»!

ويقول فتحى رضوان: إن ممن اعتذروا عن عدم قبول الوزارة فى هذا اليوم أيضاً، كل من: حامد سليمان، وحفنى باشا محمود! وإن كثيراً من أسباب هذا الاعتذار يرجع إلى طريقة الدعوة لدخول الوزارة، فمثلاً كان حفنى باشا محمود مسافراً إلى الاسكندرية فى الطريق الصحراوى، حين لحقت به سيارة جيب من سيارات الشرطة العسكرية، واستعادته إلى القاهرة، بدون أن تقدم له سبباً واضحاً، ولما كانت واقعة اعتقال السياسيين القدامى قد حدثت فى اليوم السابق مباشرة، فقد ظن حفنى محمود عند

دخوله مجلس الثورة أنه مطلوب للاعتقال! لذلك حين عرف أنه مرشح للوزارة اعتذر فى الحال!

كذلك روى فتحى رضوان قصة تصور مدى عزوف الكثيرين فى ذلك اليوم عن قبول الوزارة، فذكر أن أحد هؤلاء المرشحين، وهو زكى شرف، وكيل وزارة العدل، لم يكد يسمع من اللواء محمد نجيب أنه يدعوه للدخول فى الوزارة الجديدة، حتى قاطعه بالاعتذار، مما ترك محمد نجيب مذهولاً يقول للحاضرين: «الراجل اعتذر قبل ما أكمل كلامى»!

وقد جاء موقف الإخوان المسلمين فى ذلك الحين ليضيف إلى الأزمة التى كان يعانيها تأليف هذه الوزارة المنبوذة!

ففى تلك الأثناء قرر مجلس قيادة الثورة دعوة الإخوان المسلمين للاشتراك فى الوزارة الجديدة برياسة محمد نجيب، ولكن العلاقات بين الثورة والإخوان كانت فى ذلك الحين تمر بأزمة دفعت مكتب الإرشاد إلى رفض هذا الاشتراك.

ولن نتعرض للروايات المختلفة، والمتناقضة أحياناً، حول ترشيحات الإخوان المسلمين للوزارة فى البداية، فقد سبق لنا أن درسنا هذه الروايات فى كتابنا: «عبدالناصر وأزمة مارس»، ويمكن الرجوع إليه، وإنما يهمنا أن نورد هنا خلاصة النتائج التى توصلنا إليها، وهى أن المرشد حسن الهضيبى قبل فى أول الأمر طلب عبد الناصر إليه ترشيح ثلاثة أسماء لتتولى الوزارة، فرشح له منير دلة، وحسن العشماوى، ومحمود أبوالسعود. وكان القائمقام يوسف صديق، عضو مجلس الثورة اليسارى، موجوداً فى ذلك الحين، فشكك فى أهلية الإخوان لتولى الوزارة، ولكن حسن العشماوى،

الذى كان حاضراً فى ذلك الحين، استدل بالشيخ حسن الباقورى على وجود كفايات فى الإخوان، فقبله عبدالناصر على الفور. على أنه عندما جرى الاتصال مرة أخرى بالهضيبى، أبلغه بضرورة البت فى هذه المسألة عن طريق مكتب الإرشاد. على أن مكتب الإرشاد عندما اجتمع قرر رفض الاشتراك فى الوزارة!

وقد كان السبب فى رفض مكتب الإرشاد الاشتراك فى وزارة محمد نجيب هو خشيته من أن يتحمل الإخوان - كجماعة - مسئولية سياسة لا يشاركون فى صنعها، وفى الوقت نفسه إعطاء الثورة لوناً يعزز مكانتها بين الجماهير الإسلامية، ويمنحها ولاء الإخوان فى كل مكان. ومن هنا كان حرص الإخوان على حرمان الثورة من لون يعتقدون أنها فى حاجة إليه، ولا يفيدهم منحها إياه.

وعلى هذا النحو، عندما قبل الشيخ الباقورى الاشتراك فى الوزارة، لم يتردد مكتب الإرشاد فى فصله من الجماعة، مما كان نذيراً بالصدام بين الإخوان والثورة، على الرغم من امتناع مكتب الإرشاد عن الهجوم على الثورة.

وهكذا تألفت وزارة محمد نجيب الأولى يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٢، من كل من: محمد نجيب رئيساً للوزارة ووزيراً للحربية والبحرية، مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة، ومن سليمان حافظ نائباً لرئيس الوزارة ووزيراً للداخلية، لمواصلة دوره فى ضرب الوفد وضرب زعامته، ودخل الوزارة فتحى رضوان، صديق سليمان حافظ كوزير للدولة.

وكان فتحى رضوان قد أخذ من قبل يدبر المؤامرات ضد على ماهر

باشا، الذى أفرج عنه من الاعتقال، تحت حجة سخيفة هى أن وزارة على ماهر لم تفعل شيئاً للبلاد! مع أن الوزارة لم تكن قد أكملت شهراً واحداً فى الحكم، أنجزت فيها من الأعمال ما يتطلب شهوراً طويلة، ونقلت البلاد من عهد إلى عهد!

ولم يتردد فى السعى ضد على ماهر لدى عبدالحكيم عامر، الذى يذكر أنه تحدث معه «حديثاً مفصلاً لم ينقطع خلال ساعة كاملة أو ما يقرب من الساعة، وضع بعدها عبدالحكيم عامر رأسه بين يديه، وأطرق منثنياً نحو الأرض، وعرض عليه أن يعيد تكرار حديثه على أسماع زملائه»!

وهو ما فعله، وأوضح فى اجتماعه مع مجلس القيادة أن على ماهر يجب أن يذهب، لأن الثورة لا يمكن أن تؤدى رسالتها بهذه الطريقة! وأنه يجب تأليف وزارة من الشباب يكون رئيسها سليمان حافظ (عدو الوفد اللدود) وإنشاء وزارة للدعاية!

ومن هنا جاء تعيين فتحى رضوان فى الوزارة الجديدة، بعد أن رفض سليمان حافظ رئاستها مؤثراً موقعه كمستشار قانونى لرئيس الوزراء، فعين نائباً لرئيس الوزراء ليكون حلقة اتصال بين الثورة والمدنيين الذى كانت صلته بهم «أكثر اتساعاً منا» - كما يقول محمد نجيب.

(٤)
وزارة محمد نجيب فى الحكم!

رأينا فى مقالنا السابق كيف سقطت أول وزارة مدنية فى عهد ثورة يوليو برئاسة على ماهر، وتألفت أول وزارة يرأسها رجل عسكرى منذ أيام الثورة العرابية، وهو اللواء محمد نجيب. وقد حدث هذا التطور اللا دستورى الخطير بتحريض قانونيين كبيرين هما: سليمان حافظ والدكتور عبدالرزاق السنهورى، ورئيس حزب سياسى مدنى هو فتحى رضوان، ومعارضة اللواء محمد نجيب نفسه الذى قبل رئاسة الوزارة بإلحاح زملائه، حرصاً على وحدة الصف.

ومعنى ذلك أن العناصر السياسية المعادية للديموقراطية التى كانت تساند الملك فاروق قبل الثورة ضد حزب الوفد، انتقلت من موقعها بجانب الملك إلى الموقع الجديد بجانب الثورة التى خلعت الملك! الأمر الذى يعنى أن محركها الأساسى كان هو العداء للدستور

والحياة النيابية! فكما أنها شجعت الملك قبل الثورة على انتهاك الدستور والحياة البرلمانية حتى انتهى به الأمر إلى الخلع والطرد من البلاد، كذلك شجعت ضباط يوليو على الانقلاب على الدستور والحياة البرلمانية وتوجيه خطى الثورة إلى الدكتاتورية، فكانت الدكتاتورية هى خطيئة ثورة يوليو الكبرى التى شوهت إنجازاتها الكبيرة.

ونظراً لأن الجريمة تنتقم من فاعلها، فقد دفع الدكتور عبدالرزاق السنهورى الثمن غالياً، وضرب فى معقله فى مجلس الدولة على يد الغوغاء الذين حركتهم الثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤. وأما فتحى رضوان فقد تخلصت منه الثورة بعد أن استنفدت غرضها منه، ليتولى وزارة الثقافة والإرشاد القومى بعده الدكتور ثروت عكاشة فى ٧ أكتوبر ١٩٥٨.

أما سليمان حافظ، وهو صاحب نظرية أن مصطفى النحاس «دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع»! فانه كان أشد المتحمسين لتولى العسكريين الحكم، فيذكر محمد نجيب فى مذكراته أنه فى أحد أيام شهر مايو ١٩٥٣ أخذ سليمان حافظ يتحدث عن مضار الازدواجية، ولاحظت فى حديثه تلميحاً بأنه أولى بالعسكريين وحدهم أن يتحملوا مسئوليات الحكم، وعليهم أن يشكلوا منهم وزارة عسكرية صرفة أو على الأقل وزارة مختلفة. وقد عارض محمد نجيب هذا الاتجاه معارضة شديدة ـ كما يقول ـ «لأنه يتنافى مع مبادئنا، ويفتح باباً أمام الجيش يجعله يهمل الدستور».

وقد كافأته الثورة على تحمسه هذا أيام العدوان الثلاثى بما يستحق! فعندما اقترح على عبدالناصر العودة إلى الكتيبة السادسة المشاة، وعودة محمد نجيب إلى الحكم على أساس أن جمال عبدالناصر مكروه، اعتقلته الثورة وأُهين!

وعلى كل حال، وكما رأينا، فقد تألفت وزارة محمد نجيب يوم ٨ سبتمبر ١٩٥٢ برياسة محمد نجيب، الذى احتفظ إلى جانب رياسة الوزارة بوزارة الحربية والبحرية، مع القيادة العامة للقوات المسلحة، وأصبح سليمان حافظ نائباً لرئيس الوزارة ووزيراً للداخلية، وفتحى رضوان وزيراً للدولة.

كذلك دخل فى الوزارة من رجال الوزارة القديمة كل من: عبدالعزيز عبدالله سالم بك، ومراد فهمى، والدكتور نورالدين طراف. وكان عبدالعزيز عبدالله سالم بك قد قدم استقالته من منصبه فى التعديل الذى أجراه على ماهر يوم ٦ سبتمبر وصدر مرسومه من هيئة الوصاية، ثم عين فى وزارة محمد نجيب ـ الأمر الذى يشير إلى أنه أجبر على الاستقالة، أو أنه كان على خلاف مع على ماهر باشا، وإن كان الاحتمال الثانى أرجح، لأنه سوف يقدم استقالته مرة أخرى من وزارة محمد نجيب، كما سوف نرى. أما الوزيران الآخران، وهما: الدكتور مراد فهمى، وهو ابن عبدالرحمن فهمى، صاحب الدور الخطير فى العمل السرى فى ثورة ١٩١٩ وسكرتير عام لجنة الوفد المركزية، والدكتور نورالدين طراف، فكانا قد دخلا وزارة على ماهر يوم ٦ سبتمبر فى التعديل الوزارى الذى أجراه، ولم يمكثا فى منصبيهما أكثر من يوم واحد!

ويقول فتحى رضوان: إنه كان قد توجه لزيارة صديقه الدكتور نورالدين طراف يوم التعديل الوزارى الذى دخل فيه الدكتور طراف وزيراً للشئون البلدية، وأبلغه بأن الوزارة التى يدخلها لن تعيش أكثر من يوم واحد، فإذا كان حريصاً على الأسبقية البروتوكولية فليدخل الوزارة وليحلف اليمين الدستورية! وهو ما فعله الدكتور طراف

وقد عين في الوزارة أيضاً عبدالعزيز على، وهو من قيادات الحزب الوطنى، ومن أوائل من مهدوا لفكرة الانقلاب بين ضباط الجيش، وكوّن خلية سرية فى أثناء الحرب العالمية الثانية، كان من أفرادها وجيه أباظة وحسن عزت وأنور السادات وعبداللطيف البغدادى. وعندما قامت الثورة، زاره جمال عبدالناصر، الذى لم يكن قد جمعه به لقاء من قبل، وتكررت اللقاءات بينهما بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة. ثم وقع الاختيار عليه فى وزارة اللواء محمد نجيب الأولى ليكون وزيراً للشئون البلدية والقروية، بعد أن كان وقتذاك موظفاً فى البلديات.

وقد ظهرت بصمة سليمان حافظ أيضاً فى اختيار الدكتور محمد صبرى منصور ليكون وزيراً للتجارة والصناعة، إذ كان من قدماء رجال الحزب الوطنى. وكان اختيار الدكتور إسماعيل القبانى ليكون وزيراً للمعارف العمومية إشارة إلى اتجاه الثورة اتجاهاً مخالفاً لاتجاه الدكتور طه حسين، وزير المعارف فى وزارة الوفد الأخيرة، جعل التعليم كالماء والهواء.

كذلك عين الدكتور عبدالجليل العمرى وزيراً للمالية والاقتصاد، وأحمد حسنى وزيراً للعدل، وحسين أبوزيد وزيراً للمواصلات، وأحمد فراج طايع وزيراً للخارجية، ومحمد فؤاد جلال وزيراً للشئون الاجتماعية، وفريد أنطون وزيراً للتموين.

وعلى هذا النحو كانت الصبغة الغالبة فى وزارة محمد نجيب الأولى هى صبغة الحزب الوطنى والمستقلين والإخوان المسلمين، وهى عناصر لا تؤمن بالدستور والحياة النيابية!

فالحزب الوطنى كان حرباً على الحياة النيابية فى عهد ما قبل الثورة، بعد أن باع ماضيه النضالى، وتحول إلى حزب من أحزاب القصر. وكانت

مبادئه تمثل المزايدة البعيدة عن واقع الحياة السياسية المصرية أو الممارسة الحزبية الجادة التى تستهدف تنظيم وتعبئة الجماهير. وكان عداؤه للوفد شديداً لأنه ورث مركزه قبل الثورة حين كان حزب الأغلبية، وقد لعب دوراً رئيساً فى تحول مسار ثورة يوليو إلى الطريق الدكتاتورى من خلال سليمان حافظ وفتحى رضوان.

وكانت اللجنة العليا للحزب الوطنى قد اجتمعت فى أول أغسطس ١٩٥٢ أى بعد أسبوع من قيام الثورة، لتختار فتحى رضوان رئيساً للحزب، وأعلنت معارضتها لدعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد، مما دعا عبدالرحمن الرافعى إلى اختصام فتحى رضوان وسليمان حافظ أمام القضاء فيما سميت «بقضية الإغارة على الحزب الوطنى»! وطلب إلغاء الحزب الوطنى الجديد الذى ألّفه فتحى رضوان.

أما الإخوان المسلمون فإنهم كانوا قد أعلنوا بعد الثورة أن الدستور «لم يعد له وجود من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه» ـ ومعنى ذلك عدم دعوة البرلمان الوفدى أو غيره للاجتماع ـ وطالبوا بدستور جديد يستمد مبادئه من مبادئ الإسلام. ولم يدروا أنهم كانوا بذلك يفتحون بأيديهم باب جهنم ليصلْوا فيها نار دكتاتورية عبدالناصر!

وقد كانت وزارة اللواء محمد نجيب هى أول وزارة يتولاها رجل عسكرى، بعد محمود سامى البارودى وأحمد عرابى فى عهد الخديوى توفيق أيام الثورة العرابية، مما كان يمثل بداية انتقال الحكم من يد المدنيين إلى يد العسكريين.

والأمر الذى يستلفت النظر هو أنه بعد شهر واحد من تأليف الوزارة أنشئت وزارة قصر بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء، وليس بمرسوم

بقانون. وقد انتدب إليها أحمد حسنى وزير العدل بالإضافة إلى عمله. ويلاحظ أن اليوم الذى أنشئت فيه وزارة القصر كان هو نفس اليوم الذى قرر فيه مجلس قيادة الثورة استبعاد رشاد مهنا من عضوية مجلس الوصاية مع تحديد إقامته، بعد أن اعتبر وجوده فى مجلس الوصاية مما لا يمثل اتجاهات الثورة ولا يعبر عنها، وهو يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥٢.

وفيما يبدو أن إنشاء هذه الوزارة ـ التى لم تعمر إلا ثمانية أشهر فقط ـ يتصل بالخلافات التى كانت قد أخذت تظهر فى تلك الأثناء بين الوزارة ومجلس الوصاية، الذى كان وقتذاك يصدق أنه يمثل سلطة الملك! وكان يطلب إحاطته علماً بما يدور فى الحكومة! وهو ما أوجد الخلاف بين رشاد مهنا ومحمد نجيب، إذ رفض رشاد مهنا أن يكون «طرطوراً» ـ حسب قوله! كما رفض بهى الدين بركات باشا، وهو العضو الثانى فى مجلس الوصاية أن تدور مفاوضات بين الحكومة والوفود السودانية دون أن يعلم بذلك.

والغرض من وزارة القصر ـ كما أرادت حكومة الوفد عام ١٩٣٦ إنشاءها ـ هو أن تكون الحكومة ممثلة فى القصر بوزير يقوم بالمهام التى كان يقوم بها فى الماضى رئيس الديوان الملكى، فلا تدع الفرصة لرئيس الديوان للدس لدى الملك ضد الوزارة، لأنه يكون فى هذه الحالة وزيراً من الوزراء مسئولاً أمام الأمة، وتمارس الوزارة بذلك نفوذها على الملك.

على أن ذلك كان فى عهد تمتع فيه الملك بسلطات تفوق حقوقه الدستورية، وكان من الضرورى الحد منها ومراقبتها، ولكن الملك عند إنشاء هذه الوزارة كان قد خلع، وكان مجلس الوصاية يمارس سلطاته دون أن يكون له نفوذه، الأمر الذى دفع برشاد مهنا إلى تجاوز سلطته الدستورية

على نحو ما كان يفعل الملك فاروق، وذلك عن طريق الاتصال بالوزراء ورجال الصحافة والضباط ومناقشة الأمور معهم والاعتراض عليها. فكان إنشاء وزارة القصر وسيلة لإيجاد قناة اتصال بين الوزارة ومجلس الوصاية، وإزالة التناقض بين الوزارة ومجلس الوصاية.

على أن هذه الوزارة فقدت مبرر بقائها فى نفس يوم إنشائها، لأن مجلس قيادة الثورة قرر ـ كما ذكرنا ـ استبعاد رشاد مهنا من عضوية مجلس الوصاية وتحديد إقامته، وفى نفس اليوم قدم بهى الدين بركات استقالته من منصبه أيضاً بعد أن أصبح المنصب لا يمثل أهمية فى وجود السلطة فى يد مجلس قيادة الثورة، وصدر قرار من مجلس الوزراء بالاكتفاء بوصى واحد هو الأمير محمد عبدالمنعم.

وهذا هو السبب فى أن أحداً لم يتحدث عن وزارة القصر، أو مناسبة إنشائها، فى مذكراته ـ مثل محمد نجيب أو عبداللطيف البغدادى ـ فقد نسيها الجميع، ولم يذكر ما أدته من عمل، حتى إن صلاح الشاهد لم يذكر عنها شيئاً فى مذكراته، وكان مديراً للمراسم!

والمهم أنه كان بعد انتقال رياسة الوزراء إلى يد محمد نجيب، الذى كان فى نفس الوقت رئيس مجلس الثورة، أن بدأ زحف العسكريين إلى السلطة، وكان ذلك بعد أن اتخذ مجلس القيادة قراراً بتكليف أعضائه بمباشرة الإشراف على الوزارات المختلفة، فأصبح فى كل وزارة مندوب للقيادة يعتبر بمثابة وزير ظل، ولكنه يتمتع بنفوذ يفوق نفوذ الوزير الفعلى، لأنه كان يعتمد على صلته بأعضاء المجلس، وكل واحد منهم كان يؤدى دور المسئول فى قطاعه. وتكونت شلل يحيط كل منها بضابط من ضباط القيادة، وهو فى ارتباطه بهم يتغاضى عن أخطائهم ويبرر لهم تصرفاتهم،

لأنه يود أن يكون محبوباً ويكسب شعبية من القوى التى تسانده فى موقفه ـ كما يقول محمد نجيب.

وفى الوقت نفسه، ومع زيادة شهية ضباط الثورة للسلطة، أخذ التفكير ينمو فى التخلص من الوفد، المنافس الوحيد على السلطة بحكم شعبيته، وذلك عن طريق استغلال ـ أو سوء استغلال ـ المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية، الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ـ أى فى اليوم التالى لتولى وزارة محمد نجيب الحكم. فكما يقول محمد نجيب: فإن «هذا القانون ـ كما ظهر جلياً ـ لم يكن يستهدف سوى الوفد باعتباره الحزب الوحيد ذا التأثير الشعبى الواسع، صـ حب الأغلبية فى البرلمان الأخير».

وكانت الطريقة التى ابتدعها سليمان حافظ هى ضرب زعامة الوفد عن طريق الاعتراض على تعيين مصطفى النحاس فى الرئاسة الشرفية لهيئة الوفد! ويقول محمد نجيب: إن النحاس أصدر بياناً إلى الشعب ذكر فيه أنه «يعد نفسه دائماً ملكاً للشعب وأن ثقته فى الشعب، وثقة الشعب فى شخصه طوال حياته السياسية، كانتا عونه على الشدائد وظهيره فى العيش، وأنه سيظل ما بقى من عمره ملكاً لهذا الشعب الوفى، ولن تستطيع قوة أن تنحيه عن هذه المكانة بعد الله جلت قدرته إلا الشعب دون سواه». وقد أثر هذا البيان فى محمد نجيب تأثيراً شديداً، عبّر عنه فى مذكراته بقوله: «من الذى يملك انتزاع هذا الرجل من مكانه فى رئاسة الوفد؟، وهل اعتراض سليمان حافظ على رئاسته للوفد سيؤدى إلى انتزاعه من قلوب الناس؟ لقد تبينت أننا نكاد نقبل على طريق غير طريق الديمقراطية»!

على أنه لم يقف فى صف محمد نجيب سوى يوسف صديق وخالد محيى الدين، وانحاز عبدالناصر وعبدالحكيم عامر إلى رأى الآخرين،

عندما ترددت صيحات الوفديين بأنه لا وفد بغير رئاسة النحاس، ظهرت
راء جديدة تنادى بالتخلص نهائياً من الأحزاب! وهو ما حدث فى يوم ١٦
ناير بإصدار قانون يقضى بحل الأحزاب ومصادرة أموالها وقيام فترة
نتقال لمدة ثلاث سنوات!

وقد أرادت الثورة بهذا المرسوم بقانون أن يكون شهادة رسمية بوفاة
لوفد، ولكن حدث ما لم تكن تتوقعه، فقد أثبتت الأيام أن هذا المرسوم كان
شهادة ميلاد جديدة! ذلك أن الوفد لم يكن أكثر من مبادئ وتاريخ طويل
ى الحرية الفردية والدستور والنضال الوطنى، وقد استطاع أن يستوعب
شعارات الثورة فى الإصلاح الزراعى فى برنامجه الجديد، فضلاً عن
منطلقات جديدة فى حقل السياسة الخارجية والداخلية. ومثل ذلك الحزب لا
يموت بمرسوم، وإنما يموت حين يفقد مبرر بقائه بانقضاء المرحلة
لتاريخية التى يعبر عنها، وظهور مرحلة جديدة تتطلب قوى ثورية جديدة
تحمل أعباءها وتمضى بها إلى الأمام. وفى ذلك الحين لم تكن قد تبلورت
بعد أيديولوجية للثورة فى مواجهة أيديولوجية الوفد، لذلك بدا واضحاً
لجماهير الشعبية ـ وحتى داخل مجلس قيادة الثورة ـ أن الثورة تتحول
سريعاً إلى دكتاتورية عسكرية، فأخذت تتعبأ بالثورة ضدها.

فى ذلك الحين، وتحت تأثير فتحى رضوان، الذى كان قد نصح مجلس
قيادة الثورة بالاهتمام بجهاز الإذاعة، وتغيير برامجه فلسفة وتخطيطاً
وتنفيذاً وأسلوباً ، وإنشاء وزارة للدعاية للثورة، صدر فى يوم ١٠ نوفمبر
١٩٥١ مرسوم قانون بإنشاء وزارة للدعاية تحت اسم: «الإرشاد القومى»،
وأسندت إلى فتحى رضوان نفسه هذه الوزارة، فأصبح وزيراً للإرشاد
القومى فى خدمة أهداف الثورة الدكتاتورية، وفى خدمة أهداف صديقه
سليمان حافظ!

على أنه مع استقرار رأى مجلس قيادة الثورة على البقاء فى السلطة، وأن تكون له اليد العليا فى شئون البلاد، أخذ دور الوزارة يتراجع إلى الصف الثانى، وعاد الموقف إلى ما كان عليه قبل الثورة عندما أصبح القصر مصدر السلطات بدلاً من الأمة، وأصبح هو المتحكم فى أمور البلاد، مع فارق كبير هو أن القصر بعد خلع الملك، وبعد إقالة رشاد مهنا واستقالة بهى الدين بركات، أصبح مجرد مركز لبقاء الملكية فى مصر، لا نفوذ له ولا تأثير فى حياة البلاد السياسية، أما مجلس قيادة الثورة ـ الذى حل محل القصر فى السيطرة على حياة البلاد السياسية ـ فكان أكثر قوة وأشد خطراً بفضل استناده إلى قوة الجيش، بل بفضل انتمائه إلى الجيش، أو بفضل كونه والجيش شيئاً واحداً. لقد تحول إلى دكتاتورية عسكرية أشد وطأة من أوتوقراطية القصر، وكان لذلك تأثيره الحاسم فى تدهور الوزارة فى إدارة شئون البلاد!

الفصل الأول
خمسون عاماً من الأخطاء والخيانات

الفصل الثانى
حزب الوفد بين الشيوعية والفاشية

الفصل الثالث
الحقيقة حول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

الفصل الرابع
ثورة يوليو وقصة وزارتين

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) **الطبعة الأولى** ـ (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨).

ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ـ **الطبعة الثانية** (مكتبة مدبولى ١٩٨٣).

ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦) ـ **الطبعة الثالثة:**

الجزء الأول ـ (١٩١٨ ـ ١٩٢٤).

الجزء الثانى ـ (١٩٢٤ ـ ١٩٣٦).

(الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٨).

٢ ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨) ـ مجلدان ـ **الطبعة الأولى** (بيروت: دار الوطن العربى ١٩٧٣).

الطبعة الثانية:

ـ الجزء الثالث ـ (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩).

ـ الجزء الرابع ـ (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥).

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٣ ـ **الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤** ـ **الطبعة الأولى** ـ (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٧٥).

الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٤ ــ عبد الناصر وأزمة مارس. (القاهرة: دار روز اليوسف ١٩٧٦).

٥ ــ الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ ـ ١٩٣٦) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).

٦ ــ صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ ـ ١٩٥٢). (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ـ **الطبعة الأولى**).

ـ الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ (مكتبة الأسرة).

٧ ــ الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) **الطبعة الأولى**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٨ ــ الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو. (القاهرة: مكتبه مدبولى ١٩٨١).

٩ ــ المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ ـ ١٩٧٩):

الطبعة الأولى (القاهرة: دار روز اليوسف ١٩٨٢).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٦).

١٠ ــ الاخوان المسلمون والتنظيم السرى. **الطبعة الأولى** (القاهرة: دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصريه العامة للكتاب ١٩٩٣).

١١ ـ الصراع بين العرب وأوروبا، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية. (القاهرة: دار المعارف ١٩٨٣).

١٢ ـ حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ. (**الطبعة الأولى**) ـ (القاهرة: مكتبة **مدبولى ١٩٨٤**)

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٥).

١٣ - مذكرات السياسيين والرعماء فى مصر، ١٨٩١ - ١٩٨١ **(الطبعة الأولى) (القاهرة: دار الوطن العربى ١٩٨٤).**

- الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

- الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٨).

١٤ - تحطيم الآلهة، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (الفاهره: مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

١٥ - العزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المفاومه. (الفاهرة: دار المعارف ١٩٨٥).

١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (الفاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٦).

١٧ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الأول (الفاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧).

١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان:

الطبعة الأولى (الفاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة ناريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨).

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثانى. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨).

٢١ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الحزء الثالث. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩).

٢٢ ـ مصر فى عصر السادات، الجزء الثانى. (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٢٣ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الرابع. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠).

٢٤ ـ الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة: الزهراء ـ ١٩٩٠).

٢٥ ـ حرب الخليج فى محكمة التاريخ. (القاهرة: الزهراء ـ ١٩٩٠).

٢٦ ـ العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٩) (القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١).

٢٧ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الخامس. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢).

٢٨ ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك الجزء الأول. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٢٩ ـ تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد٦١).

٣٠ ـ تاريخ مصر والمزورون. (القاهرة: الزهراء ـ ١٩٩٣).

٣١ ـ أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ ـ قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة: مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصريه العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الحزء التالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الحزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٨ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصريه العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ - مصر قبل عبد الناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ - أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ - هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ - مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ - مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ - رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٥ - مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ - تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوارية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية

الأوروبيه إلى النورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٧ ـ تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ ـ تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ ـ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥٠ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥١ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٢ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء العاشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٥٧ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الأول (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٥٨ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الثانى (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

٥٩ ـ مصر فى عصر مبارك ،الجزء الحادى عشر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

مع آخرين:

٦٠ ـ مصر والحرب العالمية الثانية، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة: مؤسسة الأهرام ١٩٧٨).

٦١ ـ تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس. (القاهرة: دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

٦٢ ـ تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس. (القاهرة: دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة:

٦٣ ـ تاريخ النهب الاستعمارى لمصر، (١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) تأليف جون مارلو. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٧٧٩ / ٢٠٠٠

I.S.B.N 977 - 01 - 7066 - 6